ex

المجلس التنفيذي منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

160 EX/5, Part I (A)
١٦٠م ت/٥، الجزء الأول (ألف)
باريس، ٢٠٠٠/٨/٨
الأصل: اسباني/انجليزي/عربي/فرنسي

الدورة الستون بعد المائة

البند ٥,١ من جدول الأعمال المؤقت

المقترحات الأولية للمدير العام بشأن مشروع الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ (٣١م/٤) ومشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (٣١م/٥)

الجزء الأول

خلاصة تحليلية لتعليقات واقتراحات الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية

ألف – المشاورات الإقليمية

الملخص

يعرض الجزء الأول من هذه الوثيقة نتائج عملية التشاور التي أجريت استنادا إلى الوثيقة الخاصة بالمشاورة والموزعة تحت الرمز خ د/٣٥٥٤ (التي ترد نسخة منها في الوثيقة ١٦٠م ت/إعلام ٤). ويتألف هذا الجزء من ثلاثة أقسام يصدر كل منها بصورة منفصلة.

فيحتوي الجزء الأول (ألف) على تقارير المشاورات الإقليمية الخمس للجان الوطنية لليونسكو التي عقدت في الفترة بين مايو/أيار ويوليو/تموز ٢٠٠٠.

ويعرض الجزء الأول (باء) خلاصة جامعة للآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبون في ردودها التحريرية على المشاورة.

ويقدم الجزء الأول (جيم) ملخصات لتعليقات منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.

ألف – المشاورات الإقليمية

تعرض هذه الوثيقة تقارير المشاورات الإقليمية الخمس للجان الوطنية لليونسكو، بشأن إعداد مشروع الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢–٢٠٠٧ (٣١م/٤) ومشروع البرنامج والميزانية للعامين ٢٠٠٢–٢٠٠٣ (٣١م/٥). وقد شاركت في هذه المشاورات ١٦٨ لجنة وطنية (افريقيا: ٤٢؛ الدول العربية: ١٧؛ آسيا والمحيط الهادي: ٣٨؛ أمريكا اللاتينية والكاريبي: ٣٣؛ أوروبا: ٣٨) وممثل عن دولة عضو واحدة ليست لديها لجنة وطنية.

وترد التقارير الإقليمية فيما يلي بالترتيب التالي:

الصفحة

أمريكا اللاتينية والكاريبي (سوكره، بوليفيا، ٢٩ مايو/أيار – ٢ يونيو/حزيران ٢٠٠٠) ١

أوروبا (بليد، سلوفينيا، ١١–١٤ يونيو/حزيران ٢٠٠٠) ١٤

الدول العربية (القاهرة، مصر، ١٩–٢٢ يونيو/حزيران ٢٠٠٠) ٢١

افريقيا (ويندهوك، ناميبيا، ٢٦–٣٠ يونيو/حزيران ٢٠٠٠) ٢٨

آسيا والمحيط الهادي (طشقند، أوزبكستان، ١٠–١٢ يوليو/تموز ٢٠٠٠) ٣٨

مشاورة اللجان الوطنية لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي

سوكره، بوليفيا (٢٩ مايو/أيار – ٢ يونيو/حزيران ٢٠٠٠)

١ – شدّد المشاركون في المشاورة على ملاءمة رسالة اليونسكو واستمرار صلاحيتها وأكدوا مجددا على التزامهم بعملية الإصلاح الجارية في المنظمة بهدف زيادة قدرتها على العمل لمواجهة التحديات القائمة في مطلع الألفية الجديدة. وتحقيقا لذلك، رأت المشاورة أن من الضروري تعزيز الكفاءة والشفافية في عمل المنظمة. كما ارتئي إعطاء المزيد من الدعم للجان الوطنية من أجل تحقيق المثل العليا لليونسكو وأهدافها على الصعيد المحلي، وأنه ينبغي للمنظمة أن تعدّ مبادئ رائدة لتعزيز صلات التعاون بين المكاتب الميدانية واللجان الوطنية بغية تمكين هذه المكاتب من التصدي بمزيد من الفعالية للأولويات التي تحددها سلطات الحكومات الوطنية. واتفق المندوبون على ضرورة قيام المنظمة بتعزيز حضورها في المنطقة عن طريق مكاتبها الإقليمية ودون الإقليمية، إذ أن من شأن ذلك أن يعزز دور اليونسكو كمنتدى فكري ومحفل للتعاون وذلك باستخدام استراتيجية عمل تركّز على خطط إقليمية في مجالات اختصاصها. ومن هذا المنظور اعتبر أن للمكاتب الإقليمية ودون الإقليمية دورا أساسيا في مجال التنسيق مع اللجان الوطنية.

٢ – وأكدت المشاورة أيضا على ضرورة إبراز عمل المنظمة بتسليط المزيد من الضوء عليه، ورأت أن من شأن "انعدام حضور" اليونسكو أن يكلف الإنسانية ثمنا باهظا في وقت يشتد فيه التركيز على إخضاع الأنشطة البشرية لتحليلات الكلفة والفائدة.

٣ – وأخيرا، أعربت المشاورة عن تأييدها الكامل لطلب المساعدة العاجلة الذي قدمته إكوادور إلى المدير العام، وحثته على استغلال السلطة الأدبية لليونسكو للفت انتباه الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة إلى الوضع في إكوادور، بغية إعداد خطة مساعدة عاجلة لهذا البلد.

ألف – الرهانات والتحديات في مطلع القرن الحادي والعشرين

٤ – أبدت مشاورة اللجان الوطنية لليونسكو موافقتها على الاتجاهات المذكورة في القسم الثاني من الوثيقة ١٥٩م ت/٣٩ وفي ملحقها واللذين يبينان التحديات والمشكلات التي ينبغي لليونسكو أن تتصدى لها في القرن الحادي والعشرين.

٥ – وجرى التأكيد بشكل خاص على مشكلات تزايد الفقر والاستبعاد وعدم المساواة وهشاشة الديمقراطية في المنطقة. كما جرى التأكيد على ضرورة أن تركز اليونسكو على الإنسان وأن تضعه في صلب الحوار القائم بشأن العولمة مع التشديد على احترام التنوع الثقافي.

٦ – إن دور اليونسكو الفكري يؤهلها للتصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين ويوفر رؤية نقدية بديلة للتفكير الأحادي المهيمن الذي يشكل أحد المخاطر المحتملة لعملية العولمة.

باء – مبادئ العمل ومجالاته

٧ – أعربت المشاورة عن تأييدها للمبادئ الأساسية الواردة في وثيقة المشاورة وفي الوثيقة ١٥٩م ت/٣٩، لا سيما فيما يتعلق بالتزام المنظمة برسالتها الأساسية، وتحديد الأولويات على ضوء مدى إسهامها في بناء السلام في عقول البشر عن طريق التعاون في مجالات التربية، والعلم، والثقافة، والاتصال. وتتضمن هذه المهمة تعزيز وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، والعدالة، والتسامح، والتفاهم، والتضامن، والكرامة الإنسانية، على نحو ما يحددها مفهوم اليونسكو عن ثقافة السلام.

٨ – كما ينبغي لعمل المنظمة أن ينحو لإعطاء الأولوية لتحقيق نتائج ملموسة وظاهرة للعيان تنسجم مع أهدافها الاستراتيجية. وارتئي ضمن هذا السياق، أن يتم التركيز بصفة خاصة على تعزيز احترام التنوع الثقافي والتعلّم المتبادل بين الثقافات مع الاستفادة بشكل كامل من استخدام المعارف العلمية والتكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال.

٩ – وينبغي لليونسكو أن ترسخ أسس مشاركتها الفعّالة في الجهود المشتركة التي يضطلع بها ضمن منظومة الأمم المتحدة، وأن تتلافى الازدواجية في العمل مؤكدة في الوقت نفسه على دورها القيادي في مجالات اختصاصها. وجرى التشديد في هذا الصدد على التدابير الواجب اتخاذها لتمكين اللجان الوطنية من ممارسة دور فعّال في الدول الأعضاء وذلك على مستوى علاقاتها الخاصة بالتعاون من أجل التنمية مع الجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية وغيرها من الشركاء الدوليين.

١٠– ومن أجل أن تحقق المنظمة أهدافها، فإن من الضروري أن توازن بين العمل على الصعيدين العالمي والمحلي من ناحية وبين التفكير والعمل من ناحية ثانية.

مجالات العمل ذات الأولوية

١١– أكدت المشاورة من جديد على أن مجالات اختصاص اليونسكو ذات الأولوية هي التربية، والعلوم، والثقافة، والاتصال.

١٢– وجرى التأكيد على ضرورة تنظيم العمل على أساس المعايير التي حددتها المؤتمرات والتقارير العالمية الرئيسية، واعتبر أن عمليات متابعة هذه التقارير والمؤتمرات تتسم بالأولوية.

١٣– وتم التشديد على مجالات العمل ذات الأولوية التالية:

<u>التربية</u>

(أ) التأكيد من جديد على الأهمية الحاسمة لعملية متابعة منتدى داكار

(ب) مكافحة الأمية

(جـ) إتاحة الانتفاع بالتعليم الأساسي ومواصلة التعليم المدرسي

(د) التعليم مدى الحياة

(هـ) إصلاح التعليم الثانوي

(و) تكييف التعليم العالي ضمن سياق العولمة

(ز) التربية في مجال القيم

(ح) نوعية التعليم؛ صياغة مؤشرات مقارنة

(ط) عملية إصلاح التعليم، ونظم المعلومات الخاصة بإدارة التعليم

(ي) تدريب المعلمين، وأوضاع المعلمين وظروفهم

(ك) تعليم العلوم والتكنولوجيا

(ل) تعليم الجماعات السكانية المهاجرة

(م) التعليم التقني والمهني

(ن) التعليم غير النظامي والتعليم عن بعد

(س) تغيير الثقافة في الصفوف المدرسية لمكافحة العنف في المدارس.

<u>الثقافة</u>

(أ) حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي المادي وغير المادي

(ب) التنوع الثقافي وتعزيز التعددية والتعددية اللغوية في مواجهة العولمة

(جـ) النزاعات بين الأجيال

(د) العنصرية

(هـ) متابعة التقرير العالمي بشأن الثقافة والتنمية وإعداد سياسات وطنية في مجال الثقافة

(و) الوثائق التقنينية (عن موضوعات مثل التراث المغمور بالمياه والتراث غير المادي)

(ز) تعزيز الصناعات الثقافية والسياحة الثقافية

(ح) إنجاز مصنفات التاريخ العام وإدراجها في المناهج المدرسية.

<u>العلوم</u>

(أ) أخلاقيات العلم والتكنولوجيا

(ب) تعزيز مكونات العلوم الاجتماعية في المنطقة

(جـ) تنمية سياسات العلم والتكنولوجيا

(د) حماية النظم الإيكولوجية السريعة التأثر

(هـ) تبسيط العلوم والتكنولوجيا

(و) صون ودراسة وتعزيز معارف السكان الأصليين والاستكشافات البيولوجية الخاصة بهم

(ز) تحديث المهارات في مجال علوم البحار وحماية البيئة البحرية

(ح) الوقاية من الكوارث الطبيعية والتهيؤ لمواجهتها والتخفيف من أضرارها

(ط) حماية وتنمية المناطق الساحلية.

<u>الاتصال</u>

(أ) إتاحة الانتفاع العام بالمعلومات والتكنولوجيات الجديدة

(ب) حرية التعبير وحرية الصحافة ووسائل الإعلام المسؤولة

(جـ) تنمية السياسات الوطنية في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال

(د) تنمية محطات البث الإذاعي/وسائل الإعلام الخاصة بالمجتمعات المحلية

(هـ) القضاء على العنف في وسائل الإعلام والمجال السيبرني.

١٤- أما فيما يتعلق بالقضاء على الفقر، فقد جرى التأكيد على ضرورة أن تقوم اليونسكو بدور المحفّز إزاء شركائها آخذة بنظر الاعتبار الطابع الفكري والمشترك بين التخصصات لأنشطتها.

الجمع بين التخصصات

١٥- جرى التأكيد على ضرورة تطبيق النهج المشترك بين التخصصات في كافة مجالات اختصاص المنظمة، نظرا لأهميته الحيوية بالنسبة لعمل اليونسكو ولأنه يمثل إحدى ميزاتها النسبية. ويرد بيان الموضوعات الرئيسية في هذا الصدد في وثيقة المشاورة. كما ينبغي التركيز بشكل خاص على ما يلي: التأثير السلبي للعولمة، لا سيما في البلدان الأقل نموا؛ وإدارة التنوع الإثني والثقافي واللغوي؛ والتحولات في المراكز الحضرية؛ وتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصال لخدمة التربية والعلوم والثقافة.

١٦- وينبغي للمشروعات المشتركة بين التخصصات في موضوعات مختارة، أن تكون قليلة العدد وقابلة للتقييم وتستغرق فترة زمنية محدودة ضمن إطار عمل الاستراتيجية المتوسطة الأجل.

جيم - المهام والأدوار

١٧- تكرر التأكيد على أهمية جميع الوظائف والأدوار الموصوفة في وثيقة المشاورة، ولا سيما بالنظر إلى التحديات التي يطرحها القرن الحادي والعشرين. وجرى التشديد على الحاجة إلى إبراز دور اليونسكو الحفاز في مجالات اختصاصها. وبالإضافة إلى ذلك، رئي أنه من الضروري تطوير وتعزيز علاقات التشارك سواء على المستوى الدولي أم الإقليمي أم الوطني، بهدف تعزيز نطاق أنشطة المنظمة وتأثيرها.

١٨- وفيما يتعلق بوظيفة "المرصد الفكري"، رئي أن عبارة "المرصد" ليست بالعبارة الأمثل وأنه من الأنسب استخدام عبارة "المنتدى الفكري" و"المرجع الأخلاقي". وأكّد المشاركون على أهمية تعزيز وظيفة المنتدى الفكري على المستوى الإقليمي، علما بأنه لا بد من السعي إلى تكوين الكتلة الأساسية القادرة على

أن تتحول إلى جهة مرجعية لعملية اتخاذ القرارات في المنطقة. وتم التأكيد هنا على أهمية العلوم الإنسانية والاجتماعية، بيد أنه يعتقد أن عملية تطويرها قد اضمحلت في المنطقة. وتمت الإشارة إلى ضرورة تعزيز القدرة على إيجاد النواة الفكرية اللازمة في المنطقة، ولا سيما بفضل نشاط الشبكات العلمية القائمة، وشبكات الكراسي الجامعية اليونسكو. ورئي في هذا الصدد، أنه من الملائم تركيز الموضوعات التي تتناولها الكراسي الجامعية لليونسكو على تحديات الساعة. كما اقترح أن يعاد تحديد دور اليونسكو في تقديم الخبرة والمشورة لوضع السياسات والبرامج، وأن يسترشد هذا الدور باستراتيجية جديدة وأن يكون على صلة وثيقة بوظيفة المنظمة كمنتدى فكري.

١٩- وفي هذا الصدد، تم تسليط الأضواء على الموضوعات المتعلقة بالأخلاقيات والعلوم، والعولمة، والتنوع الثقافي والتعددية الثقافية، والانتفاع بالتكنولوجيات الجديدة للاتصال والمعلومات بوجه خاص.

٢٠- وتم التشديد على أهمية التصديق على الوثائق التقنينية القائمة من قبل الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك حتى الآن. وعلى اليونسكو أن تضطلع، في مجال عملها التقنيني، بدور ريادي في خلق مجال للمفاوضات السياسية بهدف تحقيق التوافق في الآراء اللازم لتطبيق المعايير الدولية. كما جرى التأكيد على ضرورة تعزيز دور المنظمة التقنيني فيما يتعلق باستخدام المجال السيبرني.

٢١- وفيما يتعلق بدور المنظمة كمركز لتبادل المعلومات، أبرزت فكرة أن هناك حاجة لتشجيع قدر أكبر من التنوع اللغوي، وخاصة بالنسبة لوثائق المنظمة.

٢٢- إن طريقة العمل التي من شأنها أن تسهم على أفضل وجه في بناء القدرات الوطنية هي مشاركة الدول الأعضاء في البرامج والمشروعات التدريبية. ويتعين تعزيز برنامج المنح الدراسية في اليونسكو عن طريق اعتماد استراتيجيات تجديدية بغية مضاعفة تأثير هذا البرنامج.

٢٣- ورئي أن التعاون من أجل التنمية مسألة ذات أولوية نظرا لأنه يشجع التعاضد والتضامن، ويعزز حضور المنظمة في الميدان، ويجسد في التطبيق العملي ما حدد في نطاق المهام الفكرية للمنظمة، ويثري هذه المهام من خلال التجارب والخبرات التي تجنيها المنظمة. وأشير إلى أن بنية المنظمة الراهنة غير مصممة لتعزيز مهمتها هذه، وأنه من الضروري من ثم اعتماد شكل جديد من التعاون من أجل تطبيق الاستراتيجية الإنمائية. ويتعين على اليونسكو أن تضاعف جهودها لتعزيز آليات التعاون الأفقي بين البلدان. ومن شأن ذلك أن يتيح للدول الأعضاء الانتفاع بأكبر قدر ممكن من القدرات التقنية التي يمكن للمنظمة تجميعها.

الفئات ذات الأولوية

٢٤- رئي في المشاورة أنه ينبغي لليونسكو أن توجه جهودها نحو جميع الفئات المستبعدة بدون تحديد أية أولويات جغرافية، ولكن مع إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نموا. وذكرت الفئات التالية على وجه التحديد: المعلمون وجماعات السكان الأصليين، والمجموعات الإثنية والفتيات والنساء والأشخاص المشردين، والذكور الشباب في الكاريبي.

شركاء اليونسكو

٢٥- وافق الشركاء على ما تبذله المنظمة من جهود للتعاون على نحو أوثق مع الشركاء "الجدد" المذكورين في وثيقة المشاورة.

٢٦- وتم التأكيد من جديد على ضرورة تكثيف التعاون بين اليونسكو والمنظمات غير الحكومية مع تفادي إزدواج الأنشطة وتحقيق التضافر الذي يمكن أن يعزز أيضا صورة اليونسكو نفسها.

٢٧- ونوقش دور اللجان الوطنية بشكل مستفيض. وتم التأكيد على دورها كشركاء رئيسيين للمنظمة. وأعرب المشتركون عن أسفهم لأنه لم يجر تحقيق كثير من التقدم في إنشاء الشبكة الإقليمية للجان الوطنية والتي وافق عليها المؤتمر العام. وشددت المشاورة على ضرورة ابتكار استراتيجيات تكفل التنسيق المنتظم لعمل اللجان الوطنية وتربط عملها بعمل المكاتب الميدانية.

٢٨- كما تم إبراز الحاجة إلى تنشيط عمل اللجان الوطنية واستعراض أدائها. وينبغي ألاّ يقتصر تقييم اللجان الوطنية على أنشطتها فحسب، بل أن يشمل أيضا علاقاتها مع الوزارات الشريكة لليونسكو، وحصرا لمواردها البشرية والمادية وتحليلا لعلاقاتها مع المقر والمكاتب الميدانية. وتم التأكيد على أنه ينبغي أن ينشئ المقر الآليات اللازمة للمضي قدما بهذا التقييم.

٢٩- وأخيرا، أبدي أيضا قلق بشأن غياب اللجان الوطنية في آليات التنسيق المستخدمة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وطلب من اليونسكو أن تمارس نفوذها في هذا المجال وأن تتوصل إلى تعريف أفضل لدور اللجان الوطنية في إطار البنية الوطنية.

تطبيق اللامركزية

٣٠- أكدت المشاورة مرة أخرى ضرورة إعطاء حافز جديد لعملية تطبيق اللامركزية في المنظمة، وأبدى المشاركون ارتياحهم للتدابير التي اقترحها المدير العام في هذا المجال، كجزء من عملية الإصلاح.

٣١- وتم التشديد مرة أخرى على أنه ينبغي أن تحدد بعناية مهام المكاتب الميدانية واللجان الوطنية على التوالي وأنه من الضروري أن يعزز التعاون فيما بينها، ولا سيما بالنظر إلى المشاورة التي تجرى بشأن إعداد البرنامج وتنفيذه.

٣٢- وأعرب المشاركون عن رغبتهم في أن تعزز المكاتب الإقليمية حضورها على المستوى الوطني وكذلك علاقاتها مع اللجان الوطنية.

٣٣- ويعتمد كثير من عمل اليونسكو في الميدان على برنامج المساهمة. ورئي في المشاورة أن الخطوة القادمة تتمثل في تقييم المعايير المستخدمة لتفويض المسؤوليات ولإضفاء مزيد من الصرامة على طريقة صياغة المشروعات، وذلك بمساعدة الأمانة. كما رئي في المشاورة أنه ينبغي للأمانة وضع آليات أوضح لمراقبة وتقييم المشروعات المقدمة لبرنامج المساهمة وأنه ينبغي تشجيع المشروعات الإقليمية ودون الإقليمية وإعطاؤها الأولوية.

دال – بنية مشروع الاستراتيجية المتوسطة الأجل ومشروع البرنامج والميزانية

طبيعة الاستراتيجية المتوسطة الأجل ونطاقها (م/٤)

٣٤– تقرر في المشاورة اعتماد وثيقة للسياسة العامة قصيرة نسبيا ومرنة من الناحية التنفيذية بحيث تبين الأهداف والاستراتيجيات الرئيسية التي تحددها المنظمة لنفسها. ويفضّل بعض المشاركين وثيقة تبين على نحو أدق الاستراتيجيات والنتائج التي يراد تحقيقها.

٣٥– كما رأى المشاركون أنه من المستحسن، إلى حين أن تحدث تغييرات جذرية في بنى وأساليب عمل المنظمة وهيئتيها الرئاسيتين (المؤتمر العام والمجلس التنفيذي)، عدم تغيير فترة الست سنوات التي تشملها وثيقة الاستراتيجية المتوسطة الأجل.

٣٦– وينبغي أن تكون م/٤ وثيقة تضم البرامج المطابقة لمجالات اختصاص اليونسكو وعددا محدودا من البرامج المشتركة بين التخصصات والمتصلة بالقضايا المستعرضة. كما ينبغي الحفاظ على القطاعات كاحتياطي للدراية الفنية بحيث تتعاون وتعمل بطريقة جامعة بين القطاعات. ولا يمكن تأمين الطابع المشترك بين التخصصات إذا لم تكن هناك تخصصات.

٣٧– ورأت منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي أن اليونسكو اضطلعت بمبادرة ملائمة لدى قيامها بتركيز الاستراتيجية المتوسطة الأجل القادمة على تحليل الاتجاهات الرئيسية نحو التغير على المستوى العالمي والذي يمكن أن يؤثر على مجالات اختصاص المنظمة، ورئي أن الاتجاهات الواردة في الوثيقة ١٥٩م ت/٣٩ ملائمة وتستحق التأييد.

٣٨– وعلى الرغم من أن هذه الاتجاهات موجودة في أمريكا اللاتينية والكاريبي، فإن مناقشتها أدت إلى إبراز مجالات تركيز محددة تعتبر ذات أولوية. ويرد فيما يلي ذكر هذه المجالات:

(أ) تعزيز الديمقراطية (بالإشارة إلى محاربة بعض بؤر الاستبداد والنظم المنشقة، عن طريق توسيع وتعزيز المؤسسات الديمقراطية).

(ب) السعي إلى تحقيق المجتمع الديمقراطي، بهدف تحقيق قدر أكبر من التلاحم الاجتماعي والاندماج، وذلك بالإشارة إلى الجوانب التالية ضمن جوانب أخرى:

- إعادة تعريف المواطنة بما يضمن أن الحقوق الجديدة المطالب بها و/أو المعلنة تجد مقابلها من الناحية المؤسسية.
- التغلب على أشكال الاستبعاد القديمة والجديدة.
- إعادة تشكيل بنية الأطراف الفاعلة الاجتماعية بهدف تحقيق مشاركة أكبر من جانب المواطنين وتعزيز المجتمع المدني.

- الدفاع عن المساواة وتحقيقها في واقع القضايا الثقافية الاجتماعية التي يجب الاعتراف بها، بحيث يكون من المفهوم أن المساواة تعني الحد من أوجه التفاوت الاجتماعي ولذلك فإنها تنطوي على عملية إعادة توزيع.
- إعادة توزيع الدخول لمكافحة استمرار الفقر وتفاقمه.

(جـ) التغلب على الأنماط الاقتصادية المسماة بـ"التكيف الهيكلي"، والأخذ بأساليب تنمية متكاملة وطويلة الأجل تتسم بالاستقرار والقدرة على البقاء والاستدامة وتجمع بين قطاعات عديدة، مما يعتبر شرطا لا بد منه للمشاركة على نحو أكمل في الاقتصاد الدولي.

(د) احترام التنوع الثقافي.

(هـ) الاهتمام بالفئات الضعيفة، وإعداد اقتراحات مرنة يمكن تكييفها لمواءمة مختلف الاحتياجات (التعليم والصحة والعمالة والوقاية من الكوارث الطبيعية).

(و) تأمين الإنصاف والمساواة في فرص الانتفاع بالمعلومات ونشرها. وينبغي تكوين كتلة حرجة يمكن استخدامها لحل أكثر مشكلاتنا الإنمائية إلحاحا عن طريق بذل جهد لتطوير الفكر الاجتماعي والعلمي والتقني.

أسلوب عرض وبنية البرنامج والميزانية لفترة العامين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

٣٩- رئي أنه من الأنسب أن تحافظ الوثيقة م/٥ على بنية مختلطة تعرض البرامج الرئيسية والموضوعات المشتركة بين التخصصات في آن واحد. ويكفل ذلك للبنى ووسائل التنفيذ المرونة وتوزيع مسؤوليات محددة على القطاعات على مستوى خطة العمل. وينبغي أن تشتمل الوثيقة على أعمال متابعة لمشروع "التركيز على الكاريبي" كما ينبغي أن تحتوي على استراتيجيات إقليمية ودون إقليمية تركز على أكثر الأنشطة إلحاحا بالنسبة لكل مجموعة من البلدان.

٤٠- وأعرب المشاركون عن ضرورة الإبقاء على نفس البنية بالنسبة للبرامج الرئيسية كما حددت في الوثيقة ٣٠م/٥، وهي كالآتي:

أ - التعليم للجميع مدى الحياة

ب - تسخير العلوم لخدمة التنمية

جـ - التنمية الثقافية: التراث والإبداع

د - نحو مجتمع الاتصال والمعلومات للجميع

وأعرب أحد الممثلين عن اهتمام بلده بإدراج العلوم الاجتماعية كبرنامج رئيسي جديد.

٤١- وينبغي التركيز على المسائل التالية المشتركة بين التخصصات:

(أ) القضاء على الفقر

(ب) تأثير العولمة على البلدان النامية وأقل البلدان نموا

(جـ) أخلاقيات العلوم

(د) ثقافة السلام

(هـ) الإدارة السليمة لشؤون الحكم والديمقراطية ومشاركة المواطنين

(و) برنامج إدارة التحولات الاجتماعية (موست)

(ز) الجزر الصغيرة والمناطق الساحلية

(ح) إدارة الموارد المائية واستخدامها

(ط) تعميم الانتفاع بالتعليم والمعارف

(ي) ثقافة الوقاية من الكوارث الطبيعية

٤٢- وذكر أحد الممثلين أن البرنامج المشترك بين التخصصات "نحو ثقافة السلام" يجب تقييمه بصورة ملائمة لكي يتسنى النظر فيه في سياق يتسم بطابع تنفيذي أكبر، في الوثيقة ٣١م/٥.

٤٣- وكان هناك اتفاق عام على أنه ينبغي لليونسكو أن تشارك بقدر أكبر في عمليات التكامل على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي في مجالات اختصاصها، بأن تعترف بمختلف آليات التكامل باعتبارها هيئات، وبأن تدعم فعالية ميزانية البرنامج على مستوى المكاتب الميدانية.

٤٤- وبالنسبة للتدابير التي ينبغي اتخاذها لضمان التنفيذ الفعال للأنشطة، أوصي بأنه يتعين على المنظمة أن تسهل اتخاذ الإجراءات الرامية إلى تشجيع التعاون الأفقي والمتعدد الأطراف، بهدف الانتفاع بمزايا مختلف بلدان المنطقة في مجالات اختصاص اليونسكو. وفي هذا الصدد، تم التأكيد على الدور القيادي الذي ينبغي أن تضطلع به المكاتب الإقليمية ودون الإقليمية ولا سيما عن طريق الحفاظ على اتصالات منتظمة مع اللجان الوطنية ومع سائر السلطات المختصة في بلدان المنطقة.

هاء - الأولويات في برنامج عامي ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣

٤٥- أيدت المشاورة أن تقوم اليونسكو بتحقيق توازن أكبر في نسب موارد الميزانية المخصصة لكل مجال من مجالات العمل. وإذ لم يكن بالإمكان التوصل الى تحديد دقيق للنسبة المخصصة لكل مجال، إلا أنه اقترح أن تخصص نسبة ١٥ في المائة من ميزانية البرنامج للموضوعات/المشروعات المشتركة بين التخصصات.

٤٦- واعتبر أيضا أن من المناسب تحقيق توازن أكبر بين الاعتمادات المخصصة للعلوم الطبيعية والاعتمادات المخصصة للعلوم الاجتماعية. ولكن رأى عدد كبير من الممثلين أن على اليونسكو أن تستمر في تركيز جهودها الكبرى في مجال التربية.

٤٧- وجرى التأكيد على ضرورة أن تجسد الأنشطة ذات الأولوية مجالات العمل ذات الأولوية التي سبق تحديدها.

<u>التربية</u>

(أ) متابعة منتدى داكار ومنتدى سانت دومينغو

- مكافحة الأمية
- إتاحة الانتفاع بالتعليم الأساسي للجميع ومواصلة التعليم المدرسي
- التعليم مدى الحياة
- التربية في مجال القيم
- استخدام التكنولوجيات الجديدة (مع التركيز على التعليم عن بعد)
- التعليم المبكر
- التعليم الجامع

(ب) إصلاح التعليم، لا سيما في قطاع التعليم الثانوي

(جـ) تقييم نوعية التعليم

(د) تكييف التعليم العالي ضمن سياق العولمة وعلاقة هذا التعليم بغيره من مستويات التعليم، مع التركيز على تدريب المعلمين.

(هـ) تعليم العلوم والتكنولوجيا على كافة المستويات

(و) التعليم التقني والمهني

(ز) إدارة شؤون الأداء (المشروع الخاص بالمؤشرات في أمريكا اللاتينية وتعزيز مركز اللقاءات والمبادلات بشأن وضع النماذج للهندسة العلمية (CREMIS))

(ح) شبكة التجديد التربوي من أجل التنمية في الكاريبي وشبكة المدارس المنتسبة.

<u>العلوم</u>

(أ) تعزيز المبادئ الرائدة التي أُقرّت بشأن أخلاقيات العلوم في مؤتمر بودابست العالمي

(ب) تشجيع التكامل في الرؤية والتصوّر والعمل، في مجال العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانيات

(جـ) النهوض برؤية وثقافة جديدتين بشأن المياه تقترنان بأنشطة ورؤية ذات طابع مشترك بين القطاعات وجامع للتخصصات

(د) تعزيز الدفاع عن التراث الطبيعي، لا سيما في مجال التنوع البيولوجي

(هـ) تحقيق الديمقراطية في جدول أعمال العلوم في إطار عمليات العولمة

(و) تحديد استراتيجيات وسياسات الدول الأعضاء المتعلقة بخصخصة العلوم ومردوداتها

(ز) تحديد وتطبيق السياسات العلمية وإقامة المؤسسات العلمية على ضوء مسار تطور العلم والتكنولوجيا، مع إعطاء الأولوية لأكثر الدول والمناطق عرضة للتأثر في المنطقة الإقليمية.

(ح) تعزيز نقل وتشاطر المعارف العلمية على نحو منصف

(ط) تحقيق الديمقراطية في مجال العلوم وتبسيطها وتشجيع المشاركة الديمقراطية في تحديد الأولويات في مجال العلوم وجدول أعمال البحوث

(ي) نشر وتطويع نتائج مؤتمري سانت دومينغو وبودابست عن العلوم، على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وإعطاء الأولوية لقادة الرأي وصانعي القرارات

(ك) حماية وتعزيز المناطق الساحلية والبيئة البحرية

(ل) إجراءات الوقاية من الكوارث الطبيعية وإعادة البناء.

<u>الثقافة</u>

(أ) صياغة سياسات ثقافية جديدة (متابعة خطة عمل ستوكهولم)

(ب) التنوع الثقافي، وتشجيع التعددية وتعزيز الحوار بين الثقافات

(جـ) حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي، المادي وغير المادي، المائي والمغمور بالمياه

(د) تعزيز الثقافات التقليدية والشعبية

(هـ) الثقافة والتنمية: الصناعات الثقافية، حقوق الملكية الفكرية، السياحة الثقافية

<u>الاتصال</u>

(أ) تعميم الانتفاع بالمعلومات والتكنولوجيات الجديدة

(ب) أخلاقيات المجال السيبرني: الجوانب الأخلاقية والقانونية لتكنولوجيا المعلومات

(جـ) تطوير البنى الأساسية للمعلومات

(د) تعزيز الدور المستعرض للمعلومات والاتصال (والتكنولوجيا المناظرة) في مجالات اختصاص اليونسكو.

٤٨- وارتُئي أن خطط العمل المعتمدة في المؤتمرات العالمية والإقليمية الكبرى التي رعتها المنظمة، والتي تشتمل على مهام ذات أولوية يتعين تنفيذها وعلى مسؤوليات محددة بالنسبة لليونسكو، ينبغي أن تصبح المادة الأساسية لعمل المنظمة في المستقبل. وحددت درجة أهمية الأنشطة في كل مجال من المجالات ذات الأولوية وفقا للترتيب التالي:

التربية

(أ) متابعة المنتدى العالمي للتربية – داكار وسانت دومينغو

- مكافحة الأمية
- التعليم الأساسي
- التعليم مدى الحياة
- التربية في مجال القيم
- استخدام التكنولوجيات الجديدة مع التركيز على التعليم عن بعد
- التعليم المبكر
- التعليم الجامع

(ب) إصلاح التعليم الثانوي

(جـ) تقييم نوعية التعليم

(د) تكييف التعليم العالي ضمن سياق العولمة وعلاقة هذا التعليم بغيره من مستويات التعليم، مع التركيز على تدريب المعلمين.

العلوم

(أ) تعزيز المبادئ الرائدة التي أُقرّت بشأن أخلاقيات العلوم في مؤتمر بودابست العالمي

(ب) تشجيع التكامل في الرؤية والتصوّر والعمل، في مجال العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانيات

(جـ) النهوض برؤية وثقافة جديدتين بشأن المياه تقترنان بأنشطة ورؤية ذات طابع مشترك بين القطاعات وجامع للتخصصات

(د) تعزيز الدفاع عن التراث الطبيعي، لا سيما في مجال التنوع البيولوجي

(هـ) تحقيق الديمقراطية في جدول أعمال العلوم في إطار عمليات العولمة

(و) تحديد استراتيجيات وسياسات الدول الأعضاء المتعلقة بخصخصة العلوم ومردوداتها

(ز) تحديد وتطبيق السياسات العلمية وإقامة المؤسسات العلمية على ضوء مسار تطور العلم والتكنولوجيا، مع إعطاء الأولوية لأكثر الدول والمناطق عرضة للتأثر في المنطقة الإقليمية

(ح) تعزيز نقل وتشاطر المعارف العلمية على نحو منصف

(ط) تحقيق الديمقراطية في مجال العلوم وتبسيطها وتشجيع المشاركة الديمقراطية في تحديد الأولويات في مجال العلوم وجدول أعمال البحوث

(ي) نشر وتطويع نتائج مؤتمري سانت دومينغو وبودابست عن العلوم على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وإعطاء الأولوية لقادة الرأي وصانعي القرارات.

الثقافة

(أ) صياغة سياسات ثقافية جديدة

(ب) التنوع الثقافي، وتشجيع التعددية وتعزيز الحوار بين الثقافات

(جـ) حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي، المادي وغير المادي، المائي والمغمور بالمياه

(د) تعزيز الثقافات التقليدية والشعبية

(هـ) الثقافة والتنمية: الصناعات الثقافية.

الاتصال

(أ) تعميم الانتفاع بالمعلومات والتكنولوجيات الجديدة

(ب) أخلاقيات المجال السيبرني: الجوانب الأخلاقية والقانونية لتكنولوجيا المعلومات

(جـ) تطوير البنى الأساسية للمعلومات

(د) تعزيز الدور المستعرض للمعلومات والاتصال (والتكنولوجيات المناظرة) في مجالات اختصاص اليونسكو.

٤٩- وينبغي لليونسكو أن تكيّف مهامها وفق الأولويات المحددة. وتتضمن هذه المهام دور المنظمة كمنتدى فكري، وكمختبر للأفكار، وكمرجع أخلاقي، كما تتضمن عملها التقنيني، ومهمتها الأساسية في مجال التحليل، ولا سيما عملها كمنظمة تقدم المشورة والخبرة لتصميم وتنفيذ السياسات والبرامج والمشروعات.

٥٠- أما أشكال العمل المقترحة فهي: الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية؛ والمشروعات الرائدة، ونقل المعارف واستخدام الموارد البشرية المتغربة، ونشر أفضل الممارسات، وتحديد مراكز الامتياز.

٥١- وأبرز المشكلات والموضوعات التي ينبغي أن تخضع لنهج مشترك بين التخصصات هي:

(أ) القضاء على الفقر

(ب) إدارة الموارد المائية

(جـ) التسيير السليم للأمور والمشاركة

(د) المشكلات الأخلاقية في مجال العلوم والتكنولوجيا

(هـ) تعميم الانتفاع بالعلم والتكنولوجيا

(و) البيئة والتنمية في المناطق الساحلية والجزر الصغيرة

(ز) الوقاية من أخطار الكوارث الطبيعية والتهيؤ لها.

(ح) الدول الجزرية الصغيرة.

مشاورة اللجان الوطنية
لمنطقة أوروبا

بليد، سلوفينيا (١١-١٤ يونيو/حزيران ٢٠٠٠)

١ - استهلت المناقشات بتقديم وثيقة المشاورات التي أعدتها الأمانة. وقام بعد ذلك السيد ميشيل أغناييف، رئيس فريق العمل الخاص، بتقديم أعمال فريق العمل الخاص بشأن اليونسكو في القرن الحادي والعشرين، فذكّر بأن المجلس التنفيذي قد طلب من المدير العام أن يراعي في إعداد الوثيقتين م/٤ وم/٥ التقرير المرحلي المقدم إلى المجلس في دورته التاسعة والخمسين بعد المائة. وفي المناقشات التي دارت في الجلسة العامة، والتي أعقبت عرض الوثيقتين المذكورتين أعلاه، جرى الإعراب عن تأييد قوي وقاطع لسياسة الإصلاح التي شرع فيها المدير العام لليونسكو. وأشير بشكل خاص إلى ضرورة أن تتكيف اليونسكو مع السياق الجديد للتعاون الدولي الذي يتسم خاصة بظهور أطراف فاعلة من المجتمع المدني. هذا ويجب أن تقود التفاوتات في مستويات التنمية في البلدان المختلفة، والتي ترتبط أحيانا بعملية العولمة، اليونسكو إلى الإسهام بفعالية في مكافحة الفقر والاستبعاد، ضمن مجالات اختصاصها.

٢ - وحظي التقرير المرحلي لفريق العمل بشأن اليونسكو في القرن الحادي والعشرين بالتقدير، ورأى المشاركون أنه يمثل وثيقة مفيدة لتجديد برامج اليونسكو، شريطة أن يتسنى ترجمة الاقتراحات التي يتضمنها إلى طرائق عمل ملموسة.

٣ - ومن جهة أخرى، انصبت المناقشات بشكل أكثر تحديدا على النقاط ألف وباء وجيم ودال من وثيقة المشاورة. وتناولت أفرقة العمل الاقتراحات العديدة المقدمة وأمعنت في بحثها، ودرست الوثيقة برمتها وقدمت استنتاجات لاعتمادها في الجلسة العامة. ويسعى الجزء التالي من هذا التقرير إلى تقديم خلاصة جامعة للملاحظات والتوصيات التي قدمت في الجلسات العامة وفي أفرقة العمل.

ألف - الرهانات والتحديات في مطلع القرن الحادي والعشرين

٤ - أحاط المشاركون علما بالاتجاهات الرئيسية المذكورة في وثيقة المشاورات وفي التقرير المرحلي لفريق العمل الخاص (١٥٩م ت/٣٩، القسم الثاني).

٥ - بيد أنهم أشاروا بشكل أخص إلى بعض الجوانب الأساسية لهذه الرهانات والتحديات الجديدة ومنها ما يلي:

- ظاهرة العولمة، بجميع أشكالها، والتي تقتضي تقديم إجابات أخلاقية ترتبط على وجه الخصوص بتعزيز التنوع الثقافي؛
- الثورة في مجالي المعلومات والاتصال، التي تستتبع إجراء تجديد عميق في النهوج التقليدية لتبادل المعلومات ونقل المعارف؛

- تفاقم الفقر وعدم المساواة والاستبعاد. فلا بد أن تقدم اليونسكو إسهامها في الجهود المتضافرة التي تبذلها الأمم المتحدة للحد من هذه الآفات، لا في مجال التربية فحسب، ولكن أيضا بالاستفادة من دورها الفريد في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، فضلاً عن مجالات الثقافة والعلوم والاتصال.

٦ – كما أشير خلال المناقشات وبشكل متكرر إلى المسائل المتصلة بالتقدم المحرز في مجالي العلوم والتكنولوجيا، **وبالظواهر الديموغرافية**، والمشاكل المرتبطة بالبيئة، والأخطار المحدقة بالسلام والأمن وحقوق الإنسان.

٧ – وأعرب المشاركون بقوة عن رغبتهم في أن تتحلى اليونسكو بالجرأة في تناول الإشكاليات العالمية الكبرى. ورأوا أن السعي إلى تحقيق التوافق في الآراء بأي ثمن، وهو ما لا يشجع على مناقشة الأفكار، ينبغي ألا يشكل القاعدة في المنظمة. وينبغي أن تكون هذه الإشكاليات التي لا تخص اليونسكو وحدها، ناهيك عن أنها لا تخص قطاعاً معيناً من قطاعاتها، منطلقاً لإعداد البرامج. ومن ثم، فإن بالإمكان تجميع أنشطة المنظمة حول مفاهيم توحد الصفوف، مثل المواطنة أو مكافحة الاستبعاد أو التعددية الثقافية، الأمر الذي من شأنه أن يحقق المزيد من الاتساق والوضوح في أنشطة مشتتة اليوم.

٨ – وأساساً، يجب أن تكون اليونسكو قادرة على متابعة تطورات العالم الحديث، وأن تقيم تأثير هذه التطورات في مجالات اختصاصها، وأن تتكيف معها مع المحافظة على المرجعية الأخلاقية الكامنة في صميم رسالتها.

باء – مبادئ العمل ومجالاته

٩ – جرى التأكيد بشكل تام على صلاحية الميثاق التأسيسي لليونسكو، وعلى ملاءمة مهمتها للعصر، كما تم التركيز بشكل خاص على التضامن الفكري والمعنوي للبشرية: فالالتزام بالأمانة لرسالة المنظمة هو الذي يجب الاسترشاد به في تجديدها.

١٠– وانطلاقاً من هذه المبادئ، فإن ما يتعين القيام به الآن هو تجديد نهوج وطرائق العمل تجديداً عميقاً. ولعل بالإمكان استلهام المعايير الرئيسية التي ينبغي أن توجه هذا التجديد، من المعايير الواردة في التقرير المرحلي لفريق العمل الخاص (الوثيقة ١٥٩م ت/٣٩).

١١– ومن جهة أخرى، شدد المشاركون في الإشارة إلى أن اليونسكو لا تعمل لوحدها، وأنه لا بد من النظر إلى علاقاتها بالمنظمات الدولية الأخرى على صعيد التعاون. فمن شأن هذا المبدأ أن يتيح توجيه عمل المنظمة توجيهاً أفضل وأن يزيد من فعاليته زيادة ملموسة. كما أن معيار "المزايا النسبية" التي تتمتع بها المنظمة يمكن أن يسهم في اختيار المجالات التي يتسم عمل المنظمة فيها بأنه ذو "قيمة إضافية" حقيقية.

مجالات العمل ذات الأولوية

١٢– رأى المشاركون أنه يجب على اليونسكو أن تؤكد دورها الريادي في جميع الجوانب الأخلاقية والتقنينية المتعلقة بمجالات عملها. ومن ناحية أخرى، حدد المشاركون بشكل متكرر التربية، بمعناها

العام، بوصفها مجال عمل مفضلا، شريطة أن تؤدي اليونسكو دورا مجدِّدا وألا تكتفي بتكرار النماذج القائمة.

١٣- وأشير بوجه أخص إلى مجالات العمل التالية: التعليم مدى الحياة؛ التثقيف في مجال حقوق الإنسان؛ التربية الثقافية والفنية؛ التثقيف البيئي؛ تعزيز التنوع الثقافي واللغوي؛ صون التراث الثقافي؛ أخلاقيات العلوم والمعلومات؛ الانتفاع بالمعلومات وتقاسم المعارف (ولا تتسم هذه القائمة بالحصر). ومن ناحية أخرى، أشير بشكل خاص إلى الأنشطة المتعلقة بمتابعة المؤتمرات العالمية.

١٤- واختار بعض المشاركين الإشارة إلى مجالات العمل ذات الأولوية، الواردة في القسم الثالث من الوثيقة ١٥٩م ت/٣٩، مع الإشارة في الوقت ذاته إلى بعض الفجوات المتعلقة بالسياسات الثقافية وبتطوير التعليم العالي على الصعيد الدولي.

١٥- وعلى أي حال، فقد أشير إلى أنه لا يمكن الحكم على دور اليونسكو "الريادي" إلا على ضوء النتائج التي تحرز، وإلى أن اليونسكو لا تتمتع بداهة بأي وضع احتكاري، وأن التعاون يجب أن يكون هو القاعدة. كما لا بد أن يكون للمنظمة سياسة نشطة للشراكة مع المنظمات الأخرى، وذلك حتى على الصعيد الإقليمي: فأشير على سبيل المثال إلى التكامل مع مجلس أوروبا فيما يتعلق بالتراث الثقافي والسياسات الثقافية، أو في مشروعات محددة مثل "التربية من أجل مواطنة ديمقراطية" أو السنة الأوروبية للغات. وفيما يتعلق بمنظومة الأمم المتحدة، أشير أيضا إلى مثال التعليم التقني والمهني (بالتعاون مع منظمة العمل الدولية) ومثال التثقيف في مجال حقوق الإنسان (بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة).

١٦- ورأى المشاركون أن من الضروري أن تشذب اليونسكو برامجها إلى حد كبير، وأن تترك الأنشطة الأقل أهمية أو أن توقف العمل فيها مؤقتا، إذ أنه يجب موازنة الأولويات وترتيبها من الناحية الزمنية. بيد أنهم رأوا أن من المستحيل تقريبا، في هذه المرحلة من المشاورات، تعيين مجالات عمل محددة، نظرا لعدم وجود عناصر تقييم يعوَّل عليها. غير أنه اقترح مع ذلك، ومراعاة لمحدودية موارد المنظمة، أن تخصص موارد محدودة لبعض البرامج، وأن تتولى تنفيذها أساساً منظمات أخرى (المنظمة العالمية للملكية الفكرية فيما يتعلق بحقوق المؤلف، مثلا)؛ ويمكن أن يكون ذلك تدبيراً مؤقتاً لا يحول دون تخصيص المزيد من الموارد لهذه البرامج في المستقبل.

١٧- ومن جهة أخرى، فمن شأن المبادئ الجديدة للبرمجة أن تتيح إجراء تقييم صارم ومنهجي. واقترح أن يجري على الفور تقليل عدد المطبوعات (فاقترح البعض بوجه خاص تقليل عدد التقارير العالمية المختلفة التي تنشرها اليونسكو وجعلها تقريرا واحدا، على أن يكون ذلك مرهوناً بنتائج التقييم الجاري)، وترشيد عدد الجوائز التي تمنحها المنظمة.

الجمع بين التخصصات

١٨- أجمع المشاركون (مع إعراب البعض عن رغبتهم في إضافة عبارة "متعدد التخصصات" أو عبارة "الاشتراك بين التخصصات") على أن الجمع بين التخصصات يشكل فقط مطلباً أساسياً للتصدي لتعقيدات عالم اليوم، بل وأيضا وسيلة قيمة متاحة للمنظمة، نظرا لاتساع مجال اختصاصها. وعلى المنظمة أن

تستفيد من ذلك بأكبر قدر ممكن: وبعبارة أخرى، فإن النهوج المشتركة بين التخصصات يجب أن تصبح تدريجياً هي القاعدة في تصميم برامج المنظمة وتنفيذها.

١٩- وبالطبع، فإن هذا التطور الضروري يجب أن يقترن بجهد دؤوب لإزالة الحواجز داخل المنظمة. ولعل الأسلوب المفضل لتحقيق ذلك هو وضع مشروعات مشتركة بين القطاعات، تنفذ على فترة محدودة وتكون مشفوعة بجدول زمني حقيقي لتنفيذها، على أن تخضع بعد أن تُخصص لها موارد مالية محددة، لعملية تقييم في كل مرحلة هامة من مراحل تنفيذها.

٢٠- وإضافة إلى الأمثلة الواردة في وثيقة المشاورة، اقترحت أمثلة أخرى عديدة، منها: التعليم الأساسي، وتعليم العلوم (في إطار متابعة مؤتمر بودابست)، والتراث غير المادي، وأثر تكنولوجيات المعلومات والاتصال... وبشكل عام، ينبغي اعتماد نهوج جامعة بين التخصصات عند تناول المشكلات العالمية الكبرى التي قد تختار اليونسكو معالجتها.

جيم - المهام والأدوار

٢١- أجمع المشاركون على وجاهة المهام المشار إليها في وثيقة المشاورة، ولكنهم أشاروا إلى ضرورة الربط فيما بين هذه المهام على نحو متسق، وتكييفها بما يكفل مرونتها، وذلك وفقا لطبيعة كل نشاط.

٢٢- وقد أبديت الملاحظات التالية بوجه أخص:

(١) مهمة المنظمة في العمل كمحفل و "مرصد فكري"

إن هذه المهمة مهمة أساسية تتعلق بمجال تتسم تطلعات الأوساط الفكرية فيه بأعلى درجات الحيوية، وعلى اليونسكو أن تبرهن فيه بوجه خاص على جرأتها ومقدرتها الإبداعية. وترتبط موضوعات البحث في هذا المجال على وجه الخصوص بالرهانات والتحديات المشار إليها في الجزء ألف، إلا أن تأمل اليونسكو ينبغي أن يكون مرتبطاً باستمرار، على الصعيد العالمي، بتطور المشكلات المجتمعية، وهو أمر يقتضي منها الانفتاح على مجمل الأوساط الفكرية والهيئات المهنية والمنظمات غير الحكومية.

كما ينبغي لليونسكو أن تعطي الأولوية في عملها التقنيني لتنفيذ الصكوك القائمة، وأن تشجع بشكل خاص النقاش الدولي بشأن الصعوبات المواجهة في تنفيذ بعض هذه الصكوك.

(٢) مركز تبادل المعلومات

نظراً لمحدودية موارد اليونسكو، فإنها ينبغي أن تعتمد على الشبكات القائمة التي أسهمت هي في إنشائها، لنشر المعلومات المتخصصة. وينبغي، من جانب آخر، تجديد عملية جمع البيانات الإحصائية تجديدا شاملا من حيث طرائقها، وذلك باستخدام التكنولوجيات الجديدة.

(٣) تعزيز القدرات الوطنية

ليس بوسع اليونسكو القيام بجميع المهام. ولذا فإن عليها ألا تقدم دعمها المباشر لمؤسسات وطنية، وإنما أن تعتمد بالأحرى على الشبكات القائمة، ولا سيما شبكة كراسي اليونسكو الجامعية. كما يلزم تطوير برنامج المنح الدراسية وترشيده مع مراعاة الشراكات الثنائية والمتعددة الأطراف. وأخيرا، يجب أن يتركز عمل المنظمة فيما يتعلق بالتعاون من أجل التنمية، على تقديم المساعدة في رسم السياسات الوطنية.

الفئات ذات الأولوية

٢٣- رأى المشاركون أن النهج المتمثل في عزل فئات ذات أولوية على حدة هو نهج غير ملائم كلية. ويجب بشكل خاص ألا يشكل الشباب فئة مستهدفة، وإنما يتعين دمجهم في أنشطة اليونسكو، بل وفي صميم حياتها. ومع ذلك، فإن مكافحة الفقر والاستبعاد تشمل جميع هذه الفئات حسبما تم تعريفها.

٢٤- وحرص المشاركون على التأكيد مجددا وبقوة على ضرورة أن تشكل مسألة المساواة بين الجنسين شاغلاً أساسياً لليونسكو ومبدأ لعملها في جميع تأملاتها وبرامجها وأنشطتها.

شركاء اليونسكو

٢٥- اعترض المشاركون بالإجماع على بعض الصياغات الواردة في وثيقة التشاور: فالدول الأعضاء ولجانها الوطنية ليست شركاء لليونسكو، وإنما تشكل جزءاً لا يتجزأ من اليونسكو ويجب النظر إليها بهذه الصفة. ورؤي أن مفهوم "الشركاء الجدد" مبهم جدا، كما أشير إلى أن إقامة شراكات على الصعيد الوطني، ولا سيما مع البرلمانيين خصوصاً، يجب أن تتم بالتنسيق مع اللجان الوطنية. وبغية تمكين هذه اللجان من القيام بدور تعبوي وحفاز، ينبغي تحسين علاقتها بالأمانة (سواء كانت في المقر أو خارجه)، وتعزيز دورها بشكل ملموس في المشاركة في تنفيذ البرنامج. كما ينبغي للأمانة أن تشجع التعاون بين اللجان الوطنية، ولا سيما على صعيد العمل المشترك بين المناطق.

٢٦- أما فيما يتعلق بالعلاقة بين اليونسكو وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، فقد رأى المشاركون أن من الضروري إعطاء الصدارة لمبدأ التكامل والتقاسم الرشيد للعمل، ودعم جوانب التضافر في عملها لمعالجة الإشكاليات المشتركة (انظر الجزء ألف من التقرير). ورأى العديد من المشاركين أن من الضروري دعم العلاقات بين اليونسكو والمنظمات الإقليمية، مثل مجلس أوروبا، والمنظمات دون الإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي، وذلك بقيام المنظمة بمساع في هذا الشأن على نحو أنشط.

٢٧- ومن ناحية أخرى، يجب أن تضع المنظمة استراتيجية أكثر اتساقا وفعالية للتعاون مع المنظمات غير الحكومية، وأن تتوخى لدى هذه المنظمات – وأيضا لدى الشركاء من القطاع العام، أو من الجامعيين، أو القطاع الخاص – الكفاءة والخبرة المتخصصة، وأن تتحلى في ذلك بكل المرونة اللازمة. كما أن على اليونسكو، في سعيها الوطيد نحو استراتيجية "إسناد التنفيذ"، أن توفر لنفسها، وسائل توجيه الأعمال التي تسندها إلى مسؤولين خارجيين، والقدرة على اختيارهم بأكثر الأشكال فعالية وضماناً.

دال – بنية مشروع الاستراتيجية المتوسطة الأجل ومشروع البرنامج والميزانية

طبيعة الاستراتيجية المتوسطة الأجل ونطاقها (م/٤)

٢٨– أشار المشاركون بوضوح إلى ضرورة أن تكون طبيعة الوثيقة م/٤ متماشية تماماً مع الرغبة في تجديد النهوج التي أعرب عنها خلال مناقشاتهم. وعلى هذا:

- يجب أن تكون الوثيقة م/٤ وثيقة للسياسة العامة. وأن تكون موجزة وسهلة القراءة، وأن تعرض المقاصد والأهداف المتوخى تحقيقها في الأجل المتوسط. كما يجب أن توضح محاور عمل رئيسية وأن تكون بمثابة مرجع للوثائق الثلاث من نوع م/٥ التي تمثل التنفيذ العملي لوثيقة الاستراتيجية، والتي يجب أن تتحلى بنفس القدر من الجودة والدقة والرصانة.

- يجب أن تتضمن الوثيقة إشارة إلى التعهدات التي قطعتها على نفسها منظومة الأمم المتحدة في إطار المؤتمرات العالمية الكبرى، وإلى الالتزامات وعمليات التعاون الناجمة عن ذلك بالنسبة للمنظمة.

- يجب أن تكون الوثيقة ذات "أفق مرن" يتيح إمكانية تنقيح الأهداف المحددة للمنظمة وفقا للتطورات الدولية ولتقييم النتائج المحرزة في نهاية كل فترة عامين.

- يجب أن تشكل الوثيقة صكا مرجعيا لمختلف الأطراف الفاعلة في الحياة الدولية، والتي ستشجع بشكل ما على التعاون مع اليونسكو بغية تحقيق أهداف مشتركة.

- وأخيرا، ينبغي تنظيم بنيتها أساساً وفقا لموضوعات مستعرضة، مع بيان الإسهام المتوقع من مختلف قطاعات برنامج اليونسكو.

أسلوب عرض وبنية البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣

٢٩– تم التوصل إلى اتفاق واسع النطاق على ضرورة اعتماد بنية مختلطة العناصر في عرض الوثيقة م/٥ القادمة. فينبغي المحافظة على أسلوب عرض الوثيقة حسب برامج رئيسية، حيث إن القطاعات المختلفة لليونسكو هي تعبير عن مهامها الدائمة، وتمثل بهذا الشكل مستودعات للخبرة فيها. غير أنه ينبغي مع ذلك استكمال هذه البنية بنهج قائم على الموضوعات لتنفيذ مشروعات مشتركة بين القطاعات ومحددة الأجل.

٣٠– وجرى التذكير بضرورة توجيه كامل عملية البرمجة نحو النتائج بما يمكّن من تقييم تنفيذ البرنامج. ورأى بعض المشاركين أن من الضروري أن تتضمن الوثيقة م/٥ إشارات إلى الأنشطة التي يمكن الاضطلاع بها بالتعاون مع اللجان الوطنية، أو مع منظمات دولية أخرى. واقترح من ناحية أخرى، وبغية تيسير عملية اتخاذ الهيئتين الرئاسيتين لقراراتهما، أن تقدم الوثيقة م/٥ خيارات بين شتى طرائق تنفيذ البرنامج، مشفوعة ببيانات دقيقة عنها على مستوى الميزانية.

٣١- كما جرى الإعراب عن الرغبة في أن تعرض المشروعات المشتركة بين القطاعات والتي تتسم بأهمية إقليمية، في الوثيقة م/٥ القادمة، مع إيراد بيان دقيق بالموارد المخصصة لها.

هاء - الأولويات في برنامج عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣

٣٢- رفض المشاركون رفضا تاما مناقشة مسألة توزيع الموارد، معتبرين ذلك أمراً غير ملائم بالنظر لعدم وجود أي عناصر للتقييم. بل أنهم أوصوا بأن تتم الاختيارات الخاصة بالميزانية بناء على القرارات التي تتخذ بشأن البرنامج. وحرص بعض المشاركين على التنويه بأهمية العلوم الاجتماعية والإنسانية، التي لا ينبغي التهاون في مخصصاتها المالية.

٣٣- وأخيرا، رأى المشاركون من الضروري أن تتماشى مجالات العمل ذات الأولوية والواردة في الوثيقة م/٥ مع المجالات المحددة في إطار الاستراتيجية المتوسطة الأجل.

مشاورة لجان اليونسكو الوطنية
لمنطقة الدول العربية

القاهرة، مصر (١٩-٢٢ يونيو/حزيران ٢٠٠٠)

ألف - الرهانات والتحديات في مطلع القرن الحادي والعشرين

١ - اتفق المشاركون على أنه في حين تحمل التحديات المذكورة في الوثيقة انعكاسات مباشرة على المجتمعات كافة وتترتب عليها بالتالي آثار هامة بالنسبة لدور المنظمة ومجالات عملها، فإن بعض هذه التحديات أكثر ارتباطاً بالمنطقة العربية وينبغي مراعاتها عند إعداد مشروع الاستراتيجية المتوسطة الأجل ومشروع البرنامج والميزانية، وهذه التحديات هي:

التحديات التي تواجه المنطقة العربية:

١ - آثار العولمة

٢ - ندرة المياه وتوزيعها واستخدامها، والتصحر والجفاف

٣ - اتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية

٤ - الانتفاع بالمعلومات والتكنولوجيات الحديثة

٥ - التلوث البيئي والنووي

٦ - الفقر

٧ - آثار حالات الحصار (مع تحفظ ممثل الكويت)

٨ - الديمقراطية وإدارة شؤون الحكم

باء - مبادئ العمل ومجالاته

٢ - جدد المشاركون التأكيد على أهمية الدور الفكري والأخلاقي لليونسكو الذي يشكل سمة مميزة للمنظمة، ورأوا أنه يجدر الاحتفاظ به نظراً لأن اليونسكو، في اضطلاعها بهذا الدور، إنما تسهم أيضاً في تعزيز التفاهم بين الشعوب من خلال التربية والعلم والثقافة والاتصال.

٣ - غير أنهم أكدوا على ضرورة بذل المزيد من الجهود من أجل تحقيق توازن أفضل في عمل اليونسكو بين الجانب الفكري والتنظيري من جهة وجانب التطبيق الميداني من جهة أخرى، كما ينبغي أن تركز الجهود على حماية التنوع الثقافي واللغوي لشتى المجتمعات. واتفقوا على ضرورة تعزيز التنسيق مع المنظمات الدولية المتخصصة الأخرى بغية تأمين التكامل وتجنب الازدواجية.

٤ – وأكد المشاركون أيضا على ضرورة زيادة فعالية أساليب عمل المنظمة وإجراءاتها من أجل أن تكون أكثر قدرة على تحقيق الغايات المنشودة وعلى التوصل بشكل أفضل إلى الأهداف المحددة. كما ينبغي مواصلة ضبط الإنفاق الإداري الذي لا يزال يستنزف جزءا هاما من موارد المنظمة وميزانيتها.

٥ – واستعرض المشاركون بعد ذلك مجالات اختصاص اليونسكو الأربعة وحددوا أولويات العمل لكل منها، وشددوا على ضرورة الالتزام بالقرارات التي تعتمدها المؤتمرات الدولية والإقليمية بشأن التحديات المطروحة، وخصوا بالذكر المؤتمر العربي الإقليمي بشأن "التعليم للجميع: تقييم عام ٢٠٠٠" (القاهرة)، و"المنتدى العالمي للتربية" (داكار)، والمؤتمر العالمي للعلوم (بودابست)، والمؤتمر الدولي الحكومي بشأن السياسات الثقافية من أجل التنمية (ستوكهولم)، والمؤتمر الدولي للتعليم العالي (باريس)، والندوة الدولية الثانية بشأن التعليم التقني والمهني (سيول).

٦ – واتفق المشاركون بعد ذلك على الأولويات التالية:

<u>الأولويات في مجال التربية</u>

(أ) إلزامية التعليم الأساسي وجودته.

(ب) محو الأمية وتعليم الكبار والتعليم المستمر.

(جـ) استخدام تقنيات المعلوماتية في التعليم ومحو الأمية العلمية والتكنولوجية.

(د) تطوير أساليب التعليم والتعليم عن بعد.

(هـ) ملاءمة التعليم الجامعي وكفاءته.

(و) التركيز على التعليم العالي بشقيه الأكاديمي والتطبيقي.

(ز) تطوير التعليم التقني وربطه باحتياجات سوق العمل.

(ح) تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال التعليم العالي عن طريق دعم برنامج توأمة الجامعات وكراسي اليونسكو الجامعية.

(ط) توفير الفرص التعليمية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وللموهوبين في مختلف مستويات التعليم.

<u>الأولويات في مجال العلوم</u>

(أ) تطوير التعليم الجامعي للعلوم باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

(ب) تعزيز وبناء القدرات الوطنية الخاصة بتصميم وتنفيذ سياسات العلم والتكنولوجيا.

(جـ) دعم وتشجيع مشاركة النساء في الأنشطة العلمية.

(د) دعم وتعزيز تبسيط العلوم ونشرها.

(هـ) تسخير العلوم لخدمة الأغراض السلمية والإنمائية وربطها بالمحيط الطبيعي والاجتماعي.

(و) دعم وتعزيز أخلاقيات العلوم.

(ز) تشجيع إنتاج وتبادل المعارف العلمية وتضييق الفجوة المعرفية.

(ح) دعم وتطوير العلوم الإنسانية والاجتماعية ودراسة آثار التحولات الاجتماعية.

(ط) دعم وتعزيز برامج الشراكة بين الجامعات وقطاع الصناعة.

(ي) تطوير وتشجيع البحث العلمي.

<u>الأولويات في مجال الثقافة</u>

(أ) تأكيد الذاتية الثقافية للشعوب.

(ب) تأمين رد الممتلكات الثقافية المقتناة بطرق غير مشروعة، وتنفيذ الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

(جـ) وضع معايير أخلاقية خاصة بالإنتاج الثقافي.

(د) نشر المعلومات عن التراث والحضارات العالمية عبر شبكات وسائل الإعلام الدولية.

(هـ) تشجيع القدرات الوطنية لإنشاء قاعدة بيانات عن الإنجازات الثقافية والممتلكات الثقافية المادية وغير المادية.

(و) تطوير الصناعات الثقافية.

(ز) إدراج المزيد من الآثار والمواقع العربية على قائمة التراث العالمي والعمل على حماية الآثار والمواقع المدرجة بالفعل.

(ح) استخدام اللغة العربية في المطبوعات الصادرة عن اليونسكو.

<u>الأولويات في مجال الاتصال</u>

(أ) مساعدة الدول النامية على اقتناء أحدث تقنيات المعلوماتية والاتصال وعلى بناء القدرات اللازمة لإدارتها واستخدامها.

(ب) توسيع نطاق معلومات الملك العام وتيسير الحصول عليها.

(جـ) تعزيز القدرات الوطنية اللازمة للمشاركة في إنتاج المعلومات، وليس لاستخدام هذه المعلومات فقط.

(د) توسيع نطاق استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتشمل جميع مجالات اختصاص اليونسكو.

الجمع بين التخصصات

لاحظ المشاركون أن اليونسكو تتميز في إطار منظومة الأمم المتحدة بتعدد تخصصاتها، إلا أن عملها بقي يستند لمدة طويلة إلى البرامج القطاعية. ولذا فقد رأوا أن من الضروري إيلاء المزيد من العناية للمشروعات الجامعة بين التخصصات.

وعلى الرغم من أن التربية هي مجال الاختصاص الأساسي لليونسكو، فإن أهداف المنظمة لا تتحقق إلا بارتباط التربية بمحيطها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي. فبرامج محو الأمية مثلا لا تجد صدى وإقبالا إلا إذا كانت تتفق مع الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمتعلمين.

وعليه، فقد رأى المشاركون أن تركيز البرامج (وما يصحبه من تركيز للموارد المالية) يحتم على اليونسكو أن تزيد التعاون المشترك بين القطاعات في إطار برامجها الجامعة للتخصصات.

جيم – المهام والأدوار

رأى المشاركون أن التعاون الفكري على الصعيد الدولي يبقى هو المهمة الأساسية لليونسكو. ولكن نظرا لأن مسألة "المهام والأدوار" لا ترتبط بالمبادئ التي يقوم على أساسها عمل المنظمة بقدر ما ترتبط بأساليب وسبل الاضطلاع بهذه المهام، فإن هناك حاجة إلى ضمان التوازن بين العمل الفكري والتنفيذ الميداني.

وأكدوا من جديد على أن هذا الأمر يتطلب الاستعانة بالخبرات الوطنية والإقليمية لتعزيز الشراكة بين المؤسسات الوطنية والإقليمية، وتعزيز التعاون في مجال التنمية مع الشركاء المعنيين، وتعزيز حضور اليونسكو الفعلي في الدول الأعضاء.

وفي هذا السياق، أوصى المشاركون أيضا باعتماد "التعاون من أجل التنمية"، في إطار برامج ومشروعات المنظمة.

الفئات ذات الأولوية

رأى المشاركون أنه لا ينبغي الإبقاء على مبدأ "الفئات ذات الأولوية"، وإنما أن يجري التركيز عوضا عن ذلك، على البرامج والقضايا ذات الصلة في إطار البرامج القطاعية، على أن يمكن تطوير هذه البرامج وتكييفها عند الاقتضاء.

شركاء اليونسكو

إن سعي اليونسكو للتعامل بصورة مباشرة مع شركاء وطنيين "وشركاء جدد"، وعدم وجود تحديد واضح للأدوار بين اللجان الوطنية والمكاتب الإقليمية، وبين اللجان الوطنية والمنظمات غير الحكومية، يقللان من أهمية الدور الحقيقي الذي تضطلع به اللجان الوطنية. وعليه، فقد أكد المشاركون مجدداً على ضرورة أن تستمر المنظمة في توثيق علاقاتها وتعاونها مع جميع المنظمات الدولية، وأن تتعاون مع الشركاء الوطنيين التقليديين والجدد من خلال اللجان الوطنية. كما ينبغي لليونسكو أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتنشيط دور هذه اللجان.

اللامركزية

رأى المشاركون أنه ينبغي إعادة النظر في هذه المسألة كي تكون أداة عمل فاعلة، كما ينبغي تحديد دورها ومجالات تطبيقها، وإمدادها بميزانية واضحة وكافية. فينبغي لكل وحدة ميدانية أن تتولى إعداد وتنفيذ البرامج الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية، على أن تكون هذه البرامج واضحة المعالم وأن يتولى خبراء تنفيذها.

كما ينبغي إعادة النظر في العلاقة بين الوحدات الميدانية والمقر إذ أنها تتطلب مزيدا من التوضيح، بل وينبغي مراجعتها بالكامل، بغية التأكد من أن هذه الوحدات تمتلك الأسباب اللازمة للنجاح في عملها.

دال – بنية مشروع الاستراتيجية المتوسطة الأجل ومشروع البرنامج والميزانية

طبيعة ونطاق الاستراتيجية المتوسطة الأجل (م/٤)

رأى المشاركون أن تكون الوثيقة (م/٤) كما يلي:

- وثيقة سياسة عامة مختصرة نسبيا تعرض الخطوط العريضة للأهداف الرئيسية التي تحددها المنظمة لنفسها، على أن تكون هذه الأهداف واضحة التحديد ويسيرة الفهم؛
- وثيقة يمكن تنقيحها كل سنتين إذا اقتضى الأمر، بغية مراعاة تطور الوضع الدولي وطبيعة المستجدات وما يتم تحقيقه من أهداف المنظمة ومحاور عملها؛
- وثيقة تحدد مهام ومحاور عمل المنظمة، مع بيان المراحل المتوقعة للتنفيذ، وهو ما من شأنه أن ييسر التعاون مع جميع الشركاء المحتملين؛
- وثيقة ذات بنية مختلطة تجمع بين البرامج الرئيسية والمسائل المشتركة بين التخصصات.

ورأى المشاركون أن تغطي الاستراتيجية المتوسطة الأجل مدة ست سنوات تشمل ثلاث فترات للبرنامج والميزانية، وتسمح بالمقارنة بين ما يتم تنفيذه منها وما سبق تصميمه فيها، كما تسمح بإدخال التعديلات عند الاقتضاء.

أسلوب عرض الوثيقة م/٥

رأى المشاركون أن الوثيقة م/٥ هي أساسا أداة عمل تسترشد بها الدول الأعضاء، ولذلك ينبغي أن تكون وثيقة عملية بعيدة عن التعقيدات وواضحة البرامج والأهداف. وبناء عليه، فقد اقترحوا أن تكون الوثيقة كما يلي:

- ذات بنية مختلطة تقوم على البرامج الرئيسية التقليدية — التربية، والعلوم (العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية)، والثقافة، والاتصال — وعلى موضوعات مشتركة بين التخصصات.

وينقسم كل برنامج من برامجها الرئيسية إلى قسمين: قسم الأنشطة ذات النطاق الدولي، وقسم الأنشطة ذات النطاق الإقليمي أو دون الإقليمي أو الوطني. وينبغي تحديد الوحدات المسؤولة عن التنفيذ مع بيان الميزانية المخصصة لذلك. ورأى المشاركون أنه لكي يمكن لأمانة اليونسكو أن تستخدم نظام SISTER في سياق تقديم الوثيقة م/٥، فإن من الضروري العمل على تمكين الدول الأعضاء (وخاصة اللجان الوطنية) من فهم طريقة عمل هذا النظام فهماً تاماً.

هاء – الأولويات في برنامج عامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣

درس المشاركون البند الخاص بأولويات البرنامج، واقترحوا أن تخصص لقطاعات اليونسكو الأربعة النسب المئوية التالية من ميزانية البرنامج:

– التربية ٣٨٪
– العلوم ٣٠٪
– الثقافة ١٥٪
– الاتصال ١٧٪

وأوصى المشاركون أن تراعى الأولويات التي سبق تحديدها فيما يتعلق بالبرامج الرئيسية الأربعة، وذلك عند تحديد البرامج والمشروعات الخاصة بكل برنامج رئيسي، كما ينبغي أن تتضمن الوثيقة م/٥ استراتيجية إقليمية ودون إقليمية للأنشطة المزمعة.

وفي ختام الاجتماع، أوصى المشاركون برفع برقية شكر وتقدير إلى معالي وزير التعليم العالي ووزير الدولة للبحث العلمي. كما عبّروا عن عميق شكرهم وامتنانهم لجمهورية مصر العربية وللمدير العام لليونسكو ولمكتب منظمة اليونسكو في القاهرة وللجنة الوطنية المصرية لليونسكو لكرم الضيافة وللجهود التي بذلوها في سبيل إنجاح هذا الاجتماع التشاوري.

وقدم ممثل المغرب دعوة لعقد الاجتماع القادم للجان الوطنية العربية في المغرب.

بسم الله الرحمن الرحيم

توصيات

الاجتماع الخاص باللجان الوطنية للمنطقة العربية

الذي عقد

على هامش اجتماع المدير العام لمشاورة اللجان الوطنية لليونسكو
في المنطقة العربية بشأن إعداد مشروع الاستراتيجية المتوسطة الأجل (الوثيقة ٣١م/٤)
ومشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (الوثيقة ٣١م/٥)

القاهرة – جمهورية مصر العربية

٢٢ يونيو/حزيران ٢٠٠٠

على ضوء سياسة المدير العام لليونسكو بشأن اللامركزية (الوثيقة ١٥٩م ت/٥)، والتقرير المرحلي عن أعمال فريق العمل المعني باللامركزية الذي قدمه عضو فريق العمل السيد الفاتح حمد، مدير مكتب اليونسكو في نيويورك، وحيث أن هاتين الوثيقتين لم تكونا موضوع المناقشة، قرر ممثلو اللجان الوطنية في الاجتماع الذي عقدوه على هامش الاجتماع التشاوري، أن يبحثوا سبل تنشيط دور اللجان الوطنية لتقوم بمهامها على أكمل وجه.

فناقش المجتمعون دور اللجان الوطنية، ودعوا المدير العام لليونسكو إلى اتخاذ التدابير اللازمة من أجل تنشيط دور اللجان الوطنية باعتبارها شركاء أساسيين للمنظمة في الدول الأعضاء، وذلك من خلال:

١ – عقد اجتماعات دورية (كل سنتين) قبل انعقاد المؤتمر العام، بغية إعداد برامج المنظمة.

٢ – تنفيذ مبادئ ميثاق اللجان الوطنية حرصا على عدم تهميش دور هذه اللجان في تنفيذ برامج المنظمة وتأكيدا لأهمية التعاون مع مكاتب اليونسكو من خلال القنوات المشروعة.

٣ – اتخاذ التدابير الكفيلة بتنشيط دور اللجنة الدائمة للجان الوطنية لليونسكو.

٤ – التنسيق بين اليونسكو والمنظمات الإقليمية المعنية في المنطقة العربية، بغية تحاشي الازدواجية في تنفيذ استراتيجيات اليونسكو وهذه المنظمات.

٥ – تزويد المندوبين الدائمين وأعضاء المجلس التنفيذي من الدول العربية بتقرير اجتماع القاهرة التشاوري.

مشاورة لجان اليونسكو الوطنية
لمنطقة افريقيا

ويندهوك، ناميبيا (٢٦-٣٠ يونيو/حزيران ٢٠٠٠)

١ - انصب النقاش في الجلسة العامة في المقام الأول على طبيعة عملية إصلاح اليونسكو، فأشار المشاركون إلى أن غاية المنظمة، حسبما حددها الميثاق التأسيسي، لا تزال صالحة تماماً، ولا سيما في مواجهة التحولات العميقة الجارية، في سياق تسارع عملية العولمة التي تنطوي على خطر استبعاد مناطق معينة، من بينها افريقيا. ونوه المشاركون بشكل خاص بأهمية إسهام اليونسكو في إحلال السلام وتحقيق التنمية في افريقيا، وذلك في وقت تقتضي فيه النزاعات الدائرة، وتفاقم الفقر المدقع، والوباء العام لمتلازمة العوز المناعي المكتسب (الأيدز/السيدا)، أن يجري تدعيم عمل اليونسكو. فيجب على المنظمة، نظراً لدورها الأخلاقي والتقنيني، أن تتحلى بالجرأة في التصدي للأسباب الكامنة وراء النزاعات.

ألف – الرهانات والتحديات في مطلع القرن الحادي والعشرين

٢ - وإذ أحاط المشاركون علما بالاتجاهات المذكورة في وثيقة المشاورة، فإنهم حرصوا على تأكيد ضرورة ترتيب تأثير هذه الاتجاهات بحسب أهميتها على افريقيا، في وقت يتعين فيه بالضرورة على هذه القارة أن تعكس مسار الاتجاه الحالي لتنتقل من مرحلة الاستهلاك إلى مرحلة الإنتاج، وأن تتمكن من الاستفادة بشكل كامل من الجوانب الإيجابية للعولمة. وأوضحوا أن السلام والتنمية هما المشكلتان الرئيسيتان في بداية القرن الحادي والعشرين.

٣ - وحرص المشاركون بوجه أخص على التأكيد على اتجاهات ذات نتائج جسيمة، وتؤثر على القارة بشكل خاص، كما تؤثر على مناطق أخرى، وهذه الاتجاهات هي:

- الفقر المدقع، والاستبعاد، وتفاقم أوجه عدم المساواة؛
- استمرار النزاعات المسلحة بين الدول وداخلها، والحاجة إلى تعزيز قيم ثقافة السلام؛
- المشكلات الديموغرافية، ولا سيما المشكلات التي يطرحها التوسع الحضري؛
- الأشكال الجديدة للأمية؛
- العولمة: خطر حدوث تنمية متعددة السرعات؛ والتوحيد النمطي الاجتماعي الثقافي؛ وتسارع الخصخصة؛
- ضرورة إبراز أهمية الموارد البشرية، في وقت يستمر فيه تسرب الكفاءات من القارة؛
- الانتفاع بالتكنولوجيات الجديدة واستخدامها.

٤ - كما أثيرت مسألة وباء فيروس مرض متلازمة العوز المناعي المكتسب (الأيدز/السيدا)، وتدهور البيئة، وضرورة دعم الحكم الديمقراطي.

٥ – وأشار المشاركون إلى ضرورة انخراط اليونسكو بمزيد من القوة في ميادين عملها، مع تحديد أهدافها على نحو أفضل، ووضع طرائق أكثر فعالية للتعاون مع الوكالات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة ومؤسستي بريتون وودز. وينبغي في هذا الإطار دعم الدور الأخلاقي والحافز للمنظمة ودعم قدرتها على استباق الأحداث، مع دعم ما تقوم به من عمل لصالح أكثر البلدان فقرا وضعفا، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في إبراز صورة المنظمة وزيادة مصداقيتها.

باء – مبادئ العمل ومجالاته

٦ – أكد المشاركون من جديد وبقوة على ملاءمة الميثاق التأسيسي لليونسكو لواقع اليوم، وعلى إسهامها في تحقيق السلام والأمن – لا سيما فيما يتعلق بدرء النزاعات وحلها دون عنف – وكذلك على دورها كمرصد فكري، ودورها الاستراتيجي والأخلاقي.

٧ – كما حرص المشاركون على التنويه بضرورة أن تبدي اليونسكو، في إطار عملية إصلاحها، مزيداً من القدرة الإبداعية من أجل زيادة التعاون على نحو أكفأ مع جميع وكالات الأمم المتحدة التي تعمل من أجل التنمية.

٨ – ومن بين المبادئ التي ذُكرت لتوجيه اختيار مجالات العمل، أشير إلى مبادئ التضامن والعدالة والمساواة بين الدول الأعضاء، مع إيلاء اهتمام خاص للمناطق والبلدان التي تواجه مشكلات في غاية الحدة؛ كما أشير إلى مبادئ المرونة والانفتاح للتغيير؛ وضرورة توسيع نطاق التشاور، والاضطلاع بأنشطة واسعة النطاق وذات أثر ملموس ودائم. وجرى التشديد بوجه خاص على ضرورة وضع استراتيجيات إقليمية تستعين بشكل أكبر بالقدرات المتوافرة داخل المناطق.

٩ – ومن بين المعايير التي يتعين الالتزام بها، تجدر الإشارة إلى المعايير التالية: التطابق مع المهمة الأساسية للمنظمة؛ ومواصلة العمل على تحقيق الأولويات المحددة والمرسومة بوضوح مسبقا، وإدارة الموارد المتاحة إدارة سليمة.

١٠– وينبغي مراعاة العوامل الثقافية في جميع مجالات اختصاص المنظمة.

مجالات العمل ذات الأولوية

١١– نوه المشاركون بأهمية الدور الأخلاقي لليونسكو، وبأهمية دورها في إسداء المشورة وإتاحة الخبرة المتخصصة، بما في ذلك في إطار تعاونها مع سائر وكالات منظومة الأمم المتحدة. ومن المهم أيضاً أن تحرص اليونسكو، التي كرست الكثير من الجهود لإعداد استراتيجيات تستهدف تقديم حلول لمشكلات التنمية وإحلال السلام الدائم، على متابعة وفعالية تنفيذ الاستراتيجيات، والمبادئ التوجيهية، والتوصيات، وخطط العمل، التي ينبغي ترجمتها إلى أعمال ملموسة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. وأكدت أغلبية المشاركين تأكيدا قوياً جداً على ضرورة تأمين متابعة فعلية للتعهدات المقطوعة في المؤتمرات الكبرى، مثل المؤتمر الإقليمي السابع لوزراء التربية الأفارقة (ميناداف ٧)، والمنتدى العالمي للتربية،

والمؤتمر العالمي للعلوم، والمؤتمر الدولي الحكومي بشأن السياسات الثقافية من أجل التنمية، أو في إطار أهداف عقد منظمة الوحدة الافريقية للتربية.

١٢- وأشير بمزيد من التحديد إلى مجالات العمل التالية التي ينبغي لليونسكو أن تؤكد فيها دورها الريادي وأن تطور تعاونها مع مؤسسات وشركاء آخرين: التعليم الأساسي للجميع بوصفه حقا أساسيا من حقوق الإنسان (بما في ذلك إحياء برامج محو الأمية)؛ ومكافحة الفقر؛ وتنمية القدرات في مجال العلوم والتكنولوجيا؛ والتعليم التقني والمهني؛ والبيئة؛ وإحياء التراث المادي وغير المادي؛ والانتفاع بتكنولوجيات المعلومات والاتصال. وغني عن البيان أن حشد موارد التمويل يتسم بأهمية حاسمة في التصدي لشتى التحديات.

١٣- وينبغي أن تشكل تنمية القدرات وإنشاء مراكز الامتياز عنصرين ذوي أولوية في جميع البرامج الرئيسية للمنظمة. كما ينبغي تقديم الدعم بوجه خاص لأنشطة المعهد الدولي لبناء القدرات في أديس أبابا.

١٤- وأخيراً، رأى المشاركون أن من الضروري أن تركز اليونسكو عملها، في إطار مجالات اختصاصها، على الميادين ذات الأولوية التالية:

<u>التربية:</u>

- التعليم للجميع مدى الحياة، مع التركيز بشكل خاص على التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم الأساسي، ومحو الأمية ومرحلة ما بعد محو الأمية؛
- تطوير التعليم العلمي والتقني على مستوى التعليم الثانوي؛
- التدريب المستمر للمعلمين والمسؤولين عن محو الأمية؛
- التعليم التقني والمهني؛
- تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، لا سيما في البلدان التي تشهد نزاعات أو تمر بمرحلة ما بعد النزاع؛
- تعليم الكبار والتعليم غير النظامي؛
- التعليم العالي (لا سيما التعليم عن بعد)؛
- رسم السياسات وإجراء البحوث عن التعليم، وإدارة التعليم وتخطيطه؛
- خدمات الإعلام بشأن النظم التعليمية؛
- خدمات إسداء المشورة والتوجيه بالنسبة لتعليم النساء والفتيات.

العلوم الطبيعية:

- النهوض بالبحوث ووضع السياسات العلمية؛
- أشكال الطاقة المتجددة، ولا سيما البرنامج العالمي للشمس (القرى الشمسية)؛
- إنشاء ودعم مراكز تعليم العلوم والتكنولوجيا؛
- مواصلة البرامج العلمية الدولية الحكومية الخمسة (الماب، وبهد، وكوي، ومطاجيو، وموست) من منظور جامع للتخصصات؛
- إقامة الشراكات بين قطاعي العلوم والصناعة؛
- إعداد المعلمين في مجال العلوم والتكنولوجيا، لا سيما على مستوى التعليم الثانوي؛
- أخلاقيات العلوم؛
- تطبيق البيوتكنولوجيات.

العلوم الاجتماعية والإنسانية:

نوه مجمل المشاركين بأهمية العلوم الاجتماعية والإنسانية بالنسبة لعمل اليونسكو. ورأى بعض المتحدثين أن من الضروري أن تكون العلوم الاجتماعية والإنسانية موضوع برنامج رئيسي منفصل. وفيما يلي الأولويات التي تم اختيارها:

- تعزيز السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية؛
- إعداد النساء لكي يتسنى لهن الاضطلاع بدور أكثر فعالية في التنمية؛
- مواصلة برنامج موست؛
- الاستباق والتنبؤ.

الثقافة:

ينبغي إيلاء الأولوية للموضوعات التالية:

- تشجيع التنوع الثقافي؛
- تنمية القدرات لوضع سياسات ثقافية، وصون الآثار وحمايتها، وتنمية المتاحف، وصون التراث الثقافي والتقاليد الشفوية والتراث غير المادي والمحفوظات التاريخية؛
- مراعاة البعد الثقافي للتنمية؛

- الصناعات الثقافية؛

- دعم إعداد طلبات إدراج المواقع في قائمة التراث العالمي، بما في ذلك الطلبات الخاصة بأشكال التعبير عن التراث غير المادي؛

- تعزيز اللغات الوطنية واللغات الأم؛

- تأكيد الذاتيات الثقافية في إطار حوار بين الثقافات وبين الديانات على الصعيدين الوطني والدولي؛

- زيادة البحث في دور العوامل الثقافية في الوقاية من مرض الأيدز/السيدا وعلاجه.

<u>الاتصال والمعلومات:</u>

الأولويات هي كالتالي:

- تشجيع الانتفاع بالتكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال، وتشجيع الجميع على استخدامها؛

- الديمقراطية وحرية التعبير؛

- تعزيز تعددية وسائل الإعلام واستقلالها؛

- تدريب العاملين وإنشاء مراكز امتياز؛

- تدريب المعلمين على استخدام التكنولوجيات الجديدة؛

- أخلاقيات المجال السيبرني؛

- دعم الجامعات الافتراضية في افريقيا.

الجمع بين التخصصات

١٥- أجمع المشاركون على أن الجمع بين التخصصات يمثل ضرورة أساسية للتعامل مع تعقيد العالم المعاصر. وجرى التأكيد على أهمية العلوم الاجتماعية والإنسانية والفلسفة في المساعدة على فهم الإشكاليات العالمية الكبرى. وأشير إلى ضرورة أن يصبح الجمع بين التخصصات قاعدة تتبع في مجال البرمجة وفي تنفيذ برامج المنظمة برمتها.

١٦- وفيما يتعلق بالموضوعات و/أو المشكلات الرئيسية التي ينبغي اعتماد هذا النهج الجامع بين التخصصات فيها، أبديت الاقتراحات التالية:

- ثقافة السلام بكل مكوناتها، بما في ذلك التربية والتدريب من أجل السلام وحقوق الإنسان والتسامح والمواطنة؛

- التنمية البشرية في سياق العولمة؛
- التربية من أجل تعلّم العيش معا؛
- مكافحة الفقر؛
- مكافحة فيروس متلازمة العوز المناعي البشري المكتسب (HIV/AIDS)؛
- أسلوب الحكم الديمقراطي والمشاركة؛
- صون البيئة (إدارة المياه؛ والمناطق القاحلة وشبه القاحلة، والدول الجزرية الصغيرة)؛
- المشكلات الخاصة بالدول الأعضاء الصغيرة؛
- تعميم الانتفاع بالمعلومات والمعرفة؛ واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال؛ وتنمية التعليم عن بعد؛
- إدارة التحولات الاجتماعية؛
- أخلاقيات العلوم والتكنولوجيات؛
- حماية التراث؛ والتعددية والتنوع الثقافي؛
- ثقافة الصيانة.

جيم – المهام والأدوار

١٧- أكّد المشاركون من جديد وبوضوح على جدوى وتكامل المهام المبيّنة في وثيقة المشاورة. واتفقت الآراء على ضرورة أن تواصل اليونسكو الاضطلاع بأدوارها ومهامها التقليدية، مع الحرص على تعزيز هذه الأدوار. وبالنظر إلى طبيعة المشكلات المطروحة على الصعيد العالمي ولا سيما في افريقيا، بدا أن من الضروري أن تؤكد اليونسكو من جديد على دورها الخاص المتمثل في: "بناء حصون السلام"، وتعبئة الأفكار والأطراف الفاعلة في المجتمع والشركاء. وفي هذا الإطار، أكد البعض على الدور البارز الذي ينبغي أن تضطلع به المنظمة باعتبارها هيئة تنسيق وتشجيع لحوار من أجل السلام. كما ينبغي لليونسكو أن تعزّز دورها في مجال المتابعة والتقييم.

١٨- وأبديت الملاحظات والاقتراحات بشأن مختلف هذه المهام التالية:

مرصد فكري ومرجع أخلاقي

١٩- إن هذه المهمة هي مهمة أساسية بالنسبة لليونسكو التي ينبغي لها أن تعمل على تشجيع التفكير الموجه نحو العمل. ومن بين الموضوعات والمسائل الرئيسية التي ينبغي لليونسكو التركيز عليها في السنوات المقبلة، أشير إلى ما يلي:

- الحق في "التدخل على مستوى التعليم" (توفير فرص التعليم للفئات المهمشة)؛
- المشكلات المتعلقة بالاكتشافات العلمية والتقنية الجديدة؛
- الترابط بين التعليم والتنمية؛
- المسائل المتعلقة بالبيئة (التنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية على مستوى المعمورة، والحد من الكوارث الطبيعية، وموارد المحيطات، وما إلى ذلك)؛
- مجتمع المعلومات؛ تعميم الانتفاع بالمجال السيبرني؛ آثار تكنولوجيات المعلومات والاتصال؛
- الخصخصة وآثارها على مجالات اختصاص المنظمة؛
- العولمة والتضامن؛ وآثار العولمة على التنمية.

٢٠- وفي إطار نشاط المنظمة التقنيني، يجب على اليونسكو أن تحرص على سبيل الأولوية على تطبيق الوثائق التقنينية القائمة تطبيقاً فعلياً؛ وتجدر بوجه خاص مواصلة الأعمال التي تم الاضطلاع بها في مجال أخلاقيات البيولوجيا وأخلاقيات العلوم والتكنولوجيات، وذلك عن طريق توسيع نطاق هذه الأعمال. واقترح أن تعتمد اليونسكو تدابير "مقنعة" لتيسير التطبيق الفعلي للوثائق التقنينية القائمة من قبل الدول الأعضاء وذلك عن طريق أنشطة التوعية والإعلام؛ وزيادة إشراك اللجان الوطنية؛ وزيادة تعبئة البرلمانيين ومختلف الشركاء؛ وتعزيز آليات المتابعة والتقييم؛ وإنشاء "شراكات – وسيطة" تضم بعض المنظمات الإقليمية مثل منظمة الوحدة الافريقية.

مركز تبادل المعلومات

٢١- ينبغي لليونسكو أن تحرص بوجه خاص على تشجيع وتيسير الانتفاع بشبكة انترنيت وبالشبكات الموجودة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.

تعزيز القدرات الوطنية

٢٢- إن تنمية الموارد البشرية عن طريق المنح الدراسية وحلقات العمل وحلقات التدارس والكراسي الجامعية، ودعم المؤسسات الوطنية أو الإقليمية فضلا عن مراكز الامتياز، تشكل مسألة أولوية بالنسبة للمنطقة. كما أن تنمية الشبكات التعاونية، ونشر الكتب المدرسية والنماذج الأولية للمعينات التعليمية بمختلف اللغات، والمشروعات الرائدة للتدريب والإيضاح هي من أفضل أنماط الأنشطة إسهاماً في تعزيز القدرات الوطنية. وينبغي لليونسكو، بوجه أخص، أن تساعد الدول الأعضاء على تنفيذ مشروعات مشتركة فيما بين القطاعات وفيما بين المؤسسات يستعان فيها باستراتيجيات تجديدية.

التعاون من أجل التنمية

٢٣- رأى المشاركون أن الأنشطة في مجال التعاون من أجل التنمية، ولا سيما المساعدة التي تقدم لرسم السياسات وصياغة البرامج والمشروعات الوطنية، ينبغي أن تحتل مكانة بالغة الأهمية ضمن أنشطة المنظمة إجمالا.

الفئات ذات الأولوية

٢٤- اعتبر أن من الضروري الإبقاء على الفئات الأربع ذات الأولوية (افريقيا، والنساء، والشباب، وأقل البلدان نموا). وأعرب البعض عن رغبتهم في إضافة فئتين جديدتين ذاتي أولوية إلى هذه الفئات الأربع وهما المعوقون والمسنون.

٢٥- وفيما يخص الأولوية الممنوحة لافريقيا، ينبغي مراعاة تنوع الأوضاع السائدة حاليا على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني، وهو تنوع ينبغي أن يتجسد في استراتيجية قائمة على احتياجات البلدان. أما الأولوية الممنوحة للنساء والشباب، فينبغي أن تنفذ على نحو مستعرض يشمل مشروعات محددة الأهداف تمول بالشكل اللازم، ولا سيما من موارد خارجة عن الميزانية. كما ينبغي زيادة إشراك هذه الفئات في عمليات البرمجة وتنفيذ البرامج والأنشطة التي تخصها.

شركاء اليونسكو

٢٦- حرص المشاركون على التأكيد على أن اللجان الوطنية لا تندرج في عداد الشركاء وإنما هي عناصر أساسية في اليونسكو.

٢٧- وأكد مجمل المشاركين على أهمية دور اللجان الوطنية كما حددته المادة الثانية من ميثاق اللجان الوطنية لليونسكو. وبغية تحقيق تعاون أفضل بين اللجان الوطنية والمكاتب الميدانية، اقترح إعداد بروتوكولات للتعاون تسمح أيضا بتعزيز قدرة اللجان الوطنية على العمل والتفاوض مع سائر منظمات الأمم المتحدة ومصادر التمويل الخارجة عن الميزانية.

٢٨- أما فيما يتعلق بالعلاقات مع الشركاء الجدد، فقد جرى التأكيد بشكل خاص على أهمية تعبئة مجمل الأطراف الاجتماعية لصالح المثل العليا للمنظمة، ولا سيما تعبئة البرلمانيين ورؤساء البلديات.

٢٩- وينبغي تحسين العلاقات بين اليونسكو وسائر منظمات الأمم المتحدة، ولا سيما المنظمات المعنية بالتنمية. كما ينبغي الاهتمام بشكل خاص بتحقيق تنسيق أفضل، على المستويات المناسبة، بين عمليات الإصلاح التي يضطلع بها العديد من الوكالات حالياً.

٣٠- ومن شأن السعي لإقامة شراكات مع المنظمات الدولية الحكومية والإقليمية ودون الإقليمية، كمنظمة الوحدة الافريقية، ورابطة التنمية في الجنوب الافريقي، ولجنة المحيط الهندي، والهيئة الدولية الحكومية للتنمية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، والرابطة الاقتصادية والنقدية لبلدان وسط افريقيا (CEMAC)، أن يزيد تأثير نشاط اليونسكو.

دال – بنية مشروع الاستراتيجية المتوسطة الأجل ومشروع البرنامج والميزانية

٣١- ينبغي أن تكون الوثيقة م/٤ وثيقة مختصرة وذات طابع استشرافي وأفق مرن تبين الأهداف الرئيسية التي يتعين العمل على تحقيقها والنتائج الإجمالية التي ينبغي إحرازها في كل مجال من مجالات اختصاص اليونسكو خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧.

الأولويات في برنامج عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣

٣٢- ينبغي الإبقاء على أسلوب العرض بحسب البرامج الرئيسية مع إمكانية إدراج برنامج رئيسي للعلوم الاجتماعية والإنسانية بغية إضفاء "طابع إنساني" على مجمل برامج المنظمة وإبراز إسهامها في إرساء ثقافة السلام.

٣٣- وبناء على ذلك، فإن الاعتماد المالي المخصص للعلوم الاجتماعية والإنسانية ينبغي أن يمثل نسبة بحدود ١٠ في المائة من الميزانية على الأقل. ورأى المشاركون عموما أنه ينبغي الإبقاء على التوزيع الحالي للموارد بين مختلف مجالات العمل، إلا أنهم رأوا، على ضوء الأولويات المحددة، أن الموارد المخصصة للبرنامج الرئيسي المكرس للاتصال والمعلومات ينبغي أن تزيد أيضا.

٣٤- وينبغي أن تعد المشروعات المشتركة بين التخصصات وفقا للموضوعات المبينة في الفقرة ١٦ من هذه الوثيقة.

اللامركزية

٣٥- قام السيد ستيفن هيل، رئيس الفريق الخاص المعني باللامركزية، بعرض أعمال هذا الفريق الذي أنشأه المدير العام في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩. ثم ذكّر بالمناقشات التي دارت عن هذا الموضوع أثناء دورة المجلس التنفيذي التاسعة والخمسين بعد المائة (مايو/أيار ٢٠٠٠)، كما عرض نتائج لقاءاته الأخيرة بهذا الصدد مع المندوبين الدائمين.

٣٦- فأعرب المشاركون عن امتنانهم البالغ للسيد هيل لما قدمه من عرض واضح ومفصل. ووجه عدد كبير جدا من المشاركين استفسارات إلى السيد هيل عن طبيعة ومضمون المشاورات الجارية بين الأمانة والمندوبين الدائمين والدول الأعضاء واللجان الوطنية بشأن اقتراح تجميع المكاتب الميدانية على أساس دون إقليمي، ولا سيما مكاتب منطقة افريقيا جنوب الصحراء. وأعربوا عن قلقهم الشديد بشأن مقترحات التجميع التي يجري النظر فيها ورأوا أنها ينبغي أن تنقح لكي تأخذ في الحسبان الاتفاقات دون الإقليمية القائمة في افريقيا جنوب الصحراء والتي تراعي العوامل الجغرافية والاقتصادية والسياسية، معتبرين أن من شأن ذلك أن يعزز الاندماج والتعاون على المستوى الإقليمي إلى حد كبير.

٣٧- كما رأى المشاركون أن عملية الإصلاح الجارية ينبغي أن تؤدي إلى خفض النفقات – وهو أمر لم يتطرق إليه السيد هيل في عرضه، وأن الوفورات المتحققة نتيجة لذلك ينبغي أن تخصص لأنشطة البرنامج. كما شددوا على أن عملية التأمل الجارية بشأن اللامركزية ينبغي أن تبين بوضوح أدوار المكاتب الميدانية ومهامها ووظائفها وأوجه التفاعل بينها وبين اللجان الوطنية التي ينبغي تعزيز دورها. وأكدوا بالإضافة إلى

ذلك، على ضرورة تأمين توزيع عادل للموارد بين مختلف الدول الأعضاء التي تعمل المكاتب الميدانية على خدمتها.

٣٨- واعتمد المشاركون في ختام أعمالهم إعلاناً بشأن ضرورة الحوار من أجل السلام فيما يلي نصه:

إعلان بشأن ضرورة الحوار من أجل السلام

إننا نحن المشاركين في مشاورة اللجان الوطنية لليونسكو في افريقيا جنوب الصحراء بشأن إعداد مشروع الاستراتيجية المتوسطة الأجل ومشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣، التي انعقدت في ويندهوك، في ناميبيا، خلال الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠٠٠:

١ - إذ نعرب عن قلقنا العميق إزاء بؤر التوتر، والنزاعات المسلحة، والأشكال الجديدة للعنف التي تهدد السلام في بعض مناطق العالم، ولا سيما في افريقيا، والتي تشكل كلها عوائق كثيرة أمام تحقيق المثل العليا لليونسكو؛

٢ - نجدد تأكيد التزامنا بالسعي إلى إحلال سلام دائم في كافة أنحاء العالم، عن طريق تعزيز ثقافة السلام؛

٣ - ونوجه نداء رسميا لاختيار طريق الحوار من أجل إعادة السلام نهائياً إلى افريقيا والعالم، وذلك باعتباره شرطاً للوحدة بين الشعوب وضماناً للتفاهم الدولي والأمن الحقيقي للبشر ولتحقيق تنمية متسقة.

٤ - ونرى أن مهمة اليونسكو المتمثلة في "بناء حصون السلام في عقول البشر" لا تزال صالحة، وأن على المنظمة أن تضاعف جهودها في هذا المضمار؛

٥ - ونعلن التزامنا التام بالعمل على توجيه مجمل أنشطتنا على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية نحو تحقيق ثقافة السلام.

حرر في ويندهوك
في ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠٠٠
المشاركون

مشاورة اللجان الوطنية
الدول الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادي

طشقند، أوزبكستان (١٠-١٢ يوليو/تموز ٢٠٠٠)

ألف – الرهانات والتحديات في مطلع القرن الحادي والعشرين

١ – أعربت الوفود عن موافقتها العامة على التحديات والاتجاهات التي حددت في الجزء ألف من وثيقة المشاورة ولكنها شددت على الأهمية القصوى التي تتسم بها، بالنسبة للمنطقة، المشكلات المقترنة بالعولمة واتساع الفجوة بين الأثرياء والفقراء، وبين الموسرين والمعوزين، وبين الذين يعرفون والذين لا يعرفون، وبتفاقم الفقر والتهميش والاستبعاد، والمخاطر التي تهدد صون التنوع الثقافي، والذاتية الثقافية، والمسائل الأخلاقية المقترنة بالتطور العلمي ومجتمع المعلومات في ظل التحولات الحضارية وتزايد العنف وتهديد الأمن. ورأت بعض الوفود أن الاتجاهات العشرة الواردة في الوثيقة ١٥٩م ت/٣٩ اتجاهات سديدة يتعين على المنظمة أن تأخذها جديا في الاعتبار لدى اضطلاعها بنشاطها. وهذه الاتجاهات تبين في آن واحد التحديات المطروحة والفرص المتاحة لمواجهتها.

باء – مبادئ العمل ومجالاته

٢ – أعربت الوفود بالإجماع عن موافقتها على ما جاء في وثيقة المشاورة من استمرار صلاحية رسالة اليونسكو بيد أنها طالبت بإضفاء مزيد من الوضوح على هذه الرسالة من أجل توجيه برامج اليونسكو وتعاونها مع شركائها. كما وافقوا على الدور الفكري والدور الأخلاقي للمنظمة مع الاعتراف بضرورة التنسيق بينهما من خلال أنشطة ملموسة. أما فيما يتعلق بالتوازن المطلوب تحقيقه بين التأمل والعمل، فقد رأت الوفود أن التفكير يجب أن يركّز في المستقبل على أفضل السبل الكفيلة بتلبية احتياجات الدول الأعضاء في مجال بناء القدرات و "التعاون من أجل التنمية".

٣ – وينبغي أن ينفذ النشاط بالتعاون الوثيق مع جميع وكالات الأمم المتحدة المعنية، ومع المجتمع المدني والشركاء الآخرين من أجل تجنب ازدواج الجهود ولكي يحقق نشاط المنظمة تأثيره الأقصى. وينبغي أن يكون عنصر المراقبة والتقييم جزءا لا يتجزأ من جميع البرامج.

٤ – واعتبر التجديد الداخلي عاملا حاسما لتمكين المنظمة من الاضطلاع بدورها المزدوج بوصفها منتدى دوليا ومنظمة تنفيذية في آن واحد. كما اعتبر توافر المرونة والتصميم على تعديل نشاط المنظمة عندما تلوح التطورات الجديدة، وعمليات استيعاب هذه التطورات، عناصر أساسية لكي تؤدي اليونسكو مهامها على نحو فعال.

مجالات العمل ذات الأولوية

٥ – ينبغي للمنظمة أن تعزز التضامن الدولي من خلال التعاون مع جميع الشركاء المحتملين على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني، إذا ما أرادت أن تؤدي دورها الفكري والأخلاقي على نحو فعّال. وإن

المؤتمرات العالمية الرئيسية وتقارير اللجان توفر خطط العمل للسنوات المقبلة، وتشدد منطقة آسيا والمحيط الهادي على أهمية المتابعة الفعّالة لهذه المؤتمرات التي ينبغي أن تمثل الدافع الرئيسي للاستراتيجية المتوسطة الأجل. ويعتبر التركيز على المحيط الهادي من أهم أولويات هذه المنطقة.

٦ – واليونسكو منظمة مختصة بوضع المعايير وبتبادل المعلومات وبناء القدرات وهي قادرة على إقامة الشبكات في مجالات اختصاصها. وهي تحتاج الى توضيح وتعزيز تعاونها من أجل الاضطلاع بأنشطة إنمائية مع جميع الشركاء المحتملين. كما يتعين على اليونسكو أن تلعب دورا قياديا في تزويد شركائها بالمعلومات وفي تعبئتهم من أجل تحقيق أهدافها.

٧ – وينبغي أن تعدّ اليونسكو إطارا لإدارة المعلومات ونشرها. وقد شدّد بعض المثلين على أهمية صياغة الاستراتيجيات ووضع الحلول من أجل تعزيز التفاهم وعلى أهمية التوسع في مهمة المنظمة كمراكز لتبادل المعلومات، ووضع نهج متكامل في مجال وضع المعايير.

٨ – وبعد مناقشة مستفيضة، حدّد المندوبون الأولويات التالي بيانها مرتبة بصورة عشوائية في إطار كل من مجالات اختصاص اليونسكو:

<u>التربية</u>

- متابعة إطار عمل داكار من أجل التعليم للجميع بما يشمل التعليم مدى الحياة والتعليم في الطفولة المبكرة والجودة، والتعليم عن بعد، والتعليم غير النظامي، والتشديد على تعليم النساء والفتيات وسكان الريف والجماعات المهمشة، والقضاء على الأمية؛
- تحسين نوعية التعليم والتعلّم؛
- التعليم من أجل السلام وحقوق الإنسان وتعليم القيم؛
- مرافق المعلومات التربوية، وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال على التعليم؛
- عمليات وضع السياسات والتخطيط والإدارة في مجال التعليم؛
- تعليم المعلمين وحراك المعلمين؛
- التعليم التقني والمهني؛
- برامج الزمالة الطويلة الأجل في الدراسات العليا.

<u>العلوم</u>

- يتعين أن تكون متابعة المؤتمر العالمي للعلوم قاعدة للعمل ولرسم السياسات العلمية والتكنولوجية؛

- مراعاة الاعتبارات الأخلاقية في مجال العلم والتكنولوجيا لضمان التنمية البشرية، تسخير العلم لخدمة البشرية مع التشديد على التنوع البيولوجي، والملكية الفكرية، والمعارف المحلية؛
- تعليم العلوم ومحو الأمية العلمية والتبسيط العلمي؛
- تعزيز التعليم العلمي والهندسي في التعليم العالي؛
- تسخير التطبيقات العلمية والتكنولوجية لخدمة القضاء على الفقر وتوثيق الصلات بين العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية؛
- تعزيز البرامج العلمية البيئية وترشيد استخدام الموارد الطبيعية؛ البرنامج العالمي للشمس؛
- كفالة الانتفاع بالمعلومات العلمية؛
- بحوث مشتركة في مجالي العلوم والبيئة العالمية.

<u>الثقافة</u>

- النهوض بالثقافات الحية (الإبداع، تنمية الصناعات الثقافية، حقوق المؤلف)؛
- تشجيع الحوار بين الحضارات (مثل متابعة مشروع طريق الحرير)؛
- التراث غير المادي؛
- اتفاقية التراث العالمي: تعزيز التراث الثقافي والطبيعي وحمايته؛
- التعددية اللغوية والثقافية؛
- إعداد السياسات الثقافية؛
- السياحة البيئية والثقافية وتعزيز التنمية الثقافية.

<u>الاتصال</u>

- تعميم الانتفاع بتكنولوجيات المعلومات والاتصال – سدّ الثغرة الرقمية؛
- أخلاقيات المعلومات وأخلاقيات المجال السيبرني؛
- تعزيز وسائل الإعلام المهنية؛
- حرية تداول المعلومات وحرية التعبير؛
- التعددية اللغوية والثقافية في المجال السيبرني؛

- تعزيز فرص النساء من خلال الانتفاع بالوسائل التي توفرها تكنولوجيا الاتصال؛
- استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال للتواصل مع المعاقين.

الجمع بين التخصصات

٩ – كان هناك اتفاق عام على ضرورة اضطلاع المنظمة بتعزيز النهوج المشتركة بين التخصصات وبين القطاعات في جميع مجالات اختصاص اليونسكو. وحددت عدة موضوعات باعتبارها تتلاءم بصفة خاصة لمعالجة جامعة للتخصصات:

- الأمن من خلال إدارة الموارد المائية؛
- القضاء على الفقر؛
- الإدارة المستديمة للطاقة؛
- الوقاية من الكوارث الطبيعية والبيئية والتخفيف من آثارها وإصلاح الأضرار الناجمة عنها؛
- تكنولوجيات المعلومات والاتصال المساندة للتنمية (الأمم الموسرة والأمم المعوزة)؛
- ترويج أنماط استهلاكية مستديمة؛
- معازل المحيط الحيوي المشتركة بين عدة بلدان؛
- حماية المعارف الذاتية وتعزيزها؛
- التفاهم الدولي من أجل العيش معا.

جيم – المهام والأدوار

١٠– اتفق المشتركون على أهمية دور المنظمة بوصفها منتدى فكريا. كما أجمعوا على أن بناء القدرات يعد أيضا عنصرا محوريا في رسالة المنظمة وعلى أنها ينبغي أن تركز على التعاون من أجل التنمية حسبما ورد في وثيقة المشاورة، معتبرين ذلك عنصرا حاسما من أجل وضع نهوج تستجيب لاحتياجات الدول الأعضاء واهتماماتها.

١١– واعتبرت اليونسكو محفلا فكريا لمناقشة أفكار ذات بعد أخلاقي؛ كما أنها تضطلع بدور في وضع المعايير ولها دور حافز وريادي في مجالات اختصاصها. وفيما يتعلق بمهمتها كمركز لتبادل المعلومات ارتئي أن من الأهمية بمكان أن تعنى بتبادل المعلومات الى جانب نشر المعلومات. وفي إطار مهمتها في مجال بناء القدرات، ينبغي عليها أن تشدّد على التعاون في الأنشطة الإنمائية مع جميع الشركاء المحتملين في مجالات اختصاصها، فتلك أفضل طرائق العمل التي يمكن بها لليونسكو أن تضع المبادئ التي تنادي بها موضع التطبيق العملي. كما أن من الأهمية القصوى التعاون مع المجتمع المدني والخبراء

الوطنيين وإشراكهم في نشاط المنظمة. ويتمثل النهج المقترح في استجلاء حاجات واهتمامات شعوب المنطقة المعنية، ثم البحث عن أفضل الاستراتيجيات الكفيلة بالاستجابة لها، وإقامة الشراكات اللازمة لوضعها موضع التطبيق الفعلي.

الفئات ذات الأولوية

١٢- اتفق المشتركون عموما على أن النهج الحالي لتحديد الفئات المستهدفة غير ملائم. فبالنظر إلى تزايد تأثير العولمة ينبغي إيلاء الأولوية للشباب والنساء وأقل البلدان نموا والجماعات المهمشة ويتعين أن يرمي نشاط اليونسكو إلى تلبية حاجاتهم الخاصة. وفي هذا الصدد تمّ تحديد الفئات التالية باعتبارها فئات إضافية ذات أولوية: .جنوب آسيا، والدول الجزرية الصغيرة، وسكان الريف، والسكان الأصليون.

شركاء اليونسكو

١٣- اتفق المشتركون على أن اليونسكو، بالنظر إلى اتساع مهامها، لا تستطيع تحقيق أهدافها بلا شركاء؛ فهؤلاء عنصر حاسم لتمكين اليونسكو من تعبئة الموارد، ولتعزيز صورتها؛ وزيادة فعالية نشاطها وتأثيره. ولذلك ينبغي لليونسكو أن تتخذ المبادرة في البحث عن شركاء على المستوى الدولي والإقليمي والوطني، وتعد الترتيبات التعاونية معهم من أجل تنفيذ أنشطة تعاونية في الدول الأعضاء.

١٤- يتعين وضع ترتيبات تعاونية ملائمة مع القطاع الخاص من أجل تعزيز مشاركته في تحقيق أهداف اليونسكو الاستراتيجية.

١٥- إن اللجان الوطنية التي لها وضع رسمي وفقا للميثاق التأسيسي للمنظمة وبناء على المهمة الخاصة التي أوكلها إليها المؤتمر العام يجب اعتبارها جزءا لا يتجزأ من المنظمة وليس مجرد شركاء لها. ذلك أن اللجان تضطلع بدور حاسم في تصميم البرامج وتنفيذها وتقييمها وتعتقد أنه يجب إشراكها بشكل أكبر في إعداد البرامج. وينبغي أن تشارك هذه اللجان بنشاط في إقامة الشراكات المحلية وأن تتم اتصالات اليونسكو في مجال التعاون مع الشركاء المحليين والوطنيين من خلال اللجان الوطنية.

١٦- وتمّ تحديد الشركاء التالي بيانهم: المنظمات غير الحكومية؛ وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية؛ السلطات الحكومية وسلطات الحكم المحلي؛ القطاع الخاص والأطراف المانحة المتعددة الأطراف والمؤسسات؛ وسائل الإعلام من أجل تعزيز وضوح دور المنظمة.

اللامركزية

١٧- قدم السيد ستيفن هيل، رئيس فريق العمل المعني باللامركزية، عرضا لما أحرز من تقدم في عمل الفريق وشاركت الوفود في النقاش حول الاقتراحات التي قدمها فأعربت عن تأييدها الكامل لعملية المشاورة وعن اعتقادها بأن تقليل سلطات الإدارة المركزية لا بدّ أن يسفر عن مزيد من الفعالية شريطة ألا يفضي إلى خسارة في البشر والخبرة والموارد. وطالبت الوفود بشدة بتحويل المهام الإدارية والمالية إلى المناطق وبإشراك اللجان الوطنية في الأنشطة. واعتبر تعيين الموظفين الأكفاء مفتاحا لنجاح الإصلاح في مجال اللامركزية.

١٨– وأيد المشتركون الالتزام بتحقيق اللامركزية. فمن شأن ذلك الإسهام في تعزيز التشاور بين المكاتب الميدانية واللجان الوطنية في مجال تصميم البرامج وتنفيذها وتقييمها. وحبّذ المشتركون فكرة وجود مكتبين دون إقليميين جامعين يخدمان الدول الأعضاء في منطقة المحيط الهادي (١٦ دولة عضو) والدول الأعضاء في منظمة وزراء التربية بجنوب شرقي آسيا (سيامیو) وفي رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) (ثماني دول أعضاء).

دال – بنية مشروع الاستراتيجية المتوسطة الأجل ومشروع البرنامج والميزانية

طبيعة ونطاق الوثيقتين ٣١م/٤ و ٣١م/٥

١٩– أسفرت مناقشة الخيارين المطروحين عن توافق في الآراء بشأن ضرورة اتسام الوثيقة م/٤ بالوضوح والدقة وأن تكون قصيرة نسبيا وتصاغ بلغة تسهل قراءتها. كما ينبغي أن تحدد فيها الرؤية والأهداف والاستراتيجيات وأن تكون موجهة نحو تحقيق النتائج المنشودة. وحُبذت في هذا الصدد البنية التي ترتكز على القضايا الرئيسية.

٢٠– وفضل المشتركون أن تكون الخطة ذات "أفق متحرك" تغطي فترة ٦ سنوات مع ترك المجال لتسويتها عند الحاجة كل سنتين من قبل المؤتمر العام لمواكبة التغيرات السريعة والتطورات الجديدة. وشدّدوا على أهمية الاستمرارية وضرورة موافاة اللجان الوطنية بنتائج عمليات التقييم في غضون تنفيذ المشروعات وأثناء إجراء عمليات التقييم.

٢١– اتفق الرأي على ضرورة أن تكون الوثيقة "مختلطة" أي مكونة في نفس الوقت من برامج مشتركة بين التخصصات وبرامج قطاعية وأن تشكل الأساس الذي تعدّ المكاتب الإقليمية ودون الإقليمية برامجها لفترة العامين بناء عليه.

٢٢– ينبغي أن تكون الوثيقة ٣١م/٥ وثيقة تقنية تفصيلية تحتوي على تفاصيل البرنامج والنتائج المتوقعة منه وميزانيته، وتفاصيل عن عمليات التقييم ووضع التقارير. كما ينبغي اعتماد نهوج جامعة للتخصصات ومشتركة بين القطاعات كلما أمكن ذلك. وإن تضمينها إشارات إلى الوثيقة ٣١م/٤ من شأنه أن يساعد على تحديد البرامج التي تتطلب مشاركة إقليمية ودون إقليمية ووطنية وعلى الربط بين الوثيقتين. ورأت الوفود أن المخطط الأساسي للوثيقة ٣٠م/٥ مخطط ملائم وأن التركيز على المحيط الهادي عنصر هام على الصعيد دون الإقليمي. وينبغي تضمين الوثيقة ٣١م/٥، مثل الوثيقة ٣٠م/٥، استراتيجيات إقليمية ودون إقليمية تغطي كل مجموعة من المكاتب الميدانية.

٢٣– وأكّد المشتركون من جديد، لدى اختيارهم النهج الجامع للتخصصات والمشترك بين القطاعات، على الموضوعات التي سبق تحديدها، كما أيدوا أولويات عملية التركيز على المحيط الهادي:

تتكون عملية التركيز على المحيط الهادي من قسمين:

- مشروع خاص مشترك بين التخصصات هو مشروع *"التنمية البشرية من أجل تأمين أسباب العيش المستديم في منطقة المحيط الهادي"*

و

- *الأولويات القطاعية* في مجال التعليم للجميع مدى الحياة؛ تسخير العلوم لخدمة التنمية؛ التنمية الثقافية: التراث والإبداع؛ الاتصال والمعلومات والمعلوماتية؛ نحو ثقافة السلام *(انظر الملحق للإطلاع على تفاصيل عملية "التركيز على المحيط الهادي")*

زيادة وضوح دور اليونسكو

٢٤- كان موضوع إبراز صورة اليونسكو من القضايا الأساسية التي اهتمت بها الوفود على اعتبار أن مصداقية اليونسكو تتعرض للخطر إذا لم تحظ جهودها بالاعتراف العام. ولهذه الغاية ينبغي تضمين الوثيقة ٣١م/٤ استراتيجيات خاصة تكفل تمكين مقر اليونسكو والمكاتب الإقليمية واللجان الوطنية من وضع خطط العمل المناسبة في هذا الصدد. كما أن إبراز صورة اليونسكو يقتضي الاضطلاع بأنشطة سديدة وملهمة تسترعي انتباه وسائل الإعلام وتفتح آفاقا جديدة. ومن شأن مناقشة هذا الموضوع أن تسهم في ذلك ويجب عدم تجنبها.

٢٥- واشتملت الاستراتيجيات المقترحة على ما يلي: صياغة استراتيجية للعلاقات العامة تستهدف وسائل الإعلام الجماهيرية؛ كفالة أوسع تغطية ممكنة للمشروعات التي تبرز صورة اليونسكو مثل مشروعات التراث العالمي، وثقافة السلام، ومنح الجوائز، وتعيين سفراء المساعي الحميدة، واحتفالات الذكرى؛ التوسع إلى أقصى حد في استخدام تكنولوجيات الاتصال من أجل نقل المعلومات؛ ضمان توفير المطبوعات باللغات المحلية من أجل اجتذاب الاهتمام ولا سيما اهتمام الشباب والنساء؛ تعبئة التمويل المشترك؛ توظيف جهود الشركاء واللجان الوطنية والمكاتب الميدانية على نحو فعّال.

هاء - الأولويات في برنامج عامي ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣

٢٦- ظهر اتفاق عام على أن التربية والعلم والثقافة والاتصال يجب أن تظل مجالات اختصاص اليونسكو. ويتعين مضاعفة الجهود من أجل تطبيق النهوج المشتركة بين القطاعات والجامعة للتخصصات فيما يتعلق بالبرمجة وتنفيذ الأنشطة بحيث يصبح الجمع بين التخصصات على مرّ الزمن، هو القاعدة.

٢٧- لم يتم التوصل إلى اتفاق في الرأي فيما يتعلق بتوزيع الموارد بين شتى مجالات الاختصاص ذلك أن توزيع الموارد لا يمكن أن يتم إلا بعد تحديد الأهداف والاستراتيجيات.

٢٨ – ومع ذلك، فقد ارتئي أن التربية يجب أن تحتل مكان الصدارة، وأن الثقافة والاتصال نظرا للآثار الناجمة عن العولمة، يجب أن تمنحا حصة أكبر من الموارد. وفضلا عن ذلك، يتعين تخصيص نسبة ملائمة من مجموع الموارد المخصصة للبرامج للمشروعات المشتركة بين التخصصات.

أولويات العمل

<u>التربية</u>

- التعليم الأساسي الجيد للجميع؛
- جودة التعليم؛
- التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني؛
- التعليم غير النظامي وتعليم الكبار؛
- تعليم المعلمين؛
- تقييم التعليم وإنجازاته؛
- تعليم القيم والمواطنة.

<u>العلوم</u>

- متابعة المؤتمر العالمي للعلوم؛
- الاعتبارات الأخلاقية في العلم؛
- التعليم الأساسي للعلوم؛
- الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية؛
- البرنامج العالمي للشمس.

<u>العلوم الاجتماعية والإنسانية</u>

- القضاء على الفقر وتنفيذ برنامج موست؛
- السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان؛
- القضايا الأخلاقية.

<u>الثقافة</u>

- الثقافة والتنمية؛
- التراث الطبيعي والثقافي؛
- التراث غير المادي؛
- التعددية اللغوية والثقافية.

<u>الاتصال</u>

- الانتفاع بتكنولوجيا المعلومات والاتصال؛
- الأخلاقيات في وسائل الإعلام والاتصال؛
- التنوع الثقافي والذاتية الثقافية في المجال السيبرني.

الملحق

توصيات فريق العمل المعني بالمحيط الهادي

أولويات البرامج لعامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣

حددت منطقة المحيط الهادي مجموعتين من الأولويات:

أولا - التركيز على المحيط الهادي

أيدت الدول الأعضاء في منطقة المحيط الهادي البقاء على أولويات عملية "التركيز على المحيط الهادي" كما حددت في المشروع الخاص المشترك بين التخصصات وقوائم القطاعات.

المشروع الخاص: التنمية البشرية من أجل تأمين أسباب العيش المستديم في منطقة المحيط الهادي: الأولويات

١ - البناء الكامل لقدرات اللجان الوطنية

٢ - تحسين المعرفة بالهجرة إلى المدن في المحيط الهادي وآثارها على الحياة في الأرياف والمدن

٣ - مواصلة البرنامج الخاص بتدريب القيادات الشابة

٤ - تنمية ثقافة الصيانة من خلال زيادة فرص تعلّم المهارات المعيشية

٥ - تعزيز صون التراث التقليدي والطبيعي

٦ - استيعاب العلوم والتكنولوجيا المحلية في المنهاج الدراسي العام

٧ - التوسع في مشروع تأمين أسباب العيش المستديم في القرى

٨ - زيادة البرامج التعليمية في مجال استخدام تكنولوجيات وسائط الإعلام والمعلومات

٩ - بناء القدرات وتدريب السكان والتنمية المستديمة.

الأولويات القطاعية:

التعليم للجميع مدى الحياة

(ألف) زيادة الدعم للجهود الوطنية التي تبذل لتحسين مستويات التعلم في المدارس

(باء) زيادة الدعم لإعداد المعلمين قبل الخدمة وأثناءها

(جيم) زيادة الدعم للجهود الوطنية الرامية إلى إعادة بناء النظم التعليمية

(دال) تحسين إدارة المدارس الابتدائية والثانوية

(هاء) زيادة الدعم للجهود الوطنية لمراجعة المناهج وسياسات التقييم والممارسات في المدارس الابتدائية والثانوية.

تسخير العلوم لخدمة التنمية

الهيدرولوجيا

(ألف) تعزيز البحوث الخاصة بالموارد المائية في منطقة المحيط الهادي

(باء) نشر المعرفة بإدارة الموارد المائية

علوم البحار

(جيم) توسيع نطاق السياسات الوطنية في المحيط الهادي في مجال إدارة موارد المحيطات

(دال) توفير المزيد من التدريب والمواد التعليمية لتحسين إدارة موارد المحيطات

إدارة التحولات الاجتماعية

(هاء) إقامة شبكة لأخصائيي العلوم الاجتماعية

(واو) إعداد ونشر المعلومات عن الفقر والحرمان والتمكين في المحيط الهادي.

التنمية الثقافية: التراث والإبداع

حماية الثقافة وصونها

(ألف) زيادة الدعم للجهود الوطنية الرامية الى تعزيز اللغات العامية

(باء) إعداد دراسة لليونسكو عن تاريخ المحيط الهادي

(جيم) إعداد إحصاء للتراث غير المادي في المحيط الهادي

(دال) زيادة عدد الدول الأعضاء من المحيط الهادي الموقعة على اتفاقية التراث العالمي.

الحوار بين الثقافات

تقوية شبكة القيادات الثقافية

الاتصال والمعلومات والمعلوماتية

نشر المعلومات عن التكنولوجيا الملائمة للاتصال والمعلومات وتيسير الانتفاع بها

(ألف) تحسين البنى الأساسية الوطنية لتيسير الانتفاع بالمعلومات وإنتاجها على الصعيد المحلي والوطني والدولي

(باء) زيادة فرص التدريب المتاحة لفئات مستهدفة محددة مثل موظفي قطاع المعلومات

(جيم) تحسين الترابط بين مختلف نظم نشر المعلومات مثل الإذاعة والتلفزيون وانترنيت

تنمية مرافق المكتبات والمحفوظات والمعلومات

(ألف) تعبئة مهنيي المعلومات وتمكينهم من الاستفادة من مزايا التكنولوجيات الجديدة في مجال الاتصال

(المشروع السابق المشترك بين التخصصات) – نحو ثقافة السلام

شبكة المدارس المنتسبة

(ألف) تدعيم شبكة المنسقين الوطنيين لشبكة المدارس المنتسبة

(باء) تعزيز المشروع الرائد لشبكة المدارس المنتسبة

نشر رسائل من أجل ثقافة السلام

(ألف) زيادة الوعي بمفهوم ثقافة السلام ومتضمناتها

ثانيا – متابعة المؤتمرات العالمية

أكد المشتركون بقوة على ضرورة أن تشدد المنظمة في الوثيقتين م/٤ و م/٥ المقبلتين على متابعة وتنفيذ توصيات المؤتمرات الدولية الرئيسية مثل المؤتمرات التالية:

- منتدى [داكار] العالمي للتعليم للجميع (لا سيما فيما يخص فرص التعلّم غير النظامي والتعلّم مدى الحياة، والتعليم في الطفولة المبكرة، وتنمية التعليم من أجل اكتساب القيم)؛
- ندوة [سيول] الدولية الثانية بشأن التعليم التقني والمهني (ولا سيما فيما يخص بناء القدرات)؛
- مؤتمر [هامبورغ] الدولي الخامس بشأن تعليم الكبار (وخاصة فيما يتعلق بتدريب العاملين في مجال محو الأمية وبإعداد نظم لتوفير التعليم)؛

- مؤتمر [باريس] العالمي للتعليم العالي في القرن الحادي والعشرين: الرؤية والعمل (مع التشديد على فرص الالتحاق به وطرائق التعليم عن بعد)؛

- مؤتمر [بودابست] العالمي للعلوم (ولا سيما التوصيات الخاصة بتعزيز تعليم العلوم وتعليم معلمي العلوم، وتطوير المواد المستخدمة في المناهج الدراسية العلمية، والتوعية بشأن الكوارث الطبيعية والتهيؤ لها، وتسخير المعارف الذاتية والمحلية لخدمة التنمية المستديمة)؛

- مؤتمر [ستوكهولم] الدولي الحكومي عن السياسات الثقافية من أجل التنمية (ولا سيما فيما يخص السياحة البيئية والسياحة الثقافية وإعداد السياسات الثقافية).

كما رأت الوفود أن على اليونسكو أن تستثمر أوجه التقدم على مستوى المفاهيم التي أنتجها تقريرا ديلور ودي كويلار.

وفي إطار مناقشة موضوع متابعة المؤتمرات العالمية، شدد المشتركون على أهمية التصدي للتحديات الجديدة والناشئة مثل التحديات التي يواجهها الشباب، وعلى أهمية كفالة الانتفاع بتكنولوجيات المعلومات والاتصال واستخدامها من أجل تشاطر المعارف في جميع مجالات اختصاص اليونسكو.

ex

المجلس التنفيذي **منظمة الأمم المتحدة**
للتربية والعلم والثقافة

160 EX/5, Part I (B)
١٦٠م ت/٥، الجزء الأول (باء)
باريس، ٢٠٠٠/٩/١٤
الأصل: انجليزي

الدورة الستون بعد المائة

البند ٥,١ من جدول الأعمال المؤقت

المقترحات الأولية بشأن مشروع الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ (٣١م/٤) ومشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (٣١م/٥)

الجزء الأول

خلاصة تحليلية لتعليقات الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية

باء - خلاصة جامعة للآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبون في ردودها التحريرية على المشاورة

الملخص

يعرض الجزء الأول من هذه الوثيقة نتائج عملية التشاور التي أجريت استنادا إلى الوثيقة الخاصة بالمشاورة والموزعة تحت الرمز خ د/٣٥٥٤ (التي ترد نسخة منها في الوثيقة ١٦٠م ت/إعلام ٤). ويتألف هذا الجزء من ثلاثة أقسام يصدر كل منها بصورة منفصلة.

فيحتوي الجزء الأول (ألف) على تقارير المشاورات الإقليمية الخمس للجان الوطنية لليونسكو التي عقدت في الفترة بين مايو/أيار ويوليو/تموز ٢٠٠٠.

ويعرض الجزء الأول (باء) خلاصة جامعة للآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبون في ردودها التحريرية على المشاورة.

ويقدم الجزء الأول (جيم) ملخصات لتعليقات منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.

١ – في خطابه الدوري خ د/٣٥٥٤، دعا المدير العام الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية إلى أن تقدم تعليقاتها ومقترحاتها بشأن إعداد مشروع الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢–٢٠٠٧ (٣١م/٤) ومشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣ (٣١م/٥).

٢ – وتشكل هذه الوثيقة خلاصة تحليلية للآراء والتعليقات والمقترحات الواردة من الدول الأعضاء الثماني والأربعين (انظر القائمة المرفقة) التي تلقت الأمانة ردودها بحلول ١٥ أغسطس/آب ٢٠٠٠.

أولا – الرهانات والتحديات الماثلة في مطلع القرن الحادي والعشرين

٣ – أبدت جميع الدول التي أرسلت ردودها موافقتها على الرهانات والتحديات التي أوردت وثيقة المشاورة معالمها وأكدت، مع ما عبرت عنه من وجهات نظر مختلفة، تأييدها لعملية الإصلاح التي تضطلع بها المنظمة.

٤ – وأقرت قرابة جميع الردود الثمانية والأربعين التي وردت بأن تفاقم حدة الفقر يشكل أخطر المشكلات الراهنة والتي يمكن توقعها وتقتضي إجراء تعديلات في توجّه برامج اليونسكو وأولوياتها. وعلى حين أن عددا من الدول الأعضاء قرنت بين هذه المشكلة وبين ضروب التفاوت في فرص الالتحاق بالتعليم، ارتأت دول أخرى أن العولمة وما أحرزته العلوم والتكنولوجيا من تقدم، وكذلك ثورة المعلومات والاتصال، إنما تقع في صميم تفاقم الفقر والاستبعاد. ولاحظ معظم الدول أن الرهانات والتحديات الوارد ذكرها في وثيقة المشاورة وثيقة الترابط فيما بينها، وذكر أن هذه إنما هي إلى درجة ما نتيجة سلبية لاقتصاد السوق الذي يبدو وكأنه غدا "الأيديولوجية" الغالبة في جزء كبير من العالم. واعترف أحد الردود في هذا السياق بأن "المجتمع قد سجل خسارة في القيم الأخلاقية" وأكد أن النشاط البشري بحاجة إلى أن يوضع في إطار قيم أرفع.

٥ – وشدد عدد من الإجابات على الخطر الذي يمكن أن تمثله العولمة بالنسبة للتنوع الثقافي والتعددية الثقافية. وأعرب عن القلق إزاء الافتقار المتزايد إلى تقدير الذاتية واللغة والعادات والتقاليد الذي تعاني منه بعض البلدان، وإزاء الازدراء المتنامي في غيرها للثقافات والقوميات الأخرى. واقترح في هذا الصدد أن تركز برامج اليونسكو في مجال الحوار بين الثقافات على المساعدات الفنية بدلا من التركيز على أنشطة رمزية أو أكاديمية. كما اقترح أن تزيد اليونسكو استعانتها بالاستنتاجات التي انتهت إليها كل من اللجنة العالمية المعنية بالثقافة والتنمية واللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين، بالنظر إلى أن كلتا اللجنتين قدمت أمثلة جيدة للتركيز على جوانب العولمة التي تفتح آفاقا جديدة أمام أنشطة اليونسكو.

٦ – وربطت عدة ردود بين المشكلات المقترنة بالزيادة في أعداد السكان والنمو الحضري الجارف وبين مشكلات الفقر وانعدام المساواة في فرص الالتحاق بالتعليم. ودفعت إحدى الإجابات بأن فقدان الاحترام للأرض والهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية قد جاءا نتيجة لإضعاف القطاع الزراعي بما ترتب عليه من تدهور في البيئة الطبيعية.

٧ – وأُعرب عن عدد من الآراء المتباينة بشأن تأثير تكنولوجيات المعلومات والاتصال الجديدة، حذّر بعضها من أن تلك التكنولوجيات يمكن أن توسع الهوة الفاصلة بين العالم المتقدم والعالم النامي وتؤدي إلى

ضروب جديدة من انعدام المساواة إذ تعزز تنمية البلدان التي قطعت بالفعل شوطاً بعيداً في طريق العلم والتكنولوجيا والتربية والإصلاح الاقتصادي والتنظيم العصري وأساليب التفكير. ومن جهة ثانية أعربت إجابة أخرى، برغم إقرارها بوجود تفاوت في مجال التقنيات الرقمية، عن ثقتها في الآفاق الجديدة المفتوحة أمام زيادة الثروة الكامنة في التنوع الثقافي واللغوي وتحصيل المعارف والمعلومات بلا حدود وفي الوقت الحقيقي. ودعت إلى إجراء تحليل بما يُعرف بـ"الفجوة المعرفية" يتضمن استعراضا للأدوات والشبكات المتاحة لربط البلدان الفقيرة إلى المعلومات بسبل التبادل العالمي للمعلومات والمعارف.

٨ – وبالنظر إلى القلق العميق الذي استشعرته الإجابات إزاء التدهور البيئي وعلاقته بالاتجاهات العالمية الجديدة، ارتأت معظمها أن على اليونسكو أن تعزز التنمية البشرية المستديمة في كافة جوانب نشاطها. وذُكر أيضا أن إحدى الكلمات الرئيسية التي سوف تتردد مستقبلا هي كلمة "المياه"، وشدد في هذا الصدد على أهمية الجوانب الأخلاقية للعمل في مجالات الطاقة والمياه العذبة والفضاء الخارجي وتكنولوجيا المعلومات.

٩ – وارتأت عدة دول أعضاء أن برنامج المنظمة قد أصبح من التشتت والتباين بحيث نال من صورة المنظمة وجعل من المتعذر اجتذاب الدعم لعملها. واقترحت إحدى الإجابات أن على اليونسكو أن تعيد تركيز عملها على ميادين اختصاصها الأربعة حول موضوعين محددين هما: تعزيز التربية في مجال حقوق الإنسان (حيث تولى أهمية كبرى للتعليم من أجل التنمية المستديمة)، وتعزيز التعليم بوصفه حقا من حقوق الإنسان، باعتبار أن هذين هما أهم شرطين أساسيين مسبقين لإحلال السلام.

١٠– وشُدد على أنه في الوقت الذي أخذ فيه توفير المساعدة الإنمائية المباشرة من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة في التناقص المطرد، يتسع بسرعة نطاق الخصخصة والتسويق في ميادين التربية والعلم والثقافة والاتصال. ويترتب على ذلك أن أعدادا متزايدة من الناس الذين تفوتهم فرص السوق سوف يتطلعون إلى الآليات الدولية ومتعددة الأطراف للمساعدة، وقد تفقد المنظمات الدولية مصداقيتها إن فقدت تلك الآليات جدواها. ومن ثم شُدد على أن الدور السياسي لليونسكو إزاء دولها الأعضاء، المتمثل في تعبئة المزيد من الأموال لأنشطتها الميدانية، لا يقل أهمية عن قيادتها الفكرية والأخلاقية.

١١– وبشأن التحديات التي تواجه الحكم نتيجةً لضعف دور الدولة ونمو المجتمع المدني، ارتأت دولة عضو أن المجتمع الدولي لم يحقق بعد فهما مشتركاً لهذه المسألة، واقترحت ضرورة التشديد بالأحرى على تحسين العلاقة بين الدول ذات السيادة والمنظمات الإقليمية والمؤسسات الدولية بهدف بلوغ الفعالية في معالجة قضايا السلام والأمن وحقوق الإنسان.

١٢– وأبديت عدة تعليقات على إسهام اليونسكو في السلام والأمن الدوليين وفقا لصلاحيتها الدستورية. وأعرب في إحداها عن القلق إزاء تفاقم الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة، وطُلب أن تمثل بوضوح في برامج اليونسكو مشكلة اللاجئين المترتبة عليها (ولا سيما في افريقيا)، وشُدّد على أنها تتهدد بالخطر تحقيق التعليم الأساسي للجميع وتعرقل سبيل بناء ثقافة السلام في عقول البشر.

١٣– واقترح أيضا أن يكون تحديد كنه المشكلات مصحوبا بتحليل لأنسب سبل لحلها، وقيل بهذا الصدد إن عدداً من تدابير بناء الثقة قد بدأ يظهر في مجالات اختصاص اليونسكو، من بينها التعاون في

إصلاح التعليم وتطوير المناهج وإعداد الكتب المدرسية، والجمع بين المدارس في شبكات وحوار الثقافات بين الدول الأعضاء وفي داخل كل منها وبين مختلف الشبكات التعاونية في مجالات العلوم والتعليم العالي ولدى مهنيي وسائط الإعلام وبشأن مسائل حقوق الإنسان. وكان من بين التعليقات أن التقدم نحو السلام لا يمكن أن يتحقق إلا بدعم ومشاركة من الدول الأعضاء وشعوبها، وأن المسألة الحقيقية لا تتمثل في تحقيق التوازن بين الفكر والعمل وإنما في التوفيق بينهما.

١٤- وفيما يلي بيان بعدد من المشكلات والتحديات الرئيسية التي ورد ذكرها:

- الأمية والأشكال الجديدة من الأمية؛
- التعليم مدى الحياة في عالم سريع التطور وفي سياق الانفجار المعلوماتي؛
- المسائل ذات الصلة بالجنسين وضرورة توافر بيانات شاملة يعول عليها بشأن كل منهما، يسترشد بها في اتخاذ القرارات؛
- الشباب والنزوع إلى الجريمة؛
- الهيف/الإيدز والملاريا والدرن: تضافر الجهود مع برنامج الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية لمكافحة الإيدز؛
- مكافحة العنصرية ورهاب الأجانب؛
- التطرف الفكري والديني؛
- الحوار بين ثقافات الشرق والغرب (طريق الحرير مثلا)؛
- الفنون وشتى أشكال التعبير الروحي؛
- النزاعات الثقافية المقترنة بحركات الهجرة من الجنوب إلى الشمال؛
- تأثير الديون الخارجية على البلدان الفقيرة؛
- عواقب الاتجاه الجديد نحو الحد من كثافة التصنيع؛
- الأمن الغذائي؛
- أخلاقيات البيولوجيا والمجين البشري.

ثانيا – المبادئ ومجالات العمل

١٥- تلاقت الآراء المبداة بشأن المبادئ والمعايير الرئيسية التي ينبغي أن يسترشد بها في تجديد اليونسكو والمواءمة بين نشاطها وبين المسائل والتحديات المكتشفة – تلاقيا كاملا عند دور المنظمة ورسالتها وعند الحاجة إلى إصلاح الإدارة والبرنامج.

١٦- وطالب معظم المقترحات المتعلقة بتجديد اليونسكو بتبني ممارسات تنظيمية إدارية حديثة تنهض على أساس المساءلة والرصد والتقييم والشفافية والاشتراك بين التخصصات. وأدرجت عدة إجابات تحقيق

اللامركزية في عداد السبل الممكنة لتجديد المنظمة، وذهبت إحداها إلى ضرورة وجود عدد محدود من المكاتب الإقليمية ودون الإقليمية بغية تجنب ازدواجية الجهود والبيروقراطية التي لا مبرر لها. وارتأت إجابة أخرى أن ترشيد القنوات الإدارية التي تصل بين المنظمة والدول الأعضاء باستخدام تكنولوجيا المعلومات المناسبة، من شأنه أن يبقي المنظمة على حجمها المطلوب ويخفض التكاليف الإدارية. وفيما يلي بيان بسائر الأفكار التي أبديت بصدد الإصلاح التنظيمي الإداري:

- مجلس تنفيذي مختلف، يتألف من أعضاء أقل عددا، يمكن أن يكون أكثر كفاءة من المجلس الحالي. ومن الممكن لنظام للتناوب على العضوية أن يكفل مشاركة جميع الدول الأعضاء في أعمال المجلس؛
- إعادة تنظيم المؤتمر العام بهدف ضمان المزيد من الحوار ونقاش حقيقي للمسائل المطروحة ومشاركة أنشط من جانب الوزراء المعنيين؛
- تطوير سياسة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، بمشاركة من الخبرات المتخصصة الخارجية عند الضرورة، لصالح أعمال الأمانة وعلاقتها بالدول الأعضاء، ولصالح المؤتمر العام والمجلس التنفيذي؛
- تطوير آليات مرنة للتكيف مع التغيرات السريعة في عالم يعوزه قدر كبير من الاستقرار؛
- تصحيح اختلال التوازن الراهن بين التفكير والعمل، وبين المؤتمرات والاجتماعات والمطبوعات من جهة وبين المشروعات الرائدة أو الحافزة من جهة أخرى.

١٧- وفيما يتعلق بالبرمجة، أشار كثيرون بضرورة التركيز على الأنشطة التي تتمتع فيها اليونسكو بميزة نسبية. ومن جهة أخرى طلبت إحدى الدول الأعضاء أن يُكفل عدم النيل من البرامج والأنشطة التي تهم البلدان النامية وأقل البلدان نموا. وكان هناك إقرار عام بأن المشكلات المعقدة التي تتصدى لها المنظمة تقتضيها أن تأخذ بنهج مشترك بين التخصصات في تنفيذ أكثرية أنشطتها.

١٨- وارتُئي كذلك أن على اليونسكو أن تبحث عن طرق أخرى تتيح المشاركة النشطة من جانب الدول الأعضاء في مسائل التخطيط. ولهذه الغاية، طُلبت مشاركة أكثر فعالية من جانب الدول الأعضاء في المؤتمرات الدولية والاجتماعات والموائد المستديرة التي تنظم لتقدير المسائل والمشكلات السائدة، كما طُلب تعزيز اللجان الوطنية ودعمها.

١٩- وفيما يتعلق بتعاون المنظمة مع شركائها التقليديين والجدد، رأت عدة دول أعضاء أن أهم المبادئ التي يتعين الأخذ بها هو تلافي التداخل مع المنظمات الدولية الأخرى. وذكرت أيضا الحاجة إلى دعم التعاون مع سائر المنظمات الدولية الحكومية (داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها)، ومع المنظمات غير الحكومية. وأبديت تعليقات كثيرة على أهمية عقد شراكات جديدة مع القطاع العام، وارتأت إحدى الإجابات أن مما يندرج في إطار صلاحيات اليونسكو أن تطور نهوجا وآليات فعالة للتأثير في المؤسسات الأخرى التي تضطلع بدور حاسم في توجيه التنمية المجتمعية – كالمؤسسات المالية والاقتصادية، ومن ثم ينبغي للمنظمة أن تضاعف جهودها للعمل مع القطاع الخاص على إقامة روابط مناسبة مع المجتمع المدني.

ثانيا – ١ ميادين النشاط ذات الأولوية

٢٠- ذكرت الأغلبية الساحقة من الردود أن **التعليم للجميع** هو مجال النشاط ذو الأولوية الأولى. وفي داخل ميدان التربية، تضمنت الأولويات التي ذُكرت ما يلي: التعليم في مجال حقوق الإنسان والسلام والديمقراطية؛ تعلّم العيش معا؛ التربية من أجل التعددية والتعددية الثقافية؛ التعليم من أجل التنمية المستديمة؛ المساواة بين الجنسين؛ التعليم عن بعد مع الاستعانة بتكنولوجيا المعلومات؛ التربية الريفية؛ التعليم المقدم للفئات المهمشة؛ التعليم التقني والمهني؛ إعداد المعلمين وتدريبهم ومعاودة تدريبهم، ولا سيما في مجال تعليم العلوم؛ إعداد وتوزيع مواد التدريس/التعلم؛ التعليم العالي. وفيما يتعلق بالتعليم عن بعد، اقترح أحد الردود تضمين الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقبلة خطة لإطلاق تابع للتعليم عن بعد في كافة المجالات، وإقامة شبكة أو هيئة دولية لمحو الأمية وتعليم الكبار، تبث برامجها عبر ذلك التابع.

٢١- وفيما يتعلق **بالعلوم**، كانت أكثر المجالات تواتراً مجال أخلاقيات العلم والتكنولوجيا (مع إشارة خاصة إلى البحوث العلمية بشأن المجين البشري، وإلى انتشار الأغذية المعدَّلة جينياً)، وصون التراث الطبيعي، وإدارة التحولات الاجتماعية. وتعلّق أحد الاقتراحات المقدمة بزيادة تفصيل الصلاحيات الدولية الحكومية في مجال العلوم الطبيعية والاجتماعية، استناداً إلى البرامج العلمية الخمسة (بهد، وكوي، ومطاجيو، والماب، وموست). واشتملت الأولويات الأخرى على ما يلي: معارف السكان الأصليين؛ ثقافة الصيانة؛ المرأة في مجال العلوم؛ السياحة الإيكولوجية.

٢٢- وفي ميدان **الثقافة**، تمثلت الأولويات الرئيسية التي حظيت بالاهتمام في تعزيز التعددية والتنوع في المجالين الثقافي واللغوي. كما ورد ذكر التراث غير المادي والتراث المغمور بالمياه، ومسائل الملكية الفكرية، ونهج عالمي متناسق إزاء اتفاقية التراث العالمي.

٢٣- وفي ميدان **الاتصال**، كانت أهم الأولويات التي ذكرت حصول الجميع على فرص الانتفاع بالمعلومات والمعارف، مع الاهتمام خاصة بفرص الانتفاع بالفضاء السيبرني. ومن بين الأولويات الأخرى التدريب وبناء القدرات، والتعلم مدى الحياة ولا سيما بالنسبة للمهنيين في وسائط الإعلام الجماهيري التجارية وغير التجارية، بما في ذلك الوسائط السيبرنية والسينما والإذاعة وفنون الأداء المباشر).

٢٤- وفيما يتعلق بميادين النشاط التي ينبغي لليونسكو أن تتعاون فيها مع شركاء آخرين مع الاحتفاظ بدورها المحدد، وردت الأمثلة التالية: التعليم للجميع بالتعاون مع بامت واليونيسيف والبنك الدولي؛ البرامج العلمية بالتعاون مع اليونيب (بهدف تحويل الأنشطة ذات الصلة إلى برنامج جديد مشترك بين الوكالات يمول من مرفق البيئة العالمي التابع للأمم المتحدة ومن مصادر القطاع الخاص)، متابعة مؤتمر ستوكهولم ولا سيما فيما يتعلق بتجديد السياسات الثقافية، بالتعاون مع البنك الدولي ومجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي.

٢٥- وكان مما ذكر أيضا ربط شبكة المدارس المنتسبة بشبكات المدارس الأوروبية بالتعاون مع مجلس أوروبا، وكذلك تعاون اليونسكو مع ذلك المجلس في مشروعيْه "التربية من أجل المواطنة الديمقراطية" و"السنة الأوروبية للغات". ومن مخططات التعاون المحتملة، زيادة التنسيق بشأن التعليم في مجال حقوق

الإنسان مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وتطوير برنامج دولي للتعليم والتدريب التقني والمهني بالتعاون مع منظمة العمل الدولية. واقترح أخيرا أن يجري تنسيق المسائل المتعلقة بالتربية البيئية بالاشتراك بين قطاعي التربية والعلوم بالاستناد إلى خبرة ومشورة البرامج العلمية الدولية الحكومية الخمسة وشبكة المدارس المنتسبة.

٢٦- وفيما يتعلق بمجالات النشاط التي يمكن الاستغناء عنها، شدد عدد من الدول الأعضاء على ضرورة عدم الإقدام على ذلك إلا على أثر عملية تقييم مفصلة وشاملة لتأثير المنظمة في مجال النشاط المعني. ومن جهة أخرى حددت بعض الردود عدداً من المجالات أو الأنشطة التي رأت ضرورة خفض مستوى مشاركة اليونسكو فيها أو دمجها في نشاط رئيسي آخر أو الاستغناء عنها بهدف تركيز البرنامج. ومن بين تلك المجالات ما يلي:

- الأنشطة المتعلقة بالبيئة والتي يكون اليونيب هو الوكالة المسؤولة عنها؛
- كراسي اليونسكو الجامعية وتوأمة الجامعات (UNITWIN)؛
- السياسات والبرامج السكانية (التي ينبغي نقلها إلى برنامج الأمم المتحدة للسكان)؛
- الأنشطة المتعلقة بالتربية البدنية والرياضة (التي ينبغي تركها للجنة الأولمبية الدولية)؛
- إجراء تقييم دوري لجدوى مواصلة نشاط معاهد اليونسكو التربوية؛
- البرامج الإباحية على شبكة انترنيت؛
- النشاط التقنيني في مجال حقوق المؤلف (الذي ينبغي إحالته إلى الويبو)؛
- أمانة البرنامج العالمي للشمس (التي ينبغي نقلها إلى إحدى الوكالات القيادية للبرنامج مما يتيح لليونسكو أن تركز على عنصري التعليم والتدريب في مجال موارد الطاقة المتجددة؛
- خفض عدد التقارير العالمية الراهنة إلى تقرير واحد فحسب يكون مكملا لتقرير بامت عن التنمية البشرية؛
- خفض عدد اللجان والأفرقة الاستشارية وغيرها من الهيئات الاستشارية.

٢٧- وكان هناك ترحيب واسع النطاق بدمج أنشطة ثقافة السلام في البرامج الرئيسية. وفضلا عن ذلك شدد أحد الردود على ضرورة تقييم تأثير البرامج الدولية الحكومية ومن بينها البرنامج الدولي للمطابقة الجيولوجية. وفي هذا السياق فضل رد آخر إنشاء برنامج جديد عن إدارة الموارد المائية عوضا عن الأنشطة الجارية في إطار البرنامج الهيدرولوجي الدولي.

ثانيا – ٢ الاشتراك بين التخصصات

٢٨- كان هناك توافق في الآراء بين أصحاب الردود الواردة على أن الرهانات والتحديات المعقدة تقتضي مواجهتها الأخذ بنهج مشترك بين التخصصات. والموضوعات التي ينبغي تفضيل نهج تشترك فيه جميع ميادين الاختصاص من أجل معالجتها في السنوات المقبلة هي التالية: استئصال شأفة الفقر؛ إدارة الموارد

المائية؛ أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا؛ انتفاع الجميع بالمعلومات؛ التعليم للجميع؛ الحكم الديمقراطي؛ الإدارة البيئية؛ التربية البيئية؛ ثقافة السلام؛ معارف السكان الأصليين؛ التربية في مجال حقوق الإنسان؛ إدارة موارد البيئة؛ التراث العالمي؛ التنوع الثقافي واللغوي؛ إدارة الكوارث الطبيعية؛ العدالة الاجتماعية؛ العمالة عبر الحدود؛ معايير السلوك والمسؤولية في مجال وسائط الإعلام؛ والمسائل المتعلقة بالجنسين.

ثالثا – الوظائف والأدوار

٢٩- أقرت معظم الردود صلاحية الوظائف والأدوار التي رسمت وثيقة المشاورة معالمها، مع إيلاء اهتمام خاص للأنشطة التقنينية ولدور المنظمة باعتبارها منتدى فكريا. وشدّد عدد قليل من الدول الأعضاء، مع إقرارها بأهمية الدور الفكري والأخلاقي لليونسكو، على أنه يجب على المنظمة أن تعترف بالبعد السياسي لعملها، وأكدت إحداها على ضرورة تحوّل المنظمة عن صلاحياتها الأخلاقية التقليدية لكي تشارك بنشاط في التنفيذ الناجح للمعونة التقنية والمساعدات الإنمائية في الدول الأعضاء، مضيفة أن التحدي الحقيقي إنما يكمن في ترجمة المبادئ إلى أفعال.

٣٠- وشدّد أحد الردود على ضرورة تشجيع النقاش العام حول الصعوبات التي تصادَف في تنفيذ الصكوك التقنينية. وقيل في هذا السياق إن بوسع اليونسكو أن تجمّع تجاربها وإنجازاتها الذاتية في مجال رصد حرية الصحافة من خلال الصحافيين ورابطات مهنيي الوسائط. كذلك ذُكّر بأن المنظمة ينبغي لها أن تعتمد استراتيجيات تستهدف التنفيذ الفعال من جانب الدول الأعضاء لما يتم التصديق عليه من صكوك تقنينية.

٣١- وطالبت عدة دول أعضاء بتحقيق مزيد من الملاءمة والجودة في وظيفة تبادل المعلومات التي تضطلع بها اليونسكو. وشددت إحداها على أن تطوير هذه الوظيفة وتعزيزها ينبغي أن يستندا إلى تقييم للآراء المرتدة من جانب المنتفعين بتلك المعلومات. وأعربت دول كثيرة عن الحاجة إلى قواعد بيانات تخص بلدانها ودراسات تحليلية مناظرة من أجل صوغ السياسات على الصعيد القطري، وأكدت في هذا الصدد على أهمية أعمال معهد اليونسكو للإحصاء في تطوير بيانات ومؤشرات جديدة وتحسين الاستفادة من الإحصاءات المقارنة الدولية.

٣٢- وارتأت عدة دول أعضاء أن أفضل إسهام في بناء القدرات الوطنية يتمثل في إعداد برامج خاصة لتبادل الخبرات وتدريب الأخصائيين وتنفيذ المشروعات الرائدة. وأبرز عدد منها ما يلي من أشكال النشاط على أنها تقدم أفضل إسهام في بناء القدرات الوطنية: آليات إعداد التقارير وإجراء عمليات التقييم؛ دعم البحوث اللازمة لصوغ السياسات عن علم ودراية؛ تنمية الموارد البشرية (ولا سيما التدريب على مهارات التفاوض بشأن جمع الأموال وتسوية النزاعات)؛ برامج التبادل في المجالات المتخصصة والتوأمة الاستراتيجية للجامعات.

٣٣- وذكّر أحد الردود بأن الأنشطة ينبغي أن تكون مكيفة للظروف الخاصة بكل بلد أو منطقة وبأن أي نشاط يُضطلع به ينبغي أن يستهدف تعزيز التنمية المستديمة. وارتأى رد آخر – مع تأكيده على أن بناء القدرات على الصعيد المحلي أمر تدعو إليه الحاجة إلى صون المتطلبات الأساسية للبقاء – أنه باستثناء ما يتعلق بالتعليم للجميع، ليست اليونسكو عموما أقدر المنظمات على تولي زمام القيادة في تنفيذ برامج بناء

القدرات وينبغي لها بالأحرى أن تركز على رعاية الشراكات المناسبة لضمان التنفيذ الفعّال على الصعيد المحلي.

ثالثا – ١ الفئات الجديرة بالأولوية

٣٤- أبديت آراء متباينة بشأن الفئات الجديرة بالأولوية. فبينما آثر عدد من الدول الأعضاء الإبقاء على هذا المفهوم، دفعت دول أخرى كثيرة بأن مبدأ "الفئات الجديرة بالأولوية" إنما يؤدي إلى ازدواج الجهود وينبغي الاستعاضة عنه بإطار مفاهيمي شامل يحدد مساهمة المنظمة فيما يبذل من جهود دولية لاستئصال شأفة الفقر والتهميش وبلوغ المستبعدين.

٣٥- وتحدد الاقتراحات الواردة في مختلف الردود على المشاورة تشكيلة واسعة من الفئات الجديرة بالأولوية. فإلى جانب الفئات الحالية (مع تشديد خاص على فئة الشباب)، ذكرت فئات أخرى كثيرة (مثل المبدعين ذوي المواهب الفذة، أو المسنين، أو صغار الذكور المحرومين). واقترح أيضا أن يدرج في عداد الفئات الجديرة بالأولوية مشروعا التركيز (التركيز على الكاريبي والتركيز على المحيط الهادي).

٣٦- وجمع قليل من الردود الواردة بين وجهتي النظر هاتين فاعتبر أن مبدأ الفئات الجديرة بالأولوية – إن تقرر الإبقاء عليه – ينبغي أن يمارس مزيدا من التركيز على مساهمة اليونسكو في جهود استئصال الفقر. وقيل في واحد منها إن الفئات الجديرة بالأولوية ينبغي البت فيها تبعا للنشاط المعني، كفتيات المناطق الريفية في حالة التعليم الأساسي أو النساء الريفيات في حالة برامج محو الأمية.

ثالثا – ٢ شركاء اليونسكو

٣٧- شددت جميع الردود – بصدد ما اعتبرته جانبا أساسيا من جوانب استراتيجية اليونسكو فيما يتعلق بالشراكة – على ضرورة تعزيز المساعدة التقنية المقدمة إلى اللجان الوطنية، ولاحظ أحدها أنه من أجل تحسين العمل مع تلك اللجان، من الواجب أن تُحسّ بأنها موضع اهتمام دائم من جانب مقر المنظمة. وأوصت إجابة أخرى باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال لدعم الدور الحفّاز لليونسكو ودفع التعاون مع اللجان الوطنية قدما إلى الأمام. وأضافت إجابات أخرى أن على اليونسكو، تحقيقا لهذه الغاية، أن تمد اللجان الوطنية بالمزيد من الموارد. وطلب أيضا إقرار لوائح وإجراءات تنظم الاتصال، لكي تُرسَل المعلومات من المقر ومن المكاتب الميدانية عبر اللجان الوطنية والوفود الدائمة ويتجنب الاتصال المباشر بالوزراء أو المنظمات غير الحكومية أو الأفراد. وارتأى أحد الردود أن اللجان الوطنية ينبغي أن تضاعف نشاطها في تحديد النظراء الوطنيين اللازمين لتنفيذ البرنامج. وقدم أحد الردود في هذا الصدد اقتراحا بإعادة النظر في وضع اللجان الوطنية بهدف دمجها دمجا كاملا في المنظمة.

٣٨- وبالنظر إلى محدودية موارد المنظمة، كان هناك إدراك عام لوجود حاجة ماسة إلى دعم الشراكات مع سائر منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، الدولية والوطنية، بهدف ترشيد الموارد وتجنب ازدواج الجهود وتحقيق أقصى تأثير ممكن. واقترح أحد الردود زيادة التعاون مع المصارف الإنمائية والبنك الدولي بوجه خاص، ومع سائر وكالات التمويل بمنظومة الأمم المتحدة (اليونيسيف وبامت) من أجل التمكن من تنفيذ المشروعات المناسبة في مجالي التربية والتراث الثقافي. وأضيف أن ثمة ضرورة للارتقاء

بمستوى الخبرة المتخصصة في الأمانة بدرجة ملموسة لكي تسترد اليونسكو مكانتها كوكالة متخصصة كفؤة وتصبح بالتالي شريكا يجتذب تعامل المصارف ووكالات التمويل معه.

٣٩- وتعتقد عدة دول أعضاء أن التعاون مع المنظمات غير الحكومية أو مع المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ينبغي أن ينهض على أساس مبدأ تقسيم العمل وإقامة علاقات التآزر. وشددت إحدى الدول على أن اليونسكو ينبغي لها أن تعزز دورها كوكالة فكرية رائدة داخل منظومة الأمم المتحدة وأن أي أنشطة تنفيذية إنمائية ينبغي أن تضطلع بها وكالات التمويل التابعة للأمم المتحدة. وارتئي أنه ينبغي للأمانة أن تتعرف على أمثلة من أفضل الممارسات في المنظمات النظيرة وتوائمها لظروفها. وجاء في رد دولة أخرى أن الأمانة ينبغي لها أن تنشط في إقامة علاقات مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكذلك مع البنك الدولي. ورئي كذلك أن من الضروري أن يُبحث مع منظمة التجارة العالمية تأثير تحرير التجارة العالمية على ميادين اختصاص اليونسكو. واقترح في هذا السياق أنه ينبغي أن تدرس مسألة زيادة التكاليف الإنمائية التي فرضتها على بلدان العالم الثالث الاتفاقات المبرمة تحت رعاية منظمة التجارة العالمية بشأن حماية الملكية الفكرية، مثل براءات الاختراع وحقوق المؤلف. واقترح كذلك أنه ينبغي لليونسكو أن تسعى إلى اجتذاب المدخلات ذات القيمة المضافة من هيئات مثل الأوبيك ونظائرها الإقليمية ومن شركات التعدين متعددة الجنسية، وذلك بهدف جمع الأموال.

ثالثا – ٣ تحقيق اللامركزية

٤٠- وفيما يتعلق بتحقيق اللامركزية، ارتأت عدة دول أعضاء أنه ينبغي تعزيز الكفاءة البنيوية والتشغيلية للجان الوطنية الأضعف، بهدف العمل على أن ينفَّذ جانب من البرنامج بمعرفتها. ومن جهة ثانية، اعتبرت دول أخرى أن التعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين أمر تعود مسؤوليته إلى الأمانة في المقام الأول.

٤١- واعتبر عموما أن وضوح رؤية المنظمة هو بحاجة إلى تعزيز على الصعيدين الوطني والإقليمي. ولهذه الغاية، اقترحت إحدى الإجابات إسناد مهام العلاقات العامة إلى العاملين على الصعيد الإقليمي، في حين ارتأت إجابة أخرى أن زيادة عدد البعثات الموفودة إلى الدول الأعضاء من شأنه أن يتيح الفرص للالتقاء برجال الصحافة وبالسلطات الحكومية ذات الشأن وبالمنظمات غير الحكومية.

٤٢- وشدد أحد الردود على المشاورة على أن مسألة تحقيق اللامركزية بحاجة إلى دراسة خاصة يجريها فريق من الخبراء وتعرض للمسائل التالية: المكاتب الإقليمية: تقسيم العمل وميادين النشاط؛ المراكز الإقليمية؛ الشبكات الإقليمية ومراكز الوصل؛ ممثلو اليونسكو؛ العلاقة بين ممثلي اليونسكو وبين الممثل المقيم للأمم المتحدة، ممثلو اليونسكو لدى مقار اللجان الاقتصادية الإقليمية للأمم المتحدة.

٤٣- وارتأت دولة عضو أن ثمة حاجة شديدة إلى دعم الوحدات الإقليمية، ولا سيما في افريقيا، من خلال زيادة الموارد والتوسع في الأنشطة البرنامجية. كذلك ينبغي لليونسكو أن تعزز جهود التعاون من أجل التنمية وأن تنخرط بنشاط في أنشطة التعاون فيما بين الوكالات.

رابعا – بنية مشروع الاستراتيجية المتوسطة الأجل ومشروع البرنامج والميزانية

٤٤- ساد معظم الردود اعتقاد بأن الاستراتيجية المتوسطة الأجل (م/٤) ينبغي أن تضم عرضا واضح المعالم وموجزا نسبيا للأهداف الرئيسية مع سرد للنتائج التي يُنشد بلوغها.

٤٥- وأعرب عدد كبير من الدول الأعضاء عن تفضيله لوثيقة خطة دوّارة تشمل فترة ست سنوات ويمكن إجراء تسويات عليها عند الحاجة على ضوء الاتجاهات الدولية وما يتحقق من نتائج وفي إطار استراتيجية للتقييم المستمر لتأثير الأنشطة. واقترحت إحداها أن تكون الخطة قابلة للتعديل من جانب المؤتمر العام كل سنتين، وأن تقدم مع الوثيقة م/٥ في مجلد واحد يضم المعلومات المناسبة ويعرض برنامجي فترتي العامين اللاحقين، مما يتيح للمؤتمر العام أن يعتمد القرارات اللازمة فيما يتجاوز فترة العامين الأولى. وشددت إجابة أخرى على أنه ينبغي لليونسكو أن تكون قادرة على أن تستجيب في الوقت الحقيقي للاحتياجات الفعلية بفضل نشاط مرن تشترك فيه مختلف القطاعات وبفضل علاقات وطيدة مع الدول الأعضاء. ومن جهة أخرى، حذرت إجابة من أن اليونسكو ليست صندوقا للطوارئ وأن ميثاقها التأسيسي لا يحتمل فكرة تلبية الاحتياجات العاجلة أو الفورية.

٤٦- وأبدت عدة دول أعضاء تفضيلها لوثيقة م/٤ تنتظمها التحديات الرئيسية ومجالات النشاط ذات الأولوية التي يقع الاختيار عليها، مع تضمين تلك التوجهات الموضوعية إشارة إلى المساهمة المتوقعة من جميع البرامج الرئيسية أو من مختلف ميادين الاختصاص. غير أن إحدى الدول الأعضاء اقترحت تحديد ثلاثة مجالات رئيسية هي التربية والعلوم والثقافة وعدم تضمين الوثيقة م/٥ أي برامج مشتركة بين التخصصات، على أن تسترشد تلك المجالات الرئيسية الثلاثة بموضوعين مستعرضين هما: التربية في مجال حقوق الإنسان، والتعليم للجميع كحق من حقوق الإنسان. وآثرت إحدى الإجابات أن تضم الوثيقة م/٤ مزيجا يتألف من برامج "قطاعية" تناظر ميادين اختصاص اليونسكو ومن برامج مشتركة بين القطاعات تتعلق بمسائل مستعرضة يجري اختيارها وتجديدها لكل استراتيجية متوسطة الأجل.

خامسا – عرض وبنية البرنامج والميزانية لفترة العامين

٤٧- انقسمت الآراء بين أولئك الذين يفضلون الإبقاء على البنية الراهنة القاضية بعرض البرامج الرئيسية وعدد من الموضوعات المشتركة بين التخصصات، وأولئك الذين يؤثرون نهجا قوامه الموضوعات ويركز على عدد محدود من الأولويات في كل من ميادين الاختصاص. وذكر بعض الذين يؤثرون نهجا مشتركا بين التخصصات أنه ينبغي أن يعهد بمسؤولية تنسيق تنفيذ الأنشطة الموضوعية ورصدها والإبلاغ عن نتائجها إلى أفرقة مشتركة بين التخصصات تتألف عضويتها من أشخاص ينتمون إلى مختلف قطاعات الأمانة أو يعملون خبراء في الميدان.

٤٨- وأبدى أولئك الذين يفضلون بنية قوامها البرامج تأييدهم للبرامج الرئيسية الأربعة الحالية. وشدد أحدهم على أن المبدأ الرئيسي الذي يُسترشد به في إعداد البرامج يجب أن يكون هو العمل على تضييق الثغرة بين التشكيلة المتسعة أبدا من الأنشطة البرنامجية وبين الموارد المحدودة المتاحة للمنظمة.

٤٩- ومن بين الموضوعات التي ينبغي أن تعالج في إطار البرامج المشتركة بين التخصصات أو القطاعات، كانت الموضوعات التالية أكثرها تواتراً: التخفيف من وطأة الفقر؛ الحفاظ على البيئة؛ إدارة الموارد المائية؛ حقوق الإنسان والديمقراطية؛ فرص الانتفاع بالتكنولوجيات الجديدة للمعلومات؛ التعليم من أجل التنمية المستديمة؛ تأثير العولمة على مضامين التعليم وأساليبه وعلى التنوع الثقافي وحرية الانتفاع بالمعلومات وعلى توزيع المعارف؛ أخلاقيات العلم والتكنولوجيا؛ ثقافة السلام؛ الحوار بين الثقافات؛ ترميم التراث؛ معازل المحيط الحيوي.

٥٠- وفضلت معظم الإجابات تضمين الوثيقة ٣١م/٥ استراتيجيات إقليمية ودون إقليمية. ورأت إحداها أن الاستراتيجيات الإقليمية ودون الإقليمية يمكن إعدادها مع صب الاهتمام على الأشد استعجالا من بين مجالات الأنشطة التي تهم دول المنطقة أو المنطقة الفرعية وتقتضي الإبقاء على المشروعات الإقليمية أو دون الإقليمية والمشتركة بين القطاعات – الواردة في الوثيقة ٣١م/٥، مع إيلاء اهتمام خاص لمنطقة افريقيا. وتعلق اقتراح آخر بإنشاء مشروعات جديدة، إقليمية أو دون إقليمية مثل مشروع لـ "التركيز على المتوسط" يشبه المشروعين الحاليين "التركيز على المحيط الهادي" و "التركيز على الكاريبي".

٥١- وأضافت دولة عضو، في تعليق لها من وجهة نظر تنظيمية، أن المشروعات الإقليمية ودون الإقليمية المشتركة بين القطاعات، ينبغي أن تقدم في شكل مصفوفة ووفقا لميزانية معدّة على أساس النتائج. وجاء في رد آخر أن اليونسكو ينبغي أن لا تبقي في الوثيقة ٣١م/٥ على المشروعات الإقليمية ودون الإقليمية المشتركة بين القطاعات والاستعاضة عن ذلك بتكليف المكاتب الإقليمية بمهام تحديد احتياجات كل منطقة فرعية أو منطقة وتعبئة الشراكات والأموال على المستويين دون الإقليمي والإقليمي.

سادسا – الأولويات في إطار برنامج العامين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

٥٢- أسفرت المشاورة عن وجود توافق في الآراء على أن التربية هي الأولوية الرئيسية للمنظمة. فقرابة جميع الإجابات تخص التعليم للجميع بالذكر باعتباره الدعامة الأساسية في برنامج العامين والاستراتيجية المتوسطة الأجل كليهما. وقد حظي بترحيب كامل التزام المدير العام بمتابعة عملية تقييم داكار بهمة متجددة.

٥٣- وفي داخل قطاع **التربية**، لم يبرز أي نسق معين للأولويات؛ باستثناء التعليم للجميع وتعليم الفتيات وامتد الخيط المشترك على ضرورة متابعة التوصيات والقرارات الصادرة عن مختلف المؤتمرات العالمية. وذكرت في هذا الصدد جميع المجالات التالية: التعليم العالي، وتجديد التعليم الثانوي، وإعداد المعلمين، وأوضاع المعلمين، والتعليم التقني والمهني، والتعليم في مجال التكنولوجيات الجديدة، والتربية من أجل التفاهم الدولي، وتعلّم العيش معاً، وفرص انتفاع المرأة بالتعليم وبالتكنولوجيات الجديدة، وتعليم العلوم، والتربية البيئية، والتربية الخاصة، والتعليم عن بعد. وأبدى أحد الردود تحبيذاً لإعادة النظر في اتفاقية مكافحة التمييز في التعليم. وتطوع رد آخر برأي مؤداه أن "التنمية الملائمة ثقافيا وتمكين الناس ينبغي أن يكونا الغاية النهائية لجميع البرامج".

٥٤- وفيما يتعلق **بالعلوم**، تحظى العلوم الأساسية والعلوم البيئية (بما في ذلك المياه والطاقة والمناخ والتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية) بنفس التقدير الذي تحظى به إدارة التحولات الاجتماعية وغيرها من مبادرات العلوم الاجتماعية التي تستهدف سبر تأثير التغير واستكشاف متضمناته بالنسبة للسياسة العامة. وأدرج أيضا في عداد المجالات المهمة: الجوانب الأخلاقية للبحث العلمي، ومكافحة التلوث، وصون التراث الطبيعي، ومعارف السكان الأصليين، وانتفاع المرأة بالعلوم وبفرص تعلّم العلوم. وأعرب عن بعض القلق بصدد التوازن المناسب بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية. وطلب في أحد الردود أن يدرج البيان المشترك لرؤساء البرامج العلمية الخمسة في المبادئ الرائدة الأساسية للبرمجة.

٥٥- وفي مجال **الثقافة**، أعربت الدول الأعضاء عن نفس القدر من التأييد لصون التراث وإحيائه (ولا سيما التراث غير الملموس والثقافات الحية) والتنوع الثقافي والتعددية الثقافية، والحاجة إلى صوغ سياسات ثقافية جديدة تضع في الاعتبار آخر تطورات تكنولوجيات المعلومات والاتصال، والاتجار غير المشروع وتأثير العولمة على الصناعات الثقافية. كذلك ورد ذكر الثقافتين التقليدية والشعبية والتراث المغمور بالمياه.

٥٦- وارتأت إحدى الإجابات أنه بالنظر إلى أن التطورات الحديثة قد طمست الحدود بين الثقافات والاتصال وخاصة فيما يتعلق بالمعلومات، فإنه يتعين دمج هذين المجالين. وقدمت إحدى الدول بعض المقترحات البالغة التحديد فيما يتعلق بالأولويات في مجال الثقافة: توسيع نطاق شمول اتفاقية التراث العالمي؛ دارسة إمكانية إعداد صك جديد بشأن التراث غير الملموس؛ تجميع كل الأنشطة المتعلقة بالتراث غير الملموس في إطار برنامج واحد؛ تحسين الاستفادة من مواقع التراث العالمي في تعزيز الرسالة العالمية لليونسكو؛ تشجيع المشاركة المحلية في إدارة المواقع وصونها؛ الترويج لفكرة خصوصية السلع والخدمات الثقافية دون التدخل في أنشطة المنظمات الأخرى المختصة بالاتفاقات بشأن التجارة وتبادل الخدمات.

٥٧- وفي مجال **الاتصال**، أسندت الأولوية الرئيسية إلى الأنشطة المتعلقة بحرية التعبير والانتفاع بمختلف الوسائط، إلى جانب بناء القدرات وإقامة البنى الأساسية. ويلي تلك الأولويات القلق إزاء الفاصل بين من يملكون التكنولوجيات الرقمية ومن لا يملكونها، والقضايا المتعلقة بالملك العام، والحاجة إلى إقرار المعايير. وتعلق أحد الاقتراحات باستكشاف إمكانية الاستعانة بانترنيت في تشجيع التفاعل فيما بين الأجيال؛ ويبرز اقتراح آخر الاهتمام بتطوير "استراتيجيات ومنهجيات للمعلومات والمعلوماتية"، بينما يؤكد اقتراح ثالث على أن اليونسكو ينبغي لها أن تركز على تعزيز حماية حقوق المؤلفين والصحافيين تاركة النشاط التقنيني للمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

٥٨- وأبرزت الدول الأعضاء مدى تداخل هذه الميادين المختلفة وطابعها المشترك بين التخصصات. ويتضمن كثير من الإجابات مقترحات بشأن الكيفية التي يمكن بها تطوير هذه الموضوعات المتعددة الأبعاد. وتضمن عدد منها إعرابا عن الغبطة لرؤية دمج أنشطة ثقافة السلام في البرامج الرئيسية وإن لاحظت إحداها أن ثقافة السلام بحاجة إلى "أن يعاد صوغها في قالب برنامج مفاهيمي على ضوء إطار العمل الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٢٤٣/٥٣. وحظيت باهتمام عظيم أيضا ضرورة التعارف فيما بين القطاعات وكذلك الحاجة إلى العمل في تعاون مع سائر وكالات الأمم المتحدة ومع المنظمات غير الحكومية.

٥٩- وحظي بقبول واسع النطاق التوزيع الراهن للموارد بحسب ميادين الاختصاص، كما كان هناك اتفاق عريض بشأن الأولوية المسندة إلى التربية. واقترح عدد قليل من الدول الأعضاء خفض نصيب العلوم (الطبيعية والاجتماعية) في حين حبذ عدد من الدول تخصيص قدر أكبر من الأموال للثقافة والاتصال. وأثيرت في هذا الصدد الحجج التالية: ينبغي زيادة الأموال المخصصة للاتصال "بالنظر إلى أنه يعود بالنفع على جميع القطاعات الأخرى"؛ "من الضروري الانتفاع إلى أقصى حد بشبكة انترنيت وتحقيق التوازن بين البلدان في عالم معولم" و "السير بجميع الدول الأعضاء باليونسكو نحو مجتمعات المعرفة". وجاء في إجابة أخرى أن من شأن زيادة في موارد الثقافة "أن تعكس على نحو أفضل ما تبذله اليونسكو من جهود مضاعفة"، ولا سيما في مجالي التنوع والحوار. وأيدت إجابة ثالثة تحقيق زيادات طفيفة في موارد قطاعي العلم والتربية نظرا لأن "دعم البرنامجين الأوّلين فيه دعم أيضا للبرنامجين الأخيرين".

٦٠- وفي الوقت الذي توافق فيه أكثرية الردود على التوازن الراهن للمخصصات، فإن بعضا منها ينم عن شعور بأنه ليس من المناسب التركيز على ضرورة التوازن في هذه المرحلة من التخطيط. والتعليقات الواردة في هذا الشأن تشدد أن على: توزيع الموارد يجب أن يعكس أولويات الوثيقة م/٤ والتزامات اليونسكو بمتابعة مؤتمر داكار؛ وأن نسب التوزيع تتوقف على درجة الاستعجال وعلى الأولويات المطلقة؛ وأن هذا العمل "سابق لأوانه" مادامت أولويات البرنامج وخياراته لم تحددا بعد؛ وأن الأنشطة والمشروعات "التي تُفصَل عن البرامج الرئيسية" ينبغي تجنبها كما ينبغي إعادة توزيع الموارد عندما تتغير الأولويات؛ وأن أي توزيع للموارد ينبغي أن لا يقتصر على تكاليف البرنامج بل يتضمن أيضا تكاليف الموظفين وأن هذا الشرط ينبغي أن "ينطبق على جميع الفصول السبعة لوثيقة البرنامج والميزانية".

٦١- ومن جهة أخرى قدمت عدة دول أعضاء اقتراحات بشأن مراعاة مطالب كثيرا ما تكون متعارضة ومحاولة تلبية احتياجات متعددة باستخدام موارد محدودة. وارتأت إحداها أن تغييرات ذات شأن في تخصيص الميزانية ينبغي أن تنهض "على أساس تقييم للأداء والكفاءة" وكذلك على تحديد مجالات الأولوية.

٦٢- ويسفر تحليل الردود على المشاورة عن وجود مجالات اتفاق واسعة بشأن دور اليونسكو وأولوياتها. فالمبادئ العالمية التي يكرسها الميثاق التأسيسي لليونسكو تذكر باعتبارها مازالت صالحة للتطبيق في الوقت الحاضر على المهام العالمية قيد التنفيذ، سواء تعلق الأمر بالفقر أو الاستبعاد أو التنمية المستديمة أو القضايا والمعايير الأخلاقية أو حقوق الإنسان أو الانتفاع بالمعلومات والمعارف أو التراث الثقافي وتنوع الثقافات أو المسائل المتعلقة بالبيئة.

٦٣- ولكي تسترد المنظمة مكانتها بوصفها قائدا فعالا في ميادين "يتكاثر فيها عدد الأطراف الفاعلة"، يجب عليها أن تثبت قدرتها على الإصلاح. وتورد إحدى الإجابات قائمة مرجعية لأغراض "عملية تغير تدريجي". ووفقا لهذه القائمة تتطلب تلك العملية تطوير أسلوب تنظيم وإدارة حديث وثقافة عمل جديدة بالاستناد إلى: تفويض السلطة، والمساءلة الصارمة، ومهارات تنظيمية محسنة، وإدارة سليمة للموارد البشرية، واتصالات داخلية معززة، وتحديث الإجراءات والأساليب والأدوات.

٦٤- وجاء في إحدى الإجابات أنه "ينبغي بوجه عام" أن يكون "التشارك بين التخصصات هو طريقة العمل المعتادة بالمنظمة". وحول نفس موضوع التشارك بين التخصصات هذا وكيفية تحقيقه، يستهدف اقتراح آخر إنشاء أفرقة عمل مشتركة بين القطاعات لمعالجة مشكلات عملية في إطار زمني محدد (قاعدة التثبت من جدوى مواصلة الأنشطة: Sunset rule). وتتعلق اقتراحات أخرى بما يلي: تخصيص المزيد من وقت المؤتمر العام لمناقشة المسائل الموضوعية؛ مجلس تنفيذي يتألف من عدد أقل من الأعضاء ويعمل بمزيد من الكفاءة على أساس مناوبة العضوية؛ مزيد من شفافية النتائج والتمويل.

٦٥- وأخيراً تقترح إحدى الإجابات أنه ينبغي مستقبلا استخدام وثيقة مشاورة أشد إيجازاً ودقة ويسراً لمستعمليها. ومن جهة أخرى فإن الأغلبية الساحقة من الردود على المشاورة تثبت وجود تأييد عام للتغيير وإعادة تركيز جهد المنظمة ومواردها. وكما جاء في أحدها: "ينبغي أن تهبّ جهود الإصلاح على كافة أنشطة اليونسكو كما تهب الريح النقية".

الملحق

الدول الأعضاء التي ردت على المشاورة (في ١٥ أغسطس/آب ٢٠٠٠)

الاتحاد الروسي
الأرجنتين
أرمينيا
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
ألمانيا
آيسلندا
إيطاليا
البرتغال
بلجيكا
بنغلاديش
بنين
بولندا
بيلاروس
تايلاند
تركيا
جامايكا
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية تنزانيا المتحدة
جمهورية كوريا
الدنمارك
سانت لوسيا
المملكة العربية السعودية
سوازيلاند
السويد
سويسرا
الصين
غابون
غيانا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فيتنام
قيرغيزستان
الكامرون
كوبا
كوستاريكا
ليتوانيا
مصر
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
موريتانيا
نيجيريا
نيوزيلندا

ex

المجلس التنفيذي **منظمة الأمم المتحدة**
للتربية والعلم والثقافة

160 EX/5, Part I (C)
١٦٠م ت/٥، الجزء الأول (جيم)
باريس، ٢٠٠٠/٨/٣٠
الأصل: انجليزي

الدورة الستون بعد المائة

البند ٥,١ من جدول الأعمال المؤقت

المقترحات الأولية للمدير العام بشأن مشروع الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ (٣١م/٤) ومشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (٣١م/٥)

الجزء الأول

خلاصة تحليلية لتعليقات واقتراحات الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية

جيم - ملخص تعليقات منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية

الملخص

يعرض الجزء الأول من هذه الوثيقة نتائج عملية التشاور التي أجريت استنادا إلى الوثيقة الخاصة بالمشاورة التي وزعت طي الخطاب الدوري تحت الرمز خ د/٣٥٥٤ (وترد نسخة منها في الوثيقة ١٦٠م ت/إعلام ٤). ويتألف هذا الجزء من ثلاثة أقسام يصدر كل منها بصورة منفصلة.

فيحتوي الجزء الأول (ألف) على تقارير المشاورات الإقليمية الخمس للجان الوطنية لليونسكو التي عقدت في الفترة بين مايو/أيار ويوليو/تموز ٢٠٠٠.

ويعرض الجزء الأول (باء) خلاصة جامعة للآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبون في ردودها التحريرية على المشاورة.

ويقدم الجزء الأول (جيم) ملخصات لتعليقات منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.

١ – في الخطاب الدوري رقم خ د/٣٥٥٤ دعا المدير العام الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية إلى موافاته بتعليقاتها واقتراحاتها بشأن مشروع الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢–٢٠٠٧ (٣١م/٤) ومشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣ (٣١م/٥).

٢ – وتتضمن هذه الوثيقة خلاصة لآراء واقتراحات ثماني منظمات تابعة للأمم المتحدة، وخمس منظمات دولية حكومية و ٤٧ منظمة من المنظمات الدولية غير الحكومية والمؤسسات والهيئات المشابهة (انظر القائمة المرفقة) كانت قد وصلت ردودها إلى الأمانة بتاريخ ١٤ أغسطس/آب ٢٠٠٠.

مشاورة المنظمات الدولية الحكومية

ملخص تعليقات منظمات الأمم المتحدة

٣ – ردت على المشاورة ثماني من منظمات الأمم المتحدة أعربت جميعها عن موافقتها على تحليل اليونسكو للمشكلات العالمية وأكدت مجدداً رغبتها في تعزيز التعاون في إطار أسرة الأمم المتحدة واستعدادها لذلك. وبعد الموافقة بشكل عام، ذكرت بعض المنظمات أنها تود أن ترجئ إبداء تعليقاتها التفصيلية ريثما تدرس مشروع الوثيقة م/٤ في حين أعربت أخرى عن رغبتها في عقد مناقشات إضافية بشأن المجالات المحتملة للعمل التعاوني.

٤ – وأبدت أربع منظمات ملاحظات إضافية عن مجالات التعاون الممكنة فاقترحت إحداها عدداً من المجالات المحددة للتعاون وأرفقت بردها قائمة أعدتها بناءً على مشورة إداراتها. ويرد ضمن هذه الاقتراحات ما يلي:

- الثقافة والتنمية الريفية؛
- برنامج عن قضايا الجنسين لجامعات البلدان الناطقة باللغة الفرنسية؛
- بحوث نوعية وكمية بشأن سكان الريف، والتربية الغذائية؛ والتربية البيئية، والوقاية من مرض الأيدز/السيدا؛
- تطوير قواعد بيانات بشأن التنوع البيولوجي، والنظام العالمي لمراقبة الأرض، والمياه العذبة؛
- الاشتراك في إعداد مؤتمرات ومطبوعات علمية وتربوية.

٥ – ورأت المنظمة الثانية ضرورة إضافة البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، لا سيما بلدان أوروبا الشرقية، إلى الفئات ذات الأولوية في اليونسكو. وأكدت على ضرورة متابعة المؤتمرات الدولية متابعة أفضل واقترحت أن تتضمن الوثيقة م/٤ إشارة خاصة إلى الالتزامات التي أقرت في المؤتمرات وإلى أسلوب التنفيذ المزمع. وتشتمل اقتراحاتها الأخرى على ما يلي:

- ترشيد قضايا الجنسين وإدماجها في كل من مجالات اختصاص اليونسكو الأربعة؛
- التوسع في برنامج موست وربطه بسائر الشبكات الاجتماعية والاقتصادية؛
- تعزيز الإحصاءات كشرط لازم لتخطيط السياسات وتنفيذها.

٦ – ورأت منظمة أخرى أن مسألة المياه العذبة ينبغي أن تكون من مجالات العمل التي تضطلع فيها اليونسكو بدور متميز، لا سيما عن طريق تشجيع البحوث العلمية في إطار التعاون الإقليمي والدولي وبالتنسيق مع أنشطة الإعداد التربوي. وركزت المنظمة على أهمية التعاون فيما بين الوكالات في إطار اللجنة الفرعية المعنية بالموارد المائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية ورأت أن "النشاط التقنيني" قد لا يكون ملائماً تماماً للعلوم الهيدرولوجية ولعملية إدارة الموارد المائية. كما أكدت المنظمة على أهمية اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات كمحور لعلوم وخدمات المحيطات المتعددة التخصصات وضرورة تزويدها بموارد تتفق مع دورها.

٧ – وحددت منظمة أخرى مجالين لتعزيز التعاون مع اليونسكو هما:

- تحليل السبل التي يمكن للبلدان النامية أن تحسن من خلالها قدراتها في مجال تبادل الخدمات (وذلك مثلاً عن طريق تنمية الموارد البشرية، وبناء القدرات المؤسسية، وتحسين الوصول إلى التكنولوجيا الجديدة واستخدامها — لا سيما تطوير البرامج الحاسوبية والقطاعات السمعية البصرية، والتشريع ذي الصلة بالتنمية)؛
- مشاركة اليونسكو بصفة شريك في إدارة القسم المتعلق بالجيولوجيا والتربية في موقع منتدى الأونكتاد للموارد المعدنية على شبكة ويب (www.natural-resources.org/minerals).

ملخص تعليقات المنظمات الدولية الحكومية

٨ – بالنظر إلى ما يربط المنظمات الدولية الحكومية باليونسكو من مصالح وأهداف كثيرة مشتركة، تعتقد هذه المنظمات أن هناك مجالاً كبيراً لتوسيع نطاق التشارك معها لمواجهة التحديات العديدة للقرن الحادي والعشرين. وتوسعت عدة منظمات في عرض آرائها في هذا الصدد، فأكدت على أهمية مد نطاق التعاون الإقليمي بهدف تلافي ازدواج الجهود والعمل على استغلال الموارد البشرية والمادية على نحو أفضل. وأيدت جميعها جهود الإصلاح الجارية ورأت أن هذا الجهد ينبغي أن يتوخى "الاتساق والتركيز والتعاون والعالمية والشفافية" وأن يوجه نحو تحقيق نتائج يمكن قياس تأثيرها. كما أن اللجان الوطنية والمنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني تؤدي جميعها دوراً في هذا المجال، ولكن لا ينبغي تطبيق اللامركزية على الأنشطة إلا إذا كان ذلك ضرورياً لتحسين تنفيذ البرامج.

٩ – وأكدت إحدى المنظمات أن المشروعات المشتركة بين القطاعات يمكن أن تساعد في هدم الحواجز القائمة داخل اليونسكو وإضفاء طابع جامع للتخصصات حقاً على أنشطتها. وينبغي أن تحدد اليونسكو

أيضاً المشروعات القادرة على اجتذاب كبار المانحين. كما ينبغي أن توضح العلاقة بين الأنشطة الخارجة عن الميزانية وبين أهداف المنظمة.

١٠- ورأت إحدى المنظمات أن النظام الحالي لإيفاد المراقبين يمكن التوسع فيه بحيث يشمل التعاون المؤسسي في التنفيذ الفعلي لأنشطة محددة. وأعربت أخرى عن قلقها إزاء القرار ٥٠ الصادر عن المؤتمر العام في دورته الثلاثين الذي قد يجعل من الأصعب على الهيئات الدولية الحكومية توثيق التعاون فيما بينها إذ يحرمها من الاستفادة من برنامج المساهمة.

١١- وأخيراً، طلب أحد البنوك الإنمائية من اليونسكو أن تستعرض السبل التي يمكنها بها تعزيز القدرات المؤسسية والقيادية على الصعيد الوطني. فعليها أن تحدد الدور الذي ينبغي أن تضطلع به المؤسسات والأوساط الممولة بالنسبة لمكاتب اليونسكو الميدانية. وسأل ما هو الدور الذي تتوقع اليونسكو أن تؤديه مكاتبها الإقليمية سواء على المستوى القيادي أو على مستوى التنسيق؟ ويرى البنك من الضروري زيادة التنسيق والتشاور لضمان مشاركة المنتفعين الكاملة وتحقيق توافق الآراء في تحديد أولوياتهم واتخاذ التدابير التي تتلاءم مع ظروفهم ورؤاهم الخاصة في مجال التنمية.

١٢- واعتبر إعداد بيان قصير بالمهام مع شرح للسياسة العامة أكثر فائدة من إعداد الوثيقة م/٤ المفصلة. فيجب أن تكون المرونة في التخطيط سمة متأصلة في وثيقة الاستراتيجية (م/٤) وأن تتاح إمكانية تعديلها كل عامين. وينبغي أن يرد فيها بيان أهداف اليونسكو المحددة الأجل، مع إشارة صريحة لجميع الأهداف التي يرتهن تحقيقها بالتعاون الدولي سواء في إطار منظومة الأمم المتحدة أو خارج إطارها.

ملخص تعليقات المنظمات الدولية غير الحكومية

١٣- ردت ٤٧ منظمة دولية غير حكومية على وثيقة المشاورة، ورأت جميعها أن اليونسكو أنجزت عملاً ممتازاً في تحليلها للتغيرات السريعة التي يشهدها العالم والتحديات الكبرى التي يواجهها. وأبدت جميعها استعدادها لمساعدة المنظمة بكافة الوسائل الممكنة في أداء رسالتها، حتى عندما انتقدت الثقل المؤسسي لليونسكو وعجزها الظاهر عن تنفيذ وعودها في مجال التعاون. وأعربت عدة منظمات عن إحباطها وخيبتها إزاء المشروعات المشتركة التي أجهضت في كثير من الأحيان، حتى عندما لم تكن بحاجة إلى تمويل.

١٤- ومع ذلك أعربت جميع المنظمات عن ثقتها باليونسكو بوصفها صاحبة الريادة الفكرية والأخلاقية، واقتناعها بأهمية دورها في بناء مستقبل أكثر عدلاً وسلاماً. وفي الردود على وثيقة المشاورة، تحدثت بعض المنظمات بصفة عامة – وببلاغة وحماس شديد في كثير من الأحيان – عن المشكلات الواجب التصدي لها، بينما ركّز بعضها على ميادين محددة تهمها بشكل خاص وترى أنها توفر أكبر فرصة للتعاون، بينما أعربت أخرى عن تأييدها العام للخطة ولكنها أحجمت عن التعليق على جوانب محددة، باعتبارها لا تملك الاختصاص اللازم.

١٥- وأكثر ملاحظة تكررت في الردود كانت بشأن فرص التشارك والتآزر الجديدة الرائعة التي أتاحتها نشوء المجتمع المدني والبنى اللامركزية. وأقرت عدة منظمات بتحيزها، ولكنها أعربت في نفس الوقت عن إدراكها التام لقوة التكامل بين المنظمات غير الحكومية – بما تملكه من خبرة وكفاءة تقنية – وبين اليونسكو، بما تملكه من سلطة أدبية وانتشار عالمي. وكان هناك إحساس واضح بأن الأمر ملح والفرصة تاريخية.

١٦- وترد في الفقرات التالية نخبة من الآراء بشأن الوضع العالمي الراهن من خلال ردود المنظمات غير الحكومية. كما تقدم عدداً من الردود والاقتراحات المحددة فيما يتعلق باستراتيجية اليونسكو المتوسطة الأجل، وبعض أبرز الملاحظات حول المسائل ذات الأهمية المشتركة.

ألف – مشكلات وتحديات القرن الحادي والعشرين

١٧- أقرت جميع الردود بسلامة الوصف الذي أوردته اليونسكو للتحديات التي ستواجه في المستقبل. غير أن بعضها سارع إلى الإقرار بوجود بعض التحيز في تحديد العناصر التي تستحق أكبر قدر من العناية في الاستراتيجية والبرامج.

١٨- واعتبرت الأغلبية الكاسحة موضوع الفقر التحدي الأول الواجب التصدي له مع ما يلازمه من استبعاد ولامساواة وتعاظم أخطار النزاعات والعنف. وربطت ردود عديدة البؤس بانتهاك حقوق الإنسان. كما أشارت إلى خطر تفاقم حدة هذه المشكلات من جراء العولمة والتفاوت الواسع بين البلدان في مجال التكنولوجيا الرقمية، وعدم التكافؤ في الانتفاع بالتعليم والمشاركة في حياة المجتمع. واعتبرت هذه المشكلات عقبات تقف في سبيل إرساء ثقافة السلام.

١٩- وأضيفت إلى البنود التي اقترحتها اليونسكو بنوداً أخرى تعكس غالباً مشكلات تدخل في مجال اختصاص المنظمة المعنية. وإذا ما أصبحت هذه المشكلات أكثر إلحاحاً، فقد تطالب اليونسكو بتعديل أنشطتها بمقتضى ذلك؛ وهذه البنود هي:

- تغير المناخ؛
- أشكال جديدة من العنف (الألغام البرية، الاغتصاب، الأطفال الجنود)؛
- امتداد العمر والصحة؛
- تفشي الفقر بين النساء خاصة؛
- مرض الأيدز/السيدا (وتأثيره على التعليم أو على النساء على سبيل المثال)؛
- اللاجئون، وزعزعة أمن السكان؛
- النمو الديموغرافي والهجرة الريفية إلى المدن؛

- المتاجرة بالبشر، والجريمة والدعارة على شبكة الانترنيت؛
- الحاجة إلى السياسات والتخطيط في المجال الاجتماعي في الدول الأعضاء؛
- المجتمع المدني كبديل للدولة وقوة موازنة لها؛
- الشركة الخاصة كعامل رئيسي في تعزيز المواطنة الصالحة والتنمية الاقتصادية؛
- التعددية الثقافية والحوار في عصر العولمة والتنميط الثقافي؛
- ضرورة تأمين حرية تنقل العاملين في فنون الأداء والفنانين.

٢٠- وأدلى الكثير من المنظمات غير الحكومية بتعليقات واقتراحات يغلب عليها الطابع الفلسفي. ووجهت إحدى المنظمات نقداً شديداً لليونسكو لعجزها عن التجديد وعن إيجاد صيغة للتعلّم مدى الحياة في إطار اليونسكو بالذات من شأنها "تحقيق حالة من الفطنة الاستراتيجية". وتوسع الكاتب في هذا الموضوع قائلاً أن اليونسكو تحتاج لإنجاز مهمتها إلى أخيلة جديدة "وطرق جديدة للاستماع"، الأمر الذي يتطلب استبدال أطر عملها الجامدة بعمليات حيوية.

٢١- وأثارت عدة منظمات مسألة اعتماد مفهوم جديد للشراكة والتعاون، وأعربت عن اعتقادها بأن إمكانيات التعاون لا تزال غير مستغلة إلى حد كبير. وركزت منظمات أخرى على ضرورة إعادة الاعتبار لمصداقية اليونسكو، وإضفاء "التماسك" على صورتها. وقالت منظمة أخرى غير حكومية أن اليونسكو تواجه تحدياً يتمثل في أنها تسير نحو وضع "حيث الجيل الجديد الذي ينشأ الآن لا يعرف عن المنظمة سوى القليل". وأضافت أن المنظمات غير الحكومية هي أفضل حليف لليونسكو في مجال الترويج لرسالتها.

٢٢- وعلقت منظمة أخرى على المفارقة المتمثلة في أن المجتمعات البشرية لا تتطور وفقاً لمسار خطي، ومع ذلك يتعين على اليونسكو أن تستعد لمواجهة "ما لا يمكن التنبؤ به". وبينت كمثال على ذلك كيف أن مفهوم "الدولية" يقوم اليوم على أساس السوق والاقتصاد العالمي ولم يعد يؤسس على المثل العليا.

٢٣- وتوسعت منظمة أخرى في هذا الموضوع قائلة أن دور اليونسكو هو المساعدة في إعطاء العولمة وجهاً إنسانياً، مضيفة أن التغيير ينال حتى تعريف الشخص أو الفرد. وثمة منظمة أخرى، معنية بتأثير المجتمع الاستهلاكي والقيم "الكمية" على الشباب، اقترحت إنشاء وحدة تربوية جديدة باسم "التربية من أجل السلوك الأخلاقي". فمن شأن ذلك تكملة شتى الوثائق التقنينية بعنصر أكثر دينامية وتفاعلية. ويمكن أن تعكف هذه الوحدة الجديدة على التأمل في القيم التي تنهض عليها حقوق الإنسان وواجباته، وتشرك اليونسكو في التقييم النوعي للتربية. وأخيراً اقترح أن تقوم اليونسكو بدور "الوكيل الناقد" لهذه التطورات، وأن تشارك بصورة أكثر فعالية ووضوحاً في النقاش العام حول القيم والقضايا المطروحة.

٢٤- وحتى عندما أبدت المنظمات ثقتها في انفتاح عصر جديد من التعاون بين اليونسكو والمنظمات غير الحكومية، فإن بعضها نبّه إلى أن المجتمع المدني ليس بديلاً للدول التي تتخلى عن مسؤولياتها إزاء المجتمع.

باء – مبادئ العمل ومجالاته

٢٥- إن المنظمات غير الحكومية التي ردت على المشاورة أكدت من جديد، أسوة بما فعله المؤتمر العام في دورته الثلاثين، على استمرار صلاحية مهمة اليونسكو في "المساهمة في صون السلم والأمن بالعمل، عن طريق التربية والعلم والثقافة، على توثيق عرى التعاون بين الأمم، لضمان الاحترام الشامل للعدالة والقانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة".

٢٦- ويكاد لم يخل رد واحد من إشارة صريحة إلى الدور الفكري والأخلاقي للمنظمة، الذي اعتبر أبرز سماتها، ويصدق على كل مجال من مجالات اختصاصها. وذكر من بين أفضل أنشطة اليونسكو: النشاط التقنيني، والعمل في مجال أخلاقيات البيولوجيا والمجين البشري، ولقاءات القرن الحادي والعشرين، وبرنامج موست. ودعت جميع المنظمات إلى العمل بمزيد من القوة والحزم على تعزيز وتنفيذ المعايير الدولية العديدة التي أقرتها الأمم في مجال حقوق الإنسان والسلام والتنمية. ولكن فيما يخص إدعاء اليونسكو بأنها ضمير منظومة الأمم المتحدة، حذرت إحدى المنظمات بأن على اليونسكو أن تبدأ بتنظيم أمورها الداخلية لكي تضمن لنفسها الامتياز على المستوى الفكري وتكفل المساءلة والانفتاح.

٢٧- وقدمت عدة منظمات نصائح عملية بشأن كيفية تحقيق هذه الأهداف، منها ما يلي:

- تطوير نهج أكثر أفقية وتكاملاً عن طريق تقليل عدد الرؤساء وزيادة عدد الموظفين على مستوى القاعدة؛
- التركيز على الأنشطة ذات الأثر الحفّاز؛
- تركيز الجهود والتأكيد على الأهداف التي يمكن أن تحققها اليونسكو على الوجه الأفضل؛
- تنظيم العمل داخلياً حول مجالات مشكلات متعددة التخصصات، وليس وفقاً لتراتب هرمي؛
- تنمية الخبرة الداخلية عن طريق تعيين أخصائيين شباب أو استخدام الموظفين بمثابة مديري مشروعات يشرفون على عمل أخصائيين خارجيين رفيعي المستوى؛
- مزيد من الإصغاء إلى المجتمع المدني والفقراء والنساء والشباب وسكان الريف؛
- إنشاء مزيد من الأطر الفكرية المتكاملة والجامعة للتخصصات.

٢٨- وأشارت منظمات كثيرة إلى ضرورة بذل جهود أكبر لمتابعة المؤتمرات وتطبيق المبادئ، ورأت أن هذا المجال يمكن أن تتعاون فيه المنظمات الدولية تعاوناً مفيداً. كما ينبغي أن تفعل اليونسكو المزيد للترويج للوثائق الدولية والعمل على الالتزام بها، لأن هذه الوثائق هي "صلات الوصل بين الدول والمجتمع المدني". وجاء في رد منظمة أخرى أن العالم لا يمكن أن يحقق السلام ويكافح الاستبعاد، ما لم ترسخ القيم. كما ينبغي أن تكون اليونسكو مستعدة للدفاع عن مبادئها بحزم أكبر في وجه الحكومات التي تنتهكها لأن حرية التعبير هي المبدأ الأساسي لإحقاق حقوق الفرد في عالمنا التعددي.

٢٩- وأبرزت منظمة أخرى أربعة مبادئ توجيهية هي: على اليونسكو أن تحتفظ بنافذة مفتوحة على العالم الخارجي، وأن تحلل الاتجاهات العالمية، وتضمن المشاركة الكاملة من جانب المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وتجمع بين الأطراف المعنية كلها.

مبادئ العمل ذات الأولوية

٣٠- استقطبت التربية تأييد الغالبية العظمى من المنظمات، سواء في شكلها النظامي أو غير النظامي. واعتبرت التربية مجالاً يغطي جميع ميادين عمل اليونسكو الأخرى، وتناولت منظمات غير حكومية كثيرة علاقات الترابط والتفاعل هذه تفصيلاً. واعتبرت أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا، والتعددية الثقافية، والانتفاع بالمعلومات والمعارف وتعلّم العيش معاً، كلها جوانب مختلفة من كل واحد. وعليه، حتى عندما وضعت منظمة ما الأخلاقيات أو الاتصال على رأس قائمتها، فإنه يتضح من التعليقات اللاحقة أن الهدف واحد وهو: التخفيف من وطأة الفقر، وفتح الطريق للحوار والتفاهم، والقضاء على العنف، وضمان الحكم السليم، والسلام، والرفاه والكرامة.

٣١- وأصرت عدة منظمات على أن أنشطة اليونسكو ذات الأولوية تتمثل في إفساح المجال للحوار وبناء الجسور بين كافة الأطراف والشركاء في المجتمع المدني. واقترح أيضا أن تجعل اليونسكو التعاون مع المنظمات غير الحكومية مبدءاً من مبادئها الأساسية. وتكررت الإشارة إلى ضرورة إعداد المزيد من البرامج على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي، وإلى دور اليونسكو كوكالة رائدة في مجال التربية. وتم التطرق إلى مجالات محددة للتعاون مع منظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة وغيرها من الهيئات المتخصصة. وذكرت إحدى المنظمات التي أعطت الأولوية للتربية والاتصال أن الدور الأساسي لليونسكو في مجال العلم والثقافة هو حفز التحالفات وإقامة الشبكات على الصعيد العالمي.

٣٢- أما فيما يخص البرامج ومجالات العمل، اكتفت معظم المنظمات غير الحكومية بالدعوة إلى مزيد من التعزيز والتركيز. وأشير إلى أن اليونسكو، إذا ما ركزت فقط على التربية والعلم، فإنها يمكنها، عن طريق النهج الجامع للتخصصات، أن تغطي أيضاً أنشطة التخفيف من وطأة الفقر، والإدارة البيئية، والحكم السليم والمشاركة، وتعميم الانتفاع بالمعلومات.

٣٣- وذكرت إحدى المنظمات على وجه التحديد أن على اليونسكو أن "تغلق" المشروع المشترك بين القطاعات: التعليم من أجل مستقبل مستديم وإدراج كافة الأنشطة البيئية ضمن التعليم الأساسي. وقالت منظمة أخرى إن كافة البرامج، ما عدا تلك المتعلقة بالتربية وحقوق الإنسان، ينبغي أن تترك لوكالات الأمم المتحدة الأخرى. ورأت عدة منظمات أن على اليونسكو أن تقلص إلى أدنى حد دورها التنفيذي، وأن عليها عوضاً عن ذلك أن تقوم بدور القيادة والتوجيه، لا سيما من خلال تقييم متواصل لنتائج التوصيات وتطبيقها في الدول الأعضاء.

٣٤- واعتبرت مكانة اليونسكو المرموقة في المجتمع الدولي ميزة كبرى. كما اعتبر أن بإمكان المنظمة عمل المزيد لتعبئة الرأي العام العالمي والقيام بدور ترويجي من خلال سفراء ذوي نفوذ. وينبغي أن تشجع زعماء العالم على حفز مبادرات شاملة كتلك الخاصة بالتعليم للجميع والمجين البشري.

الجمع بين التخصصات

٣٥- كان هناك اتفاق واسع النطاق على أن التعقيدات التي يتسم بها عالم اليوم تتطلب اعتماد نهج جامع للتخصصات لمعالجة المشكلات الاجتماعية والثقافية والسياسية معالجة ملائمة. وذكرت عدة منظمات، بعبارات بليغة، كيفية تعاملها مع النهوج المتكاملة، وبخاصة إذا كانت تعمل في مجال العلوم الاجتماعية. وأكدت إحداها على أن الثقافة جامعة للتخصصات بطبيعتها. ولكن امتنعت المنظمات أيضاً عن إيراد أي إشارة إلى التخلي عن التنظيم الداخلي لليونسكو وفقاً لاختصاصات قطاعية. وكانت النتيجة بنية مختلطة، تعالج فيها بعض المسائل وفقاً لموضوعات جامعة للتخصصات، بينما بقيت مسائل أخرى مرتبطة بجذورها في القطاعات.

٣٦- ومن ضمن الموضوعات التي اعتبرت مناسبة للمعالجة الجامعة بين التخصصات الموضوعات التالية التي تشتمل على الأمثلة الخمسة التي أوردتها اليونسكو في وثيقة التشاور:

- القضاء على الفقر؛
- إدارة شؤون المياه؛
- التنوع الثقافي والتعددية الثقافية؛
- الحكم والمشاركة؛
- أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا؛
- تعميم الانتفاع بالمعلومات والمعارف.

٣٧- وأضيفت إليها الموضوعات التالية:

- العدل والتنمية والسلم؛
- التربية المدنية؛
- حماية البيئة؛
- قضايا المساواة بين الجنسين، والتربية في هذا المجال، واعتماد نهج يراعي قضايا الجنسين في جميع البحوث العلمية؛
- ظروف العمل والمعيشة المجحفة (مثلا، فئات المعلمين، والعاملين في مجال الصحة)؛

- وظيفة تبادل المعلومات؛
- التربية من أجل حقوق الإنسان؛
- بناء القدرات.

جيم – المهام والأدوار

٣٨– المقصود بمصطلح "المهام" هو الوسائل التي تؤدي بها اليونسكو رسالتها المتمثلة في تعزيز التعاون الدولي وتحقيق رفاهية البشر. وهي مهام تتخلل جميع التخصصات والبرامج. وقد حددت وثيقة المشاورة بشأن مشروع الاستراتيجية المتوسطة الأجل ومشروع البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٢–٢٠٠٣ أربع مهام رئيسية لليونسكو هي:

- المنظمة، باعتبارها محفلاً فكرياً ومختبراً للأفكار، تعمل على تحديد المشكلات الناشئة وتيسير فهمها باستباق حدوثها؛
- وبصفتها مرجعا أخلاقيا، فهي تساعد في صياغة وإرساء مبادئ ومعايير وتوصيات لكي تكون قواعد يسترشد لها المجتمع الدولي بأكمله؛
- وتقوم اليونسكو، بوصفها مركزاً لتبادل المعلومات، بجمع المعلومات والمعارف وتحليلها ونشرها؛
- وباعتبارها منظمة لبناء القدرات، فهي تشجع أنشطة البحث والتدريب، وتقدم المشورة والخبرة في المراحل "التمهيدية" من أجل إعداد المشروعات ورسم السياسات، وتقدم الدعم في "المراحل المتقدمة" من أجل تنفيذ هذه المشروعات أو السياسات.

٣٩– وأيدت جميع الردود دور اليونسكو كرائد فكري وهيئة تضطلع بوضع المعايير الأخلاقية. واتفقت أغلبية هذه الردود على أن المهام الأربع مناسبة تماماً، غير أنها قرنتها بالكثير من الاعتراضات والشروط.

٤٠– وكان أبرز ما يثير الانتباه في ردود المنظمات غير الحكومية رغبتها في أن ترى اليونسكو تسترد سلطتها و "تهُب" بمزيد من الجرأة لأداء رسالتها الفكرية والأخلاقية. وثمة اتجاه واضح نحو التشدد في المعايير والحرص على متابعة تنفيذ القرارات، وتوخي الحزم الشديد إزاء عدم الالتزام بها. وقد وردت إشارة محددة إلى ذلك في نحو نصف ردود المنظمات الدولية غير الحكومية. وأكدت هذه المنظمات على أن اليونسكو في حاجة إلى ما يلي:

- "التوكيد على الشجب أكثر من تقديم الاقتراحات"، وذلك بالعمل على تنفيذ ما تنص عليه الوثائق والنصوص المعتمدة في المؤتمرات العالمية؛
- استحداث أسلوب "الإشارة بالإصبع" إلى الدول التي لا تفي بالتزاماتها؛

- تفادي الإكثار من الوثائق الجديدة والتركيز على مراقبة الوفاء بالالتزامات؛
- تحسين التغذية المرتدة وتنفيذ إجراءات أشد صرامة في مراجعة الحسابات والتقييم؛
- حمل الحكومات على النهوض بمسؤولياتها؛
- متابعة نتائج المؤتمرات الكبرى (مثل تقييم التعليم للجميع)؛
- وضع معايير للحكم على مدى تحقيق كل شريك للأهداف المنشودة؛
- اقتراح معايير أخلاقية تطبق على جميع الناس وليس على الدولة فقط (بناء القدرات الأخلاقية)؛
- وضع معايير دولية للعدالة الاجتماعية؛
- إنشاء آليات للتقييم الجاري والفوري والعملي لجميع أنشطة البرنامج.

٤١- ويتضح الاهتمام الكبير الذي توليه المنظمات الدولية غير الحكومية لدور اليونسكو الفكري والأخلاقي في الاقتراحات الكثيرة التي قدمتها من أجل القيام بمبادرات جديدة. فدعيت اليونسكو إلى القيام بما يلي:

- وضع قواعد من شأنها أن تشجع التجارب الاجتماعية بدلا من وصمها، كما تفعل بالنسبة للعلوم الطبيعية؛
- التفكير في الضمانات الثقافية الممنوحة للأقليات التي يمكن أن تكفل السلام في الدول المتعددة الإثنيات والديانات؛
- وضع توصيات من أجل استحداث "بنية مالية جديدة" تثني عن المضاربة وغيرها من أنماط السلوك التي تزعزع الاستقرار في أشد البلدان تعرضاً لهذا النوع من الأخطار؛
- استغلال سلطتها الأخلاقية للتأكد من أن المبالغ المحصلة نتيجة لإلغاء الديون تصرف فعلا على الصحة والتربية؛
- استرعاء الانتباه إلى تأثير سياسات الليبرالية الجديدة في التربية والعلم والثقافة والاتصال؛
- إقامة مرصد للتعليم للجميع بالتعاون مع معهد الإحصاء؛
- السعي إلى وضع اتفاقية خاصة بالحقوق اللغوية؛
- وضع ميثاق للتعاون العلمي والتقني ونقل المعارف؛

- إجراء دراسة للعولمة في جميع مظاهرها؛
- إنشاء شبكة لتبادل المعلومات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان والتمييز فيما يتعلق بالمجال السيبرني والذاتية الثقافية؛
- إقامة منتدى جامع للتخصصات من أجل النهوض بثقافة السلام (مثل منتدى دافوس).

٤٢- واختلفت الآراء بشأن دور اليونسكو في مجال بناء القدرات. فقد ذهب عدد من المنظمات غير الحكومية إلى أن قوة المنظمة تكمن بالدرجة الأولى في التفكير والخبرة حيث تحظى بامتياز فريد، وليس في مجال التنفيذ حيث توجد عدد كبير من الهيئات الأخرى في الميدان. وجاء في أحد الردود، أن على اليونسكو، بدلاً من بناء القدرات التقنية، أن توفر منتديات "يلتقي فيها المستفيدون وشركاؤهم، ويبنون فيها علاقاتهم، ويخططون لبناء قدراتهم الخاصة،ويجدون المعلومات والخبرات التي يحتاجون إليها".

٤٣- وجاء في ردود كثيرة أن المنظمات الدولية غير الحكومية مؤهلة أكثر من اليونسكو للقيام بالعمل التنفيذي نظرا لمعرفتها للبيئة التي يجري فيها التنفيذ، ولانخفاض تكاليفها التشغيلية، وقدرتها على الاستجابة بمرونة وسرعة. وجاء في ردّ آخر أن على اليونسكو أن تعير اهتماماً أكبر لتحليلات المنظمات غير الحكومية وتتركها تنفذ المشروعات.

٤٤- وفندت إحدى المنظمات هذا الموقف قائلة إن بناء القدرات الوطنية سيتم بصورة طبيعية من خلال تعزيز قدرة المنظمات الدولية غير الحكومية لأن هذه الهيئات على صلة مباشرة بالناس على الصعيد الشعبي. واقترحت منظمة أخرى أن تعتمد اليونسكو أكثر على الخبراء الخارجيين وأن تعمل من خلال المنظمات غير الحكومية كلما أمكن ذلك. واعتبر البعض أن أندية اليونسكو ورابطاتها وكذلك منظمات الشباب هي أيضاً موارد غير مستغلّة بالقدر الكافي. ولاحظت منظمة أخرى أن التغيير في العقليات ينبغي أن يحدث أولا في المجتمع المدني إذا ما أريد أن تحظى القواعد الأخلاقية الجديدة بالقبول.

الفئات ذات الأولوية

٤٥- طرح في وثيقة التشاور سؤال لمعرفة ما إذا كان يجب الإبقاء على الفئات الأربع ذات الأولوية المبينة في الاستراتيجية المتوسطة الأجل الأولى، وهي: النساء، والشباب، وافريقيا، وأقل البلدان نموا.

٤٦- وأيدت جميع الردود تقريباً الإبقاء على هذه الفئات، وإن كان أحدها قد اقترح تقليص القائمة كي تضم الشباب وافريقيا فقط، بينما فضّل رد آخر النساء والشباب وأقل البلدان نمواً. واقترح آخر النساء والشباب والمسنين، والعمال المهاجرين، والأشخاص المهجرين. وأكدت بعض المنظمات بشدة على ضرورة تحديد فئات معينة بحسب البلدان أو المناطق الجغرافية. وأشار عدد منها إلى أهمية الإبقاء على الفئات ذات الأولوية نظراً لضآلة التقدم المحرز فيما يتعلق بالنساء والشباب. ولاحظت إحدى المنظمات أن الشباب يحظون بعناية أقل مما كان عليه الأمر في السابق، رغم أنهم فئة ذات أولوية، وذلك لإعادة تنظيم القسم المعني بالشباب.

٤٧- واقترحت مع ذلك فئات إضافية أخرى:

- الكبار في السن؛
- الأشخاص المعوقون الذين يمكن إدماج احتياجاتهم ضمن فئة أوسع؛
- الرحّل، واللاجئون، والمهجرون بسبب الكوارث الطبيعية؛
- سكان الأرياف الهامشيون؛
- أشد الناس فقرا في الأوساط الحضرية والريفية معاً.

٤٨- وكانت مسألة تحديد الفئات ذات الأولوية برمتها موضع تساؤلات بشأن اللغة المستعملة لوصف تلك الفئات، وبالتالي لتصنيفها، وكيف يمكن أن يتأثر أسلوب عمل اليونسكو بذلك. وذهب أحد الردود إلى أن تصنيف الفئات ينبغي أن يتم بناء على أسس ثقافية (حوض البحر المتوسط، البلطيق، الكاريبي) وليس بناء على القارّات. وحذّر رد آخر من فرض فئات من الخارج، بينما قال آخر إن على اليونسكو أن تتيح المزيد من الفرص للمشاركة، وبخاصة مشاركة النساء. وأيّد ردّ آخر استحداث فئة عامة مثل "الجماعات المحرومة".

٤٩- وتساءلت إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية لماذا لا يفضل استعمال عبارات "الاهتمامات الخاصة" أو "فئات مستهدفة خاصة"، ولماذا لا يعتمد إطار زمني. وبهذه الطريقة لن يكون هناك أي تلميح ضمني إلى أن فئات بأكملها أغفلت، أو أن فئة من الفئات أهم بشكل ما من غيرها. وينبغي إدراج عملية تقييم في هذا العمل على أي حال.

٥٠- ووردت في ردّ آخر الإشارة إلى ما تنطوي عليه اللغة من خبث وقوة تأثير، وكم من المؤسف أن تستعمل اليونسكو لتقييم برامجها استعارات مستمدة من اللغة العسكرية مثل الاستهداف والوقع أو الأثر" (الإشارة هنا إلى اللغة الانجليزية) مما يشوّه الإطار الفكري لأنشطتها. ومضى كاتب هذا الردّ يقول إن مثل هذه اللغة أمر مؤسف بصفة خاصة في حالة النساء اللاتي يتميزن بحساسية حيال الطريقة التي يستهدفهن بها الرجال.

٥١- وأعربت عدة منظمات عن قلقها بشأن تحديد الفئات ذات الأولوية بصورة ضيقة للغاية مما قد يحرم اليونسكو من المجال والمرونة اللازمين لتلبية الاحتياجات المتغيرة، في حين أنه ينبغي أن تكون قادرة على التلاؤم مع احتياجات الفئات الجديدة. ونادت منظمة أخرى باستحداث فئة عامة مثل "فئة الجماعات المحرومة" مما يتيح لليونسكو أن تجمع كل شركائها حول موضوع واحد، ثم تقرر توزيع المهام. وطالبت إحدى المنظمات اليونسكو بإصدار وثيقة رسمية تشرح فيها مغزى مصطلح "الأشخاص السريعي التأثر". وأخيرا، يمكن لليونسكو أن تراجع كل برنامج دولي، كجزء من عملية التقييم التي تقوم بها، للتأكد من أنها تراعي كما ينبغي مصالح الفئات ذات الأولوية.

شركاء اليونسكو

٥٢- يتضح من ردود المنظمات الدولية غير الحكومية أن هناك دعما كاملا لجهود اليونسكو الرامية إلى توسيع نطاق شراكاتها ليضم جميع القطاعات، ومحاولة إيجاد أساليب أكثر فعالية وابتكاراً لإقامة الروابط مع منظمات أخرى في أسرة الأمم المتحدة. وبدا شيء من عدم الارتياح إزاء أداء المنظمة الماضي. وجرت الإشارة إلى "كبريائها وانعزالها" وإخفاقها في تحقيق الانسجام بين مبادراتها ومبادرات هيئات أخرى. وتمّ الإعراب أيضا عن الإحباط حيال صعوبة العمل مع المكاتب الإقليمية. وورد ذكر برنامج موست كنموذج يحتذى لأنه جامع بين التخصصات ولأنه أقام الروابط مع الباحثين ومع العاملين الميدانيين في آن واحد. ورأت إحدى المنظمات من المفيد تعزيز التعاون مع النقابات.

٥٣- وأشارت الردود أيضاً إلى جوانب أخرى للشراكة منها ما يلي:

- المنظمات الدولية غير الحكومية هي مرآة تعكس نموّ المجتمع المدني؛
- يؤدي الاتصال عبر شبكة الويب بصورة طبيعية إلى نشوء أشكال جديدة من التعاون؛
- تعمل المنظمات الدولية غير الحكومية بمثابة وسطاء بين الناس والدولة؛
- تزود المنظمات الدولية غير الحكومية اليونسكو بصورة عن الواقع لأنها تعمل على مستوى القاعدة.

٥٤- وقدمت عدة اقتراحات لتحسين التعاون بين المنظمات الدولية الحكومية واليونسكو:

- إعداد منهجية للتشارك تساعد في تحديد خصوصيات كل منظمة؛
- الاستخدام الأفضل للصلات والاتصال، وبخاصة الاتصال الشفهي، حينما يتعلق الأمر بافريقيا؛
- الاعتراف بأن لجنة الاتصال هي الممثل الرسمي والمنسق لجميع المنظمات الدولية غير الحكومية؛
- ربما يتعين إنشاء نقاط اتصال على الصعيد الإقليمي؛
- إقامة شراكات من أجل الترويج؛
- إعداد وثائق يسيرة الفهم وأدوات للترويج بما في ذلك البيانات الإحصائية.

٥٥- ينبغي مساعدة اللجان الوطنية على معرفة الشركاء المحليين معرفة أفضل، وتيسير اتصال المنظمات غير الحكومية بهؤلاء الشركاء. واقترحت إحدى المنظمات أن تقوم المنظمات غير الحكومية بانتخاب أعضاء

اللجان الوطنية وألا تعينهم الدولة. واقترحت منظمة أخرى التعريف على نحو أفضل بصورة اليونسكو باعتبارها هيئة تشاركية.

اللامركزية

٥٦- لم يثر موضوع اللامركزية الكثير من الاهتمام ولم تعلّق سوى حفنة من المنظمات الدولية غير الحكومية على هذا الموضوع. وبينما رأت إحداها أنها جديرة بالثناء وسمتها أخرى بأنها لا تأتي بجديد إزاء شبكة ويب والترتيبات المؤسسية وأنماط الاتصال والتشاور الجديدة الناشئة. وذهب أحد الردود إلى أن على المكاتب الإقليمية أن تركّز على تقديم الدعم للمشروعات، بينما يقوم مقر اليونسكو بدور الإشراف وتقييم النتائج.

دال – بنية مشروع الاستراتيجية المتوسطة الأجل ومشروع البرنامج والميزانية
طبيعة الاستراتيجية المتوسطة الأجل ونطاقها (م/٤)

٥٧- ردّت جميع المنظمات غير الحكومية تقريباً على السؤال المتعلق بالشكل الذي يمكن أن تتخذه الاستراتيجية المتوسطة الأجل (م/٤). بيد أن الردود التي وردت بشأن الأسئلة المتعلقة بمشروع البرنامج والميزانية (م/٥) الذي يصدر كل عامين، كانت أقل بكثير نظرا لأن العديد رأوا أنها مسألة داخلية وأنه من الأجدر أن تتخذ الأمانة قرارا بشأنها.

٥٨- وتوحي نتائج المشاورة بأن هناك حاجة إلى عدة وثائق، وإن لم يكن من الواضح ما إذا كان يقصد بها الوثيقة م/٤ أو الوثيقة م/٥، أو ما إذا كان يراد بها وثيقة جديدة تماما بالإضافة إلى وثيقة من طراز م/٤ وأخرى من طراز م/٥. ويلاحظ وجود شيء من التشوش والتعارض بشأن هاتين الوثيقتين.

٥٩- ورأت مجموعة من المنظمات أنه ينبغي الاكتفاء ببيان قصير بالمهام، تعرض فيه الخطوط العريضة للسياسة العامة ويكون مفيداً للنشر على نطاق واسع. بينما جندت مجموعة أخرى تقديم عرض أكثر تفصيلا للنتائج المنشودة وللاستراتيجيات المتاحة لتحقيقها. وأكدت إحدى منظمات هذه المجموعة الأخيرة عدم وجود تعارض بين كون الوثيقة مفصلة وقصيرة. ورأت مجموعة ثالثة أن الوثيقة م/٤ ينبغي أن تكون قصيرة وأن تعرض مع ذلك الخطوط العريضة للأهداف المحددة الأجل والاستراتيجيات المزمعة لتحقيقها.

٦٠- وفي حال إعداد وثيقة م/٤ صغيرة الحجم، تكتفي ببيان الخطوط الإرشادية العريضة والأهداف العامة، فبالإمكان تركيزها على الموضوعات العالمية التالية:

- الفقر والاستبعاد؛
- النمو الديموغرافي والهجرة إلى المدن؛
- الحكم السليم واللامركزية؛
- السياسة الاجتماعية والتخطيط؛

- العولمة؛
- البيئة والتنمية المستديمة؛
- الشراكات.

٦١- ويمكن أيضاً أن يؤخذ موضوع واحد، كالتنمية البشرية المستديمة، ويوضح بأمثلة مستمدة من التربية والعلوم والثقافة والاتصال.

٦٢- وتناولت عدة منظمات غرض الوثيقة م/٤ بمزيد من التفصيل. فرأت إحداها أن هذه الوثيقة توفر إطارا وليس خطة أو مجموعة من الإجراءات. فهي تحدد المبادئ والقيم التي تشكل أركان الاستراتيجية المتوسطة الأجل. كما تحدد دور اليونسكو ومهامها وأهدافها فيما يخص السياسة العامة، وتبيّن الاستراتيجيات والنتائج المتوقعة في نهاية الفترة المعنية. وينبغي ألا تتضمن سوى ما يلزم من التفاصيل على هذا المستوى. وشددت منظمات أخرى على قيمتها كوثيقة مرجعية للشركاء وكأداة لتسليط الأضواء على نشاط المنظمة. وأكدت إحدى المنظمات على أن الوثيقة ينبغي أن تكون عامة بالقدر الذي يتيح العمل في مختلف السياقات، وأن تنطوي في نفس الوقت على قيمة بالنسبة لمختلف التخصصات. وأخيرا ذهبت إحدى المنظمات غير الحكومية إلى أن الوثيقة م/٤، ربما كانت أكثر وثائق اليونسكو فائدة.

٦٣- وكانت النقطة التي اتفقت حولها الآراء هي ضرورة توافر وثيقة قابلة للتطوير والتعديل، لأن العالم نفسه يتغير بسرعة كبيرة بحيث لا يمكن الاستغناء عن إجراء تسويات مستمرة. ولكن لم تتفق المنظمات بشأن ما إذا كانت تريد تطبيق ذلك على الوثيقة م/٤ أم الوثيقة م/٥ فورد في الردود ذكر الوثيقتين.

٦٤- ولاحظت إحدى المنظمات أنه إذا أمكن منذ البداية بيان النتائج المنشودة فعندئذ يكون من الأيسر مراقبة البرامج وتقييمها. وأعربت منظمة أخرى عن أسفها لاضطرار اليونسكو تحت الضغوط إلى "المبالغة في تحديد معالم استراتيجيتها" في مجالات قد تشهد تطورات سريعة. ونبهت منظمة أخرى إلى أن وقت الموظفين يجب أن يكرس لتنفيذ المشروعات وليس لصياغتها، وساقت مثالاً على التخطيط المفرط في الاقتصادات المخططة على سبيل التحذير.

٦٥- واقترحت عدة منظمات إمكانية نشر الوثيقة م/٤ كوثيقة إلكترونية. فمن شأن ذلك أن يتيح تطوير الوثيقة مع الزمن وإعادة تشكيلها بطرق مختلفة: بحسب الموضوعات الرئيسية أو بحسب القطاعات أو بصورة مستعرضة أو بحسب المناطق.

٦٦- واعتبر نظام SISTER تطوراً إيجابياً يتيح لليونسكو الاستجابة إلى الاحتياجات الجديدة والتمتع بمرونة أكبر. بيد أن إحدى المنظمات رأت أن البرنامج لا يزال تشوبه أخطاء كثيرة وأن تقاريره لم تكيّف بعد لحاجات المنتفعين النهائيين.

أسلوب عرض مشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣ (م/٥) وبنيته

٦٧– اعتبرت هذه الوثيقة مكملة للاستراتيجية المتوسطة الأجل، لذلك ينبغي أن تتسم بطابع تقني أكبر، وأن تبيّن التعاون بين اليونسكو والمنظمات غير الحكومية، وأن توفر وصفاً مفصلاً للاستراتيجيات وعمليات التنفيذ. وأكدت إحدى المنظمات أن العنصر الأهم في هذه الوثيقة لا يتمثل في بنيتها في حد ذاتها، وإنما في إيضاح الجهة المسؤولة عن كل برنامج وإقامة الاتصالات الملائمة بين القطاعات. وأضافت أن ذلك يتطلب العمل بنشاط على تعزيز ثقافة الحوار والتعاون داخل أمانة اليونسكو.

٦٨– أما بالنسبة للسمات الرئيسية لهذه الوثيقة فينبغي أن تتمثل في:

- بنية مختلطة تعرض بحسب القطاعات وبحسب القضايا العالمية المشتركة بين التخصصات؛
- أقسام فرعية على أربعة مستويات: بحسب البرامج الرئيسية، والبرامج، والبرامج الفرعية ومحاور العمل؛
- أربعة برامج رئيسية فقط تمثل الاختصاص الجوهري للمنظمة، على أن تدرج جميع القضايا الدولية في أبواب جامعة للتخصصات؛
- إجراءات للتقييم ووسائل لقياس النتائج.

٦٩– ورأت إحدى المنظمات غير الحكومية أن على اليونسكو أن تكون منفتحة لمجموعة من النهوج نظراً لأنه من الأفضل "وفقاً لخبرتنا" تلافي الإفراط في اتخاذ موقف توجيهي وتحمّل أعباء إدارية إضافية. في حين أصرت منظمة أخرى على ضرورة قيام اليونسكو بتبسيط إجراءاتها.

٧٠– وأخيرا، أعربت إحدى المنظمات عن اعتقادها الراسخ بأن الموضوع الشامل الوحيد الممكن هو متابعة منتدى داكار الذي اعتبره المدير العام حجر الأساس بالنسبة للأنشطة المشتركة بين القطاعات في اليونسكو. فاعتماد مبدأ التعليم للجميع من شأنه أن يتيح لليونسكو فرصة فريدة لكي تزيد من دقة تركيزها ومحورية دورها ووضوحه، من خلال تطبيقها الصارم لإطار عمل داكار".

هاء – الأولويات في إطار برنامج فترة عامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣

٧١– وضعت الأغلبية الساحقة للمنظمات غير الحكومية "التعليم للجميع" في قمة الأولويات لفترة العامين القادمة. وكان تعليم الفتيات، وتعليم العلوم ومحو الأمية، من أكثر الموضوعات التي تكرر ذكرها في إطار هذا الباب العام، يليها التعليم العالي، وتجديد التعليم، والتعليم غير النظامي للشباب، والتربية من أجل تطور مستديم.

٧٢– وتأتي بعد التربية بدرجات كثيرة في سلم الأولويات العلوم البيئية والموارد المائية وثقافة السلام، وسد الفجوة في المجال الرقمي، وحرية التعبير، والتنوّع الثقافي.

٧٣- وتناول زهاء ثلث المنظمات غير الحكومية الأربع والأربعين التي ردّت على الاستبيان مسألة موارد الميزانية بصورة مباشرة. فإما وافقت على توزيع اليونسكو لهذه الموارد، أو اقترحت أرقاما جديدة (مع جبرها إلى أقرب عدد صحيح)، أو أبدت ملاحظات عامة. أما المنظمات التي لم تتناول هذه المسألة، فقد ذكرت أنها لا تملك الاختصاص لذلك أو اعتبرت من الأجدى ترك هذه المسائل للأمانة.

٧٤- وبدا بطبيعة الحال اتجاه واضح نحو زيادة حصة التربية من موارد الميزانية إلى ٥٤٪، وإن اقترحت إحدى المنظمات ضرورة زيادة هذه الحصة إلى ٥٠٪، بينما رأت عدة منظمات أن نسبة ٤٠٪ هي نسبة ملائمة. وارتئي تخفيض حصة العلوم إلى ٢٥٪، وإن اقترحت إحدى المنظمات ٣٥٪، ورضيت عدة منظمات بالإبقاء على نسبة ٣٣٪ الحالية. ورئي زيادة حصة الاتصال زيادة طفيفة إلى ١٥٪ (ورأت منظمة رفعها إلى ٢٥٪ وأخرى تخفيضها إلى ١٠٪). كما يمكن زيادة حصة الثقافة إلى ١٥٪ (واقترحت منظمة رفعها إلى ٢٠٪ وأخرى تخفيضها إلى ١٠٪).

٧٥- واقترنت هذه الأرقام ببعض المبررات. فرأت عدة منظمات أن هذه النسب المئوية والأولويات لا تعني شيئاً نظراً لأن المشروعات يمكن أن تتخذ أي اتجاه. فالمطلوب أن تكون الموارد كافية لإنجاز المهام المطلوبة. ورأت منظمتان أنه ينبغي زيادة المبلغ المخصص للاتصال بحيث يتسنى تحقيق الوفورات من خلال استخدام شبكة ويب، إذ أن الربط الشبكي يمكن أن يزيد من فعالية سائر البرامج الرئيسية. ورأت منظمة أخرى أن الاعتمادات المخصصة للثقافة والاتصال تمثل "حداً أدنى" واقترحت أن تفكر اليونسكو في تدبير موارد ملائمة لتمكين المنظمات التطوعية من العمل بمزيد من الفعالية. وبررت منظمة أخرى الزيادة الكبيرة التي اقترحتها في حصة التربية بأن التربية هي المقوم الأساسي للتنمية، ولتحسين نوعية معيشة النساء، وتعزيز الذاتية الثقافية والكرامة. وأخيرا، أكدت إحدى المنظمات التي ارتأت تقليص حصة العلوم، أن هذا التخفيض هو نتيجة طبيعية لإعادة توجيه نشاط اليونسكو نحو مهمتها المحورية المتمثلة في التربية، ولا يعني الانتقاص من أهمية العلوم.

٧٦- وأشير إلى أن جميع هذه الأرقام قد تحتاج إلى تعديل إذا ما كانت هناك زيادة كبيرة في الموارد المخصصة للمشروع المشترك بين التخصصات. ورغبت إحدى المنظمات في عزل العلوم الاجتماعية عن قطاع العلوم، ورغبت أخرى في تخصيص موارد أكثر للمجتمع المدني. ورأت منظمات أخرى أن تعطى بعض الموضوعات، كالتنوّع الثقافي؛ بعداً تربوياً، أو أن تخصص للتربية والعلوم الاجتماعية موارد كافية لتمكينهما من تقديم إسهام بارز في موضوع عام مثل التخفيف من وطأة الفقر. وأعربت منظمة عن أسفها لأن اليونسكو، التي تعد المنظمة الوحيدة المختصة، في أسرة الأمم المتحدة، في مجال التربية البدنية والرياضة – وهو مجال يمس تخصصات أخرى كالثقافة والعلوم — لا تخصص حالياً لهذا المجال سوى سدس الميزانية التي كانت تخصصها له منذ عشر سنوات.

٧٧- وأعربت عدة منظمات عن قلقها بشأن الدورة المالية والجدول الزمني لليونسكو. ففي مجال العلوم بصفة خاصة يحتاج إعداد المشروعات واختيار المشتركين إلى سنة كاملة. وارتئي أن تغيير موعد المؤتمر العام بحيث ينعقد في أواخر الربيع أو في الصيف من شأنه أن يترك فسحة أكبر من الوقت لإعداد

الميزانيات لكي تكون جاهزة في بداية العام الجديد ويمكن بذلك تلافي عدة شهور من التأخير. كما يمكن التقليل من تواتر انعقاد دورات المؤتمر العام وتبسيط الإجراءات.

٧٨- وكان التوزيع العام للأولويات في مجالات اختصاص اليونسكو كالآتي:

التربية

- التعليم للجميع؛
- التعليم الثانوي؛
- التعليم التقني والمهني؛
- تدريب المعلمين وأوضاعهم؛
- تعليم الفتيات؛
- تعليم العلوم والتربية البيئية؛
- التربية من أجل تطور مستديم؛
- التعليم الإلزامي للعلوم الإنسانية.

العلوم

- العلوم الأساسية والعلوم الهندسية؛
- العلوم البيئية، والموارد المائية؛
- الكوارث الطبيعية وأخطارها؛
- القضايا الأخلاقية؛
- متابعة المؤتمر العالمي للعلوم (بودابست)؛
- المدن.

الثقافة

- التراث؛
- الثقافات الحية؛ وإحياء "أشكال التراث غير المادي"؛
- الموسيقى كلغة عالمية؛
- التنوّع الثقافي والتعددية؛
- الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية.

الاتصال

- حرية التعبير والديمقراطية والسلام؛
- الفجوة في المجال الرقمي وتكافؤ فرص الانتفاع بالمعلومات والمعارف؛
- التحديات الأخلاقية والقانونية والاجتماعية الثقافية؛
- حملات التوعية بحقوق المؤلف.

٧٩- وفيما يتعلق بالمشكلات العالمية والموضوعات المتعددة التخصصات فقد نوقشت في موضع آخر في إطار الأجزاء المكرّسة للاستراتيجية المتوسطة الأجل (م/٤). وبقي أن نشير هنا إلى الطلب المدعم بالحجج الذي قدمته إحدى المنظمات ودعت فيه اليونسكو إلى اعتماد مصطلح "interdisciplinary" (الجمع بين التخصصات) بدلا من مصطلح "transdisciplinary" (الاشتراك بين التخصصات) لتوصيف البرامج التي تخص أكثر من قطاع واحد. فالمصطلح الأخير يعطي الانطباع بأن البرنامج المعني يطفو إلى حد ما فوق التخصصات "الأصلية". في حين أن المصطلح الأول يعني صراحة "المعارف يجب أن تستمد من عدد من التخصصات لإلقاء الضوء على المشكلة الأساسية". (هذا التمييز لا ينطبق على اللغة العربية).

الملحق

المنظمات الدولية الحكومية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، والمؤسسات وغيرها من الهيئات المشابهة التي ردّت على المشاورة

Organizations of the United Nations system

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO)
International Labour Organization (ILO)
International Maritime Organization (IMO)
United Nations - Department of Economic and Social Affairs
United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD)
United Nations Industrial Development Organization (UNIDO)
United Nations Office for Drug Control and Crime Prevention (ODCCP)
World Meteorological Organization (WMO)

Intergovernmental organizations

Groupe de la Banque africaine de développement
Organization for Economic Co-operation and Development
Union Européenne
Union Latine
University for Peace

International non-governmental organizations, foundations and other similar institutions

Association of Arab Universities
Caritas Internationalis
Catholic International Education Office
Coordination Committee for International Voluntary service
European Academy of Arts, Sciences and Humanities
Forum for African Women Educationalists
Inclusion International: International League of Societies for Persons with Mental Handicap
International Abolitionist Federation
International Amateur Theatre Association
International Association of Charities
International Association of Democratic Lawyers
International Association of Sound and Audiovisual Archives
International Association of University Professors and Lecturers
International Catholic Girls' Society
International Cell Research Organization
International Confederation of Free Trade Unions
International Council for Cinema, Television and Audiovisual Communication
International Council for Engineering and Technology
International Council of Museums
International Council of Sport Science and Physical Education
International Council of Women
International Council on Archives
International Dance Council

International Federation for Information Processing
International Federation of Business and Professional Women - BPW International
International Federation of Catholic Universities
International Federation of East-Central European Institutes
International Federation of Human Rights
International Federation of Library Associations and Institutions
International Federation of training centres for the promotion of progressive education
International Federation of University Women
International Movement ATD Fourth World
International Music Council
International PEN
International Publishers Association
International Social Science Council
La maison de sagesse
Latin American Social Sciences Council
SIL International - Summer Institute of Linguistics
Union of International Associations
Women's International League for Peace and Freedom
World Assembly of Small and Medium Enterprises
World Association of Girl Guides and Girl Scouts
World Conference on Religion and Peace
World Federation of Scientific Workers
World Federation of UNESCO Clubs, Centres and Associations
World Union of Catholic Women's Organizations

ex

المجلس التنفيذي

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

160 EX/5
Part II
١٦٠م ت/٥
الجزء الثاني
باريس، ٨/٩/٢٠٠٠
الأصل: انجليزي/فرنسي

الدورة الستون بعد المائة

البند ٥,١ من جدول الأعمال المؤقت

المقترحات الأولية بشأن مشروع الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢–٢٠٠٧ (٣١م/٤) ومشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣ (٣١م/٥)

مقترحات أولية
بشأن الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٠–٢٠٠٧ (٣١م/٤)

ملخص

يورد الجزء الثاني من الوثيقة ١٦٠م ت/٥ المقترحات الأولية للمدير العام بالصورة التي أعدت بها على أثر مشاورة الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ومع مراعاة القرار ١٥٩م ت/٨,٤ (التقرير المرحلي لفريق العمل الخاص بشأن اليونسكو في القرن الحادي والعشرين).

ويتضمن هذا الجزء الثاني أربعة أقسام:

- السياق العالمي
- بيان برسالة اليونسكو
- الأهداف الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٢–٢٠٠٧
- "معالم طريق" للمنظمة

١ – ينوي المدير العام، فيما يتعلق بالاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢–٢٠٠٧ (٣١م/٤)، إعداد وثيقة توجه استراتيجي، أكثر إيجازا بدرجة ملموسة من الوثيقة ٢٨م/٤، وتعرض الخطوط العريضة للمحاور الاستراتيجية الرئيسية التي سينتظم حولها نشاط اليونسكو أثناء السنوات الست القادمة، والأهداف الرئيسية التي تسعى المنظمة إلى بلوغها، والنتائج (التي تحدَّد باعتبارها تغييرات في الحالة الراهنة) التي يتوقع أن تتحقق في نهاية تلك الفترة، مشفوعة بإشارات إلى وسائل تقييم مدى تحقق النتائج. والوثيقة ٣١م/٤، التي صُممت على أنها وثيقة "مرنة الأفق"، يمكن أن ينقحها المؤتمر العام بشكل دوري لمراعاة تطور السياق الدولي. وينتظر أن تمكّن هذه الوثيقة من مواجهة تحد مزدوج:

- ضرورة تركيز جهود المنظمة على عدد محدود من المجالات ذات الأولوية بغية ضمان تأثير دائم لعملها ودعم دورها "المحرِّك" بوصفها وكالة لمنظومة الأمم المتحدة متخصصة في مجال التربية والعلوم والثقافة والاتصال؛

- تحقيق التماسك بين الاستراتيجيات والأهداف ذات الطابع العالمي التي تنشدها المنظمة وبين أنشطة مواءَمة مع الواقع والخصوصيات المحلية.

٢ – وينبغي أن توضح الوثيقة ٣١م/٤ الطريقة التي ستستجيب بها اليونسكو لهذا المطلب المزدوج. كما ينبغي أن تعلن الأهداف المحددة للمنظمة مع مراعاة أولويات برنامج العمل الدولي، لا سيّما حسبما تحددها المؤتمرات الدولية الكبرى التي تتطرق إلى مجالات اختصاص اليونسكو، وأن تبرز ميزتها النسبية بالقياس إلى سائر مؤسسات المنظومة، ودورها المحدد كمنظمة للتعاون الفكري الدولي. وينبغي لليونسكو في هذا الصدد أن تطبق استراتيجية مستهدفة لإقامة شراكات مع الوكالات الأخرى المتعددة الأطراف، لا سيّما وكالات منظومة الأمم المتحدة، والوكالات الثنائية، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

٣ – وعملا على تيسير مناقشات المجلس التنفيذي، يقترح المدير العام فيما يلي ما يمكن أن يكون بمثابة "قائمة محتويات مشروحة" للوثيقة ٣١م/٤ :

أولا – السياق العالمي

تطور السياق العالمي منذ صياغة الاستراتيجية المتوسطة الأجل الأخيرة (الاتجاهات التي تأكدت أو ازدادت معالمها وضوحا، لا سيّما عملية العولمة ونشوء مجتمع المعلومات وتفاقم ظاهرة الفقر وظهور أخطار جديدة تتهدد الأمن البشري)؛ والاتجاهات الرئيسية المتوقعة للعقد القادم (الوثيقة ١٥٩م ت/٣٩، الفقرات من ١٤ إلى ٢٣)؛ والأخطار الجديدة المحدقة باليونسكو والفرص الجديدة المتاحة لها. والسطور التالية لا تشكل إلا الخطوط الأولية للتحليل المقرر إجراؤه في هذا الصدد.

٤ – لقد باتت العولمة، على الرغم من افتقارها إلى الكثير من التنظيم، سمة متغلغلة في جميع الأنشطة المجتمعية، وليس فقط في المجالات الاقتصادية والمالية. وقد أوجدت العولمة ثروة ورفاها غير مسبوقين، ولكن للبلدان الغنية وللطبقات الغنية من السكان بشكل أساسي، بينما تغاضت عن الفقراء وهمشتهم، يتساوى في ذلك البلدان والأفراد. وكثيرا ما يكون هناك إغفال وعدم اهتمام بتأثير العولمة على مجالات ذات أهمية أساسية بالنسبة لليونسكو. ومن ثمّ يجب على اليونسكو أن تتأهب للتصدي لهذه التحديات وأن

تباشر نشاطها في البيئة العالمية الجديدة بكفاءة متجددة. كما يجب عليها أن تنتهز الفرص للدعوة إلى احترام المعايير والقيم العالمية، ولتمكين الشعوب والأمم الفقيرة وتحسين نوعية حياتهم ورفاههم. ويقتضي واقع التكافل العالمي تبني نهوج متعددة الأطراف وأخلاقية إزاء التحديات البشرية، التي اكتسبت في الوقت الحاضر نطاقا وأبعادا مختلفة. واليونسكو مطالبة بالدفاع عن مجالات التربية والبحث العلمي ونتائجه والثقافة والمعرفة التي كثيرا ما يغفل أمرها، والتي تجتذب بشكل متزايد اهتمام واستثمار القطاع الخاص على الرغم من اندراجها في عداد الملك العام العالمي. ولكن العولمة لديها إمكانية تعهّد ورعاية أنواع غير معروفة حتى الآن من الارتباطات والاتصالات والمشروعات بين الأفراد والشعوب والمجتمعات والثقافات والحضارات، التي يمكن تسخيرها لإيجاد التفاهم والتضامن والسلام على جميع المستويات. والواقع أنه بينما تزداد وطأة العولمة، ينشأ اتجاه يبدو متناقضا في الظاهر نحو التمركز المحلي، ويوفر بدوره فرصا جديدة لمشاركة اليونسكو وتدخلها.

٥ – إن التطورات الباهرة للتكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال، والتحول الحثيث نحو ما اصطلح على تسميته "مجتمع المعلومات"، حيث تشكل المعرفة المحرك الرئيسي لزيادة الإنتاجية الاقتصادية، تشكل تحديا لليونسكو في صميم مهمتها لم يسبق له نظير. وتفتح التطورات الأخيرة، بما تنطوي عليه من تنوع هائل في الدعامات والمضامين والخدمات، آفاقا جديدة كل الجدة أمام التقدم وتبادل المعارف، والتعليم والتدريب، وتعزيز الإبداع والحوار بين الثقافات. ولكن تزايد اتساع "الفجوة الرقمية" بين من يملكون المعلومات ومن لا يملكونها، الذي يؤثر على القدرة على توليد المعرفة عن طريق البحث العلمي، وعلى نقلها بالتعليم والثقافة، وتقاسمها بوسائل الاتصال ونظم المعلومات، يؤدي بحكم الواقع إلى تفاقم اختلال التوازن في مجال التنمية وإلى استبعاد فئات، بل وبلدان بأسرها، من أن تجني فوائد العولمة.

٦ – وفي ظل العولمة، أصبح الفقر حقيقة عالمية صارخة ومتغلغلة بنفس القدر. والواقع أن الفقر يتزايد على صعيد العالم مع تقدم العولمة، فيعمق أوجه التفاوت والانقسامات الموجودة فعلا ويؤدي بذلك إلى الاستبعاد بدلا من التفاعل التشاركي الشامل على جميع المستويات. والواقع أن الفقر يقع على الطرف النقيض من التنمية ويداني الإنكار التام لحقوق الإنسان على نطاق عالمي. وهنا أيضا تطالب اليونسكو بالإسهام بفعالية في الحملة الداعية إلى خفض مستوى الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، وذلك بالعمل في مجالات اختصاصها ومن خلال مجموعة متنوعة من التحالفات الاستراتيجية والشراكات المبتكرة، لا سيما مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية والوكالات الإنمائية الثنائية.

٧ – وإزاء ظاهرتي العولمة والتكافل، وعلى نقيض التقدم الذي أحرز مؤخرا في مجال القانون الدولي وتعزيز المبادئ الديمقراطية، تنشأ الآن عبر الحدود أخطار جديدة تتهدد السلام والأمن (الأخطار البيئية، والأوبئة، والفساد والجريمة المنظمة، والمجابهات الثقافية والإثنية، والأشكال الجديدة، أو الجماعية، من انتهاكات حقوق الإنسان، الخ..)، وتستدعي أن يتخذ المجتمع الدولي، بما فيه اليونسكو، إجراء منسقا لتهيئة الأوضاع لتوفير أمن إنساني حقيقي (اجتماعي وإيكولوجي وثقافي) للسكان.

ثانيا – بيان رسالة اليونسكو

الضرورة الراهنة لصلاحيات اليونسكو، مع وجوب ممارستها في سياق جديد تماما. رسالة تنظيم حول ثلاثة محاور استراتيجية رئيسية؛ وتؤدَّى من خلال عدد من الوظائف المحددة؛ ووفقا لبعض مبادئ العمل الرائدة ومجموعة من القيم المشتركة.

٨ – في هذا السياق السريع التطور، تندرج صلاحيات اليونسكو اليوم أكثر من أي وقت مضى في عداد ضرورات الساعة. فالمطلوب منها هو أن تسهم "عن طريق تعاون أمم العالم" في "بلوغ أهداف السلم الدولي، وتحقيق الصالح المشترك للجنس البشري"، وعليها أن تسعى إلى تعبئة مواردها، وتجديد مناهجها، وتعزيز أنشطتها المتعددة الأطراف، من أجل "المساهمة في صون السلم والأمن بالعمل، عن طريق التربية والعلم والثقافة، على توثيق عرى التعاون بين الأمم". كما يتعين عليها أن تولي عناية خاصة للحد من أوجه اللامساواة، وللسهر على أن تكون التفاعلات المتزايدة بين الشعوب والأفراد والثقافات، التي سهلتها ظاهرة العولمة، موجهة نحو الاعتراف بمبدأين أساسيين لا ينفصمان وإعلاء شأنهما: وهما مبدأ العالمية ومبدأ التنوع.

٩ – وللمرة الأولى في تاريخ البشرية، بدأت ترتسم الأسس اللازمة لقيام نظام عالمي بكل معنى الكلمة (وليس دوليا فحسب)، ومع ذلك فإن هذا النظام لم يهتد بعد – في جوانب عديدة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية – إلى آليات الضبط (أو الضبط الذاتي) التي تستند إلى قيم متفق عليها على صعيد العالم. فمبدأ العالمية الذي تنهض على أساسه منظومة الأمم المتحدة، يستند إلى قيم العدالة والتضامن والمشاطرة والإنصاف واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومبادئ الديمقراطية.

١٠– ويعتبر مبدأ العالمية اليوم الرهان الحقيقي للعولمة، وهذا الرهان يضفي على صلاحيات اليونسكو أهمية متجددة. فظاهرة العولمة تؤدي إلى ظهور وانتشار اقتصاد جديد، ومن ثم إلى شكل جديدٍ من التنظيم الاجتماعي قوامه المعرفة. فما هو السبيل إلى جعل هذه المعرفة، المتداولة في كل مكان والمولّدة للثروات، تعود بالنفع على <u>الجميع</u> بدلا من أن تؤدي، في سياق عام تسوده خصخصة قطاعات مطردة الاتساع من الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى ظهور أشكال جديدة من اللامساواة والاستبعاد والتهميش تتسم بحدة بالغة في بعض الأحيان؟ وما هو السبيل فضلا عن ذلك، في هذا العالم القائم على تبادل المعلومات والمعارف والإشارات والرموز، لتمكين كل فرد من الأفراد من أن يكون طرفا متلقيا وباثّا ومنتجا لتلك المعلومات؟

١١– ولما كان مبدءا العالمية والتنوع متلازمين بحيث لا يمكن تصور أحدهما دون الآخر، فإن على اليونسكو أن تسهم في إعطاء العولمة مغزى وضميرا في آن معا، وذلك عن طريق ما يلي:

- مصاحبة العمليات الجارية فيما يتعلق بالعولمة، في مجالات اختصاصها، وتوجيهها في اتجاه يراعي احترام الأخلاق ومصالح البشرية جمعاء؛
- تشجيع استحداث ردود محلية على هذه العمليات العالمية، مع مراعاة تنوع الاحتياجات والتطلعات والظروف البيئية وأنماط المعيشة والذاتيات والثقافات.

١٢- وتستطيع اليونسكو بالتالي أن تعمل، استنادا إلى ميثاقها التأسيسي وصلاحياتها، وعلى ضوء الاتجاهات العالمية السائدة، على تركيز رسالتها ونحن على مشارف العقد الجديد حول ثلاث مهام مميزة وإن كانت مترابطة، هي:

- استنباط مبادئ وقواعد عالمية، تنهض على قيم مشتركة، بغية الاستجابة للتحديات المستجدة في مجالات التربية والعلوم والثقافة والاتصال، وحماية "الصالح العام المشترك" وتعزيزه؛
- تشجيع التعددية، عن طريق الاعتراف بالتنوع والنهوض به مع احترام حقوق الإنسان؛
- تشجيع التمكين والمشاركة في "مجتمعات المعرفة" الآخذة في النشوء، عن طريق بناء القدرات وتشاطر المعرفة.

١٣- ولكي تضطلع اليونسكو بهذه المهام التي ينبغي أن تكون وثيقة الصلة بجميع أنشطتها ومشروعاتها، وتحصل على الاعتراف اللازم بأنها الوكالة الرائدة في مجالات التربية والعلوم والثقافة والاتصال، عليها أن تعمل بوصفها ما يلي:

- مختبراً للأفكار: على اليونسكو أن تقوم بدور رئيسي فيما يتعلق باستباق أخطر المشكلات التي بدأت تلوح في مجالات اختصاصها وتحديدها على ضوء المبادئ الأخلاقية التي تدافع عنها، ورسم الاستراتيجيات والسياسات الملائمة لمواجهة هذه المشكلات؛
- هيئة تقنينية: ينبغي أن ينظر إلى اليونسكو باعتبارها منتدى مركزيا يسعى إلى توضيح القضايا الأخلاقية والتقنينية والفكرية المطروحة على مجتمع اليوم، وتشجيع التبادل فيما بين التخصصات، والتفاهم المشترك، والعمل – عند الإمكان والحاجة، من أجل إبرام اتفاقات عالمية بشأن هذه القضايا، وتحديد الأهداف، وتعبئة الرأي العام الدولي؛
- مركزاً لتبادل المعلومات: يشمل دور اليونسكو مهام جمع ونقل ونشر المعلومات والمعارف وأفضل الممارسات المتبعة في مجالات اختصاصها؛ وتبيُن الحلول الجديدة واختبارها عن طريق مشروعات رائدة وتقديم توصيات بالسياسات الملائمة استنادا إلى ذلك؛
- هيئة لتنمية القدرات: ينبغي لليونسكو أن تنظم التعاون الدولي لخدمة شركائها، ولا سيما الدول الأعضاء فيها، في بناء القدرات البشرية والمؤسسية في جميع مجالات اختصاصها؛
- عاملاً حفّازاً: على اليونسكو أن تنهض بدورها في حفز التعاون الدولي في مجالات اختصاصها. ولهذا الغرض، عليها أن تسهر على أن تكون الأهداف والمبادئ والأولويات التي تدافع عنها مدرجة في برامج ومشروعات التعاون من أجل التنمية المضطلع بها، ولا سيما على المستويين الإقليمي والوطني. ويتعين عليها بالتالي أن تقيم علاقات شراكة قوية مع الهيئات الإنمائية وأن تسهم بطريقة نشطة في تحديد أطر متكاملة للتعاون، مثل إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (UNDAF) أو استراتيجيات التخفيف من وطأة الفقر (PRSP).

١٤- ولكي تتمكن اليونسكو من أداء مهامها الاستراتيجية الرئيسية والقيام بهذه الوظائف بشكل فعّال، ينبغي أن تسترشد في عملها بالمبادئ التالية:

- التركيز: ينبغي لليونسكو من أجل تعزيز تأثير واستدامة أنشطتها، أن تركز جهودها على مجالات عمل واضحة المعالم تضم أنشطة ذات أولوية وتحظى بموارد ميزانية متزايدة (البرنامج العادي، والموارد الخارجة عن الميزانية) ويحتمل أن تسفر عن أشكال جديدة من التآزر والتكامل مع الأنشطة التي يضطلع بها شركاؤها.

- المرونة: على اليونسكو أن تحتفظ بقدر كافٍ من المرونة لكي تواجه، في مجمل برامجها وأنشطتها، ظهور الرهانات والتحديات الجديدة التي يحتمل أن تقتضي إجراء تعديلات في أنشطتها أو إعادة توجيهها، ولضمان تطويع استراتيجياتها العالمية لمراعاة الخصوصيات والأوضاع المحلية.

- الإبداع والتجديد: تعتبر القدرة على الإبداع والتجديد من الشروط الأساسية لضمان فعالية منظمة تكرس نفسها لاستباق الأحداث وللتعاون الفكري.

- التلاقي والأنشطة المشتركة بين التخصصات: تتسم التحديات المعاصرة بالتعقيد؛ فهي تقع عند نقطة التقاء التخصصات التقليدية وتتطلب تنفيذ استراتيجيات عمل متكاملة ومشتركة بين التخصصات وبين القطاعات.

- التعاون والتشارك: لا يمكن للمنظمة أن تعمل بمفردها؛ فعليها أن تسعى إلى إقامة علاقات تآزر وتكامل بين أنشطتها والأنشطة التي يضطلع بها مجموع شركائها الإقليميين والوطنيين والدوليين، مع الحرص على إبراز خصوصية مساهمتها.

١٥- وأخيرا، على اليونسكو أن تحرص، في جميع أنشطتها ومداخلاتها، على احترام المبادئ العليا المتمثلة في العالمية والتضامن والعدالة والتنوع والتسامح والإنصاف، وعلى تطبيق تلك المبادئ وتعزيزها. وعلى اليونسكو أيضا أن تسعى، في جميع برامجها، إلى الحفاظ على كرامة كل إنسان، ولا سيما النساء والفئات المحرومة، رافعة شعار سيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

١٦- إن هذه المبادئ والقيم تعد من صميم أسباب وجود اليونسكو وجهودها لتحقيق السلام والأمن والتنمية البشرية. فهي تميّز المنظمة عن مشروعات ومبادرات أخرى كثيرة وتمنحها القدرة على أن تقوم، على جميع المستويات، بتشجيع عولمة ذات طابع إنساني ومتحررة من أغلال الفقر.

ثالثا – الأهداف الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧

١٧- سوف يتعلق الأمر بتحديد مجموعة من الأهداف التي يمكن أن تضطلع اليونسكو بالسعي إلى بلوغها أثناء السنوات الست القادمة. وقد صيغت المقترحات التالية وقدمت تبعا لثلاثة محاور استراتيجية توضح معالم رسالة اليونسكو في هذه السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين وتجمع بين تعزيز النزعة العالمية وحماية التنوع وتقاسم المعرفة. وسيقترن تحديد تلك الأهداف ببيان للنتائج المتوقعة من كل منها في

نهاية الفترة قيد البحث، وبمؤشرات (نوعية و/أو كمية) تتيح قياس ما يحرز من تقدم في تحقيق تلك النتائج. وتقدَّم تلك الأهداف في إطار أربعة مجالات اختصاص كبرى للمنظمة هي مجالات التربية والعلم والثقافة والاتصال، علما بأنه من نافلة القول إن تحديدها هو بحكم طبيعته عملية متداخلة الاختصاصات، وإن تحقيقها سيقتضي التعاون بين اثنين أو أكثر من قطاعات الأمانة.

التربية

١٨- تزداد وضوحا باطراد – مع تقدم المجتمعات المعاصرة نحو "مجتمع التعلم" بتأثير من العولمة – المكانة المركزية التي تحتلها التربية في حياة الناس. ذلك أن التغيرات السريعة الجارية في عالم اليوم تقتضي تحصيل معارف ومهارات جديدة طوال الحياة. وتتوافر اليوم فرص تعلم متزايدة خارج جدران المدرسة، وكثير منها يأتي نتيجة للتطورات الثورية في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال. غير أننا نشهد – مع نمو الطلب على التعلم وزيادة تنوع المعروض من فرصه – نشوء فروق لم يسبق لها مثيل في إمكانية تحصيله ونوعيته. ويظل هدف اليونسكو الأساسي في مجال التربية، المتمثل في التوصل إلى احترام الحق في التعليم وإعماله الفعلي على صعيد العالم، ماثلا اليوم أكثر منه في أي وقت مضى. وينبغي للتعليم أن يتيح لكل فرد بدون أي استثناء، ليس فحسب إمكانية تحصيل المعارف والمهارات اللازمة لاندماجه المتناسق في المجتمع على الصعيدين المحلي والعالمي، وإنما أيضا إمكانية إدامة القيم التي تشكل أساس هويته الراسخة. وستتمثل استجابة المنظمة لرسالتها *العالية النطاق* في صياغة معايير ومبادئ تستهدف تمكين الجميع من الحصول على تعليم جيد (وعلى التعليم الأساسي بوجه خاص) في سياق "تسويق" المنتجات التعليمية وفي السياق الأوسع لحلحلة قيود النظم التعليمية. وينبغي للمنظمة أن تتأهب للدفاع عن الخدمات التعليمية باعتبارها سلعة من نوع خاص ينطوي على عدد من القيم ومن ثم لا ينبغي إخضاعها لقوانين السوق وحدها. كذلك ينبغي لها أن تكافح النزوع إلى توحيد نمط المناهج الدراسية وإفقارها، وذلك بالعمل في آن معا على تعزيز *تنوع* العناصر الثقافية واللغوية الداخلة في مضامين التعليم وعلى تعزيز المواقف والقيم المشتركة (حقوق الإنسان، التسامح، المواطنية، الخ) بغية تيسير بلوغ هدف "العيش معا". وعلى المنظمة أخيرا أن تشجع وتطور *تقاسم المعرفة*، وذلك بنشر أفضل الممارسات والأفكار التجديدية، وبوضع التكنولوجيات الجديدة في خدمة الفئات الأشد حرمانا، وبالانفتاح على الأطراف الفاعلة الجديدة في المجال التعليمي.

١٩- تعزيز التعليم باعتباره واحدا من الحقوق الأساسية وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

- تيسير تطبيق أكثر فعالية للصكوك التقنينية الموجودة بشأن الحق في التعليم، – الاتفاقيات والإعلانات والتوصيات – والتي اعتمدت على امتداد الخمسين سنة الأخيرة، والعمل على إعداد إعلان عالمي موحد عن الحق في التعليم، بغية مواجهة التحديات التي يطرحها مجتمع المعرفة الآخذ في النشوء؛

- دعم صياغة السياسات والخطط، وكذلك الصكوك القانونية اللازمة لتعزيز التحاق الجميع بالتعليم الأساسي، على سبيل متابعة المنتدى العالمي للتعليم في داكار، وإعداد مؤشرات وإجراءات مقننة لرصد ما يحرز من تقدم في إتاحة فرص الالتحاق بالتعليم للجميع باعتبار ذلك مصلحة مشتركة؛

- توسيع نطاق أشكال التعليم والتدريب النظامي واللانظامي وغير النظامي على جميع المستويات (بما في ذلك التعليم المفتوح والتعليم عن بعد وغير ذلك من النظم البديلة لتقديم الخدمات التعليمية) مما يوفر للجميع فرص تعلم "في شتى مناحي الحياة" و"مدى الحياة"، مع إيلاء اهتمام خاص لتشجيع الاستخدام المعزز والمناسب لتكنولوجيات المعلومات والاتصال الجديدة، والمشاركة النشطة في توفير التعليم من جانب الهيئات المحلية والمنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص؛

- تيسير انتقال الطلبة والمعلمين فيما بين معاهد التعليم من خلال تعزيز إبرام اتفاقات إقليمية ودولية بشأن الاعتراف بتعادل الشهادات الممنوحة في البلدان المعنية.

٢٠- تحسين نوعية التعليم من خلال تنويع المضامين والأساليب وتعزيز القيم المشتركة على صعيد العالم

- تنويع المضامين وتجديد الأساليب التربوية – بدءا من التعليم الأساسي وحتى المستويات العليا من التعليم نظاميا كان أم غير نظامي – بغية جعلها متوائمة مع الأسيقة المحددة ومع احتياجات الدارسين وتطلعاتهم؛

- تعزيز البحث والتطوير في مجال المؤشرات والمبادئ الرائدة المنهجية اللازمة لتقييم حصيلة التعلم ولضمان النوعية وقياس تعادلاتها (منح الشهادات للطلبة والمعلمين وانتقالهم فيما بين نظم التعليمين النظامي وغير النظامي)؛

- تضمين مختلف مواد المناهج الدراسية، في التعليمين النظامي وغير النظامي، معارف ومهارات عملية تسهم في تحسين نوعية الحياة (من ذلك مثلا حماية البيئة، والتعليم الوقائي من إساءة استعمال المخدرات ومن عدوى الهيف/الإيدز، والمهارات المهنية والفنية)، مع إيلاء اهتمام خاص للربط بين المعارف والممارسات التقليدية ونظيرتها الحديثة – بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصال الجديدة؛

- إعادة توجيه سياسات التعليم، النظامي وغير النظامي، وأساليبه ومضامينه، وتشجيع مبادرات وسائط الإعلام الرامية إلى تشجيع قيم وممارسات ثقافة السلام (حقوق الإنسان، الديمقراطية، التسامح واللاعنف، تفاهم الثقافات)، وتيسير جهود التدرّب على "العيش معا" في مجتمعات تعددية وآخذة في التكافل المتزايد باطراد.

٢١- تعزيز ونشر وتقاسم المعلومات وأفضل الممارسات وتشجيع الحوار بشأن السياسات بين الأطراف الفاعلة "التقليدية" في مجال التعليم وبين نظرائهم "الجدد"

- توسيع وتعزيز نشر وتبادل المعلومات والمعارف (أفضل الممارسات، والخبرات المتخصصة، والأساليب والمواد والعمليات التجديدية، من خلال قواعد البيانات، والشبكات الالكترونية، والبرامج الإقليمية)، مع زيادة التركيز على ما تنتجه منها الأطراف الفاعلة "الجدد" في مجال التعليم (مثل المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الطوعية والمجتمعية والقطاع الخاص)؛ وعلى ما هو ذو صلة بالاستخدام الكفء والفعال من حيث التكاليف لتكنولوجيات المعلومات والاتصال الجديدة (التعليم المفتوح والتعليم عن بعد في السياقات النظامية واللانظامية وغير النظامية)؛ وعلى ما هو موجه نحو توفير فرص الالتحاق بالتعليم الأساسي لصالح الجماعات المهمشة والمستبعدة، وفرص محو أمية الكبار وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة؛

- العمل على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني على تشجيع المزيد من الحوار بشأن السياسات بين الأطراف الفاعلة "التقليدية" و"الجديدة" في مجال التعليم بغية تطوير العمل المتكافل لصالح تنويع المضامين وأساليب التدريس/التعلُّم، وتوسيع فرص الالتحاق بالتعليم على كافة مستوياته وبشتى أشكاله؛ وينبغي أن تستهدف الجهود بنوع خاص البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان وأقل البلدان نموا والبلدان المارة بمرحلة انتقال أو التي تعاني من ظروف الطوارئ، كما ينبغي أن تشارك فيها المنظمات والوكالات الثنائية ومتعددة الأطراف، وسلطات التعليم الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائط الإعلام، ومختلف الأطراف الفاعلة المحلية في مجال التعليم؛

- إنشاء آليات لتعزيز تعبئة المزيد من الموارد المالية الخارجية من أجل التعليم، وبخاصة التعليم الأساسي، واقتراح استراتيجيات تجديدية لهذه الغاية حسبما يدعو إليه إطار عمل داكار.

العلوم

٢٢- تترابط على نحو وثيق فيما بينها ضروب التقدم التي أحرزت في مجالات العلم والتكنولوجيا والتنمية الاجتماعية الاقتصادية. ففي العقود الأخيرة عاد التقدم الهائل الذي تحقق في شتى مجالات العلم، إضافة إلى التطورات الثورية في تكنولوجيات المعلومات والاتصال الجديدة، عاد بنفع عظيم على البشرية في جوانب كثيرة. غير أن توزيع ثمار هذا التقدم وتلك التطورات جاء مفتقراً إلى التساوي فضلاً عن أن تأثير العولمة السريعة كان من شأنه توسيع "الثغرات" الموجودة بين من يمتلكون سبل الانتفاع الفعلي بضروب التقدم العلمي وبين من لا يمتلكون تلك السبل. وترتب على ذلك اشتداد وطأة الفقر الراهنة وتفاقم حدة اختلالات التوازن الاجتماعي والاستبعاد، كما ترتب عليه تدهور حالة البيئة، واستغلال للموارد الطبيعية يفتقر إلى الاستدامة، وانعدام الأمن في توفير الغذاء والماء والطاقة، وإنكار لحقوق الإنسان الأساسية، وظهور أمراض وتوترات وصراعات جديدة. وقد أبرز مؤتمر العلوم العالمي (بودابست، ١٩٩٩)، الذي ناقش العلاقات المتبادلة بين العلم والمجتمع، الحاجة إلى إقرار معايير أخلاقية يسترشد بها في بذل

الجهود العلمية وإحداث التغيرات الاجتماعية. ودعا المؤتمر إلى التزام جديد بوضع جميع العلوم (العلوم الأساسية والعلوم الهندسية إضافة إلى العلوم الاجتماعية والإنسانية) في خدمة سلام دائم وتنمية مستديمة في إطار مؤات ذي طابع ديمقراطي مطرد الوضوح. ولتعزيز المتابعة الفعالة لتوصية المؤتمر من جانب الدول الأعضاء وغيرها ممن يهمهم الأمر، يقترح السعي إلى بلوغ الأهداف التالية.

٢٣- تعزيز المبادئ والمعايير الأخلاقية التي يسترشد بها في تحقيق التنمية العلمية والتحول الاجتماعي

- تعزيز ورصد احترام حقوق الإنسان في مجالات اختصاص اليونسكو بتوسيع نطاق الفهم عن طريق نشر المعلومات بين متخذي القرارات وقادة الفكر؛ وتطوير آلية مؤسسية لرصد إعمال حقوق الإنسان وانتهاكاتها المحتملة؛ وإقامة صلات تعاونية مع المؤسسات والهيئات المهنية والمنظمات غير الحكومية المشاركة بنشاط في إجراء البحوث حول حقوق الإنسان وفي تعزيز تلك الحقوق، ولا سيما في أوساط الجماعات الفقيرة والمستبعدة (والنساء أولاً وقبل كل شيء)؛

- تكثيف المبادلات وإعمال الفكر بين العلماء والمفكرين والحكومات وممثلي المجتمع المدني (بما في ذلك القطاع الخاص)، وفيما بين أولئك وهؤلاء، بشأن الدور الاستراتيجي للعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية، وبشأن المتضمنات الأخلاقية للتنمية العلمية والتكنولوجية في المجالات ذات الاهتمام المشترك (ومن بينها علوم الحياة والتكنولوجيا الأحيائية، موارد المياه العذبة، الطاقة، بيئة الفضاء الخارجي، مجتمع المعلومات)؛

- تعزيز التفكّر في متضمنات نظام لحقوق الملكية الفكرية (بالتعاون مع الويبو ومنظمة التجارة العالمية وغيرهما من الوكالات وممن يهمهم الأمر) بهدف حماية المعلومات العلمية المندرجة في عداد الملك العام وتيسير نقل المعارف التي يسفر عنها اكتشاف تحقق في القطاع الخاص إلى المعلومات المدرجة في عداد الملك العام.

٢٤- تحسين الأمن البشري بكفالة إدارة أفضل للبيئة ولإحداث التغيّر الاجتماعي

- تعزيز استخدام مستديم وإدارة مستديمة للموارد الطبيعية ولا سيما:

– دعم الآليات والقدرات اللازمة لإجراء مشاهدات للبيئة وبحوث بشأنها بهدف التنبؤ بما يجد من تطورات/تغيّرات في الظواهر الطبيعية وتحسين فهم تأثير الأنشطة البشرية على البيئة؛

– توفير أساس علمي لاتخاذ القرارات بهدف تعزيز الأمن البيئي للبشر (من ذلك أمن المياه وأمن الطاقة، والحفاظ على التنوع الأحيائي وعلى موارد المحيطات، وإدارة النظم الإيكولوجية الهشة – الساحلية والجزرية الصغيرة، والتأهب لوقوع الكوارث والتخفيف من وطأة أضرارها) ومنع الصراعات المحتملة ذات الصلة باستخدام الموارد الطبيعية؛

– تحسين مساهمة نظم معرفية أخرى (مثل النظم المعرفية المحلية والمتوافرة للأهالي الأصليين) في الاستخدام المستديم والإدارة المستديمة للموارد الطبيعية، ولهذه الغاية إقامة روابط مناسبة وتآزر مناسب بين العلم الحديث والمعارف التقليدية؛

- تحسين صياغة سياسات التغيّر الاجتماعي عن طريق:

– تعزيز البحوث المقارنة والمشتركة بين التخصصات بشأن المسائل الإنمائية الحساسة من أجل إعلام مقرري السياسات ومنفذيها مع إشراك جميع من يهمهم الأمر؛

– تحسين فهم الروابط بين إجراء البحوث وصياغة السياسات؛

– إعداد مؤشرات للتنمية الاجتماعية ومبادئ رائدة منهجية لتقييم التقدم في الحد من انتشار الفقر والاستبعاد؛

– تعزيز مشاركة أشد الفئات حرماناً في اتخاذ القرارات من خلال أنشطة تجديدية رائدة تستهدف التغيّر الاجتماعي؛

- المساهمة في تنمية أمن بشري ينهض على أساس مبادئ يعترف بها الجميع، وذلك بتحسين فهم مختلف أبعاد ذلك الأمن وما بينها من علاقات متبادلة، وبتشجيع نشر الأشكال التقليدية أو التجديدية (وتعني هذه الأخيرة استغلال موارد المعارف العلمية والتكنولوجية) لمنع النزاعات وفضها؛ وبرفع شأن مشاركة الأهالي في تطبيق تلك الأشكال.

٢٥- تحسين القدرات على المشاركة في "مجتمعات المعرفة" الآخذة في النشوء

- تشجيع صياغة وتنفيذ سياسات العلوم الطبيعية والتكنولوجيا بمشاركة من جانب جميع من يهمهم الأمر (بما في ذلك القطاع الخاص) والجمهور عامة بهدف دعم القدرات الوطنية، البشرية والمؤسسية، في مجال العلم والتكنولوجيا؛ وفي هذا السياق، تشجيع البرامج التعاونية التجديدية على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛

- دعم وتنويع تعليم العلوم والتكنولوجيا – النظامي وغير النظامي – على كافة المستويات، ورعاية فهم الجمهور للعلم والتكنولوجيا بغية تحسين قدرة السكان على مواجهة التحديات التي يطرحها المجتمع الحديث؛

- دعم وتوسيع نطاق التعاون الدولي والإقليمي وتقاسم المعارف في جميع فروع العلم، وذلك من خلال إقامة الشبكات والترتيبات المؤسسية (مع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ومعاهد البحوث والتربية ومجالس العلوم الوطنية)، وتوفير فرص التدريب العالي في مواد دراسية مختارة، وتقديم الخدمات الوثائقية والمرجعية؛

- تطوير أدوات جديدة لتحسين فهم العالم المعاصر، وذلك بتشجيع دراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية حول التغيّرات الجارية في أساليب التفكير والعمل والعيش؛ وبصياغة مؤشرات جديدة تعزيزاً لجهود تحليل العمليات الجاري في مجالات اختصاص المنظمة؛ وبإعطاء دفعة للنقاش الاستشرافي الدائر حول المسائل التي لا تُتَناول بعد إلا على نطاق ضيق؛ وبنشر تقرير عالمي لليونسكو يصدر كل عامين وتعالج فيه إحدى هذه المسائل.

الثقافة

٢٦- يتأثر المجال الثقافي تأثراً عميقاً بما يجدّ من تطورات على العالم المعاصر. ففي الوقت الذي تتيح فيه عملية العولمة وتطوير أدوات اتصال جديدة معرفة متبادلة أفضل فيما بين الشعوب وتفتح آفاقاً جديدة للتعبير والإبداع والتفاعل والتبادل والتجديد، تحمل في طياتها أيضاً بذور توحيد الأنماط الثقافية والإفقار الثقافي، شأنها في ذلك شأن تسويق التراث الثقافي والسلع والخدمات الثقافية. والانطواء على الذات، والتعصب، ورهاب الأجانب، ما زالت تشكل أخطاراً ماثلة حقاً. واليونسكو، بوصفها المنظمة الوحيدة بين منظمات الأمم المتحدة التي أسندت إليها صلاحيات في مجال الثقافة، تضطلع بمسؤولية بالغة الأهمية في هذا الصدد، فينبغي لها أن تعزز رسالتها العالمية النطاق من خلال مبادرة تقنينية شجاعة، ولا سيما في مجال التراث المادي وغير المادي، تستهدف أساساً حماية التنوع وتعزيز التعددية والحوار بين الثقافات بغية إتاحة تنمية اقتصادية واجتماعية تضم البعد الثقافي وتنهض على أساس تشاطر المعارف التزاماً بتوصيات مؤتمر ستكهولم.

٢٧- **تشجيع إعداد وتطبيق صكوك تقنينية في المجال الثقافي**

- مد نطاق وتحسين تطبيق اتفاقية التراث العالمي الثقافي والطبيعي؛
- تعزيز حماية بنود التراث التي تتهددها بأخطار حقيقية تطورات العالم المعاصر، وذلك خاصة بإعداد صكوك تستهدف العمل على إنقاذ التراث الشفهي وغير المادي والتراث المغمور بالمياه، وبدعم التعاون الدولي في مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية؛
- إعداد وتنفيذ استراتيجية عالمية للإعلام والتوعية بشأن حماية التراث الثقافي؛
- حماية الإبداع المعاصر بالعمل على تحسين وضع الفنان وظروف معيشته وعمله واحترام حقوق المؤلف.

٢٨- **حماية التنوع وتشجيع التعددية والحوار بين الثقافات**

- تعزيز الاستراتيجيات والسياسات المتكاملة لإنقاذ وإحياء التراث غير المادي بهدف ضمان جمع وتسجيل ونقل ونشر أهم عناصر ذلك التراث؛
- إحراز تقدم في إعداد استراتيجيات وسياسات ثقافية قادرة على رفع شأن التنوع وتعزيز الحق في التثقف والمشاركة في النشاط الثقافي (من ذلك مثلا: السياسات اللغوية؛ الاعتراف بالوضع الخاص للممتلكات والخدمات الثقافية؛ تطوير الدور التعليمي للمتاحف)؛
- الوقوف على كنه العمليات، تاريخية كانت أم معاصرة، التي تيسر التفاعل والتلاقي بين الثقافات؛ وتشجيع هذه العمليات من خلال مشروعات لإنقاذ التراث وأخرى تنفذ في إطار عدة ثقافات بهدف تنمية الوعي بجمعها في آن معا بين الانتماء المشترك والتعددية.

٢٨- تحسين الروابط بين الثقافة والتنمية من خلال بناء القدرات وتشاطر المعارف

- تأييد ونشر السياسات والاستراتيجيات والممارسات الثقافية التي تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجالات من بينها الصناعات الثقافية والحرفية، والسياحة ثقافية كانت أم إيكولوجية؛ ولهذه الغاية، توطيد الروابط بين السياسات التربوية والسياسات الثقافية؛

- دعم وتحسين القدرات الوطنية والإقليمية في مجال تدريب مختلف فئات العاملين في مجال التنمية الثقافية؛

- تشجيع نشر وتبادل وتشاطر المعلومات في المجال الثقافي، مع الاستعانة بدعامات تقليدية وأخرى حديثة (تكنولوجيات المعلومات والاتصال الجديدة).

المعلومات والاتصال

٢٩- إن التطورات السريعة التي تشهدها التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال،وما يترتب عليها من آثار لا سيما في مجالات التربية والعلم والثقافة والاتصال،أصبحت تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وبطرق مختلفة جدا، على كافة المجتمعات والبلدان والجماعات والأفراد. وفيما يخص اليونسكو فإن احتمال اتساع الفجوة في وسائل المعلوماتية، التي تفصل، على مستوى البلدان وداخل البلد الواحد، بين من يملكون المعلومات ومن يفتقرون إليها؛ والقضايا التي تطرحها العولمة، سواء من حيث إمكانيات الحصول على المعلومات أو صون التنوع الثقافي أو الغايات التي يرمي إليها مجتمع المعلومات؛ والسيطرة المتزايدة للقطاع الخاص في مجال الصناعة المتعلقة بالاتصالات السلكية واللاسلكية وبالمعلوماتية وفي أوساط الجهات التي توفر المضامين في هذا المجال – بما في ذلك وسائل الإعلام – تمثل كلها تحديات كبيرة يتعين التصدي لها في السنوات القادمة. وينبغي أن يتركز عمل المنظمة في هذا المجال على ثلاثة مستويات متميزة، ولكنها متكافلة، وهي: (١) الجوانب الأخلاقية والقانونية، (٢) "المضامين" والتطبيقات في مجالات اختصاص المنظمة، (٣) "الأدوات" وإمكانية الانتفاع بها. وينبغي أن يكون البرنامج الدولي الحكومي الجديد "المعلومات للجميع" هو الإطار الذي يضطلع فيه بهذا النشاط.

٣٠- تشجيع التبادل الحر للأفكار والانتفاع العام بالمعلومات

- تعزيز حرية التعبير والدفاع عنها باعتبارها حقا من حقوق الإنسان الأساسية، ولازمتها الطبيعية المتمثلة في حرية الصحافة، وكذلك استقلالية وسائل الإعلام؛ وتوعية الجمهور وأصحاب القرار والقيام بعمل تقنيني وأنشطة ميدانية في هذا المجال؛

- تحديد الشروط اللازمة للتطبيق الكامل، على الصعيدين الوطني والدولي، للمبادئ الأخلاقية والقانونية العامة في استخدام التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال، لا سيما بالنظر الى المسائل المتعلقة بحقوق المؤلف، والانتفاع المشروع، واحترام الحياة الشخصية، وشرعية أوجه استخدام المجال السيبرني؛

- حماية المعلومات المندرجة في الملك العام وتوسيع نطاقها، سواء منها المعلومات التي يمكن الحصول عليها بالاتصال المباشر أو غير المباشر، وذلك بعدة وسائل من بينها ما يلي: إعداد أحكام تشريعية؛ وصون المصنفات المندرجة في هذا "الملك العام العالمي" وتحويلها رقميا ونشرها على نطاق واسع؛ وقيام اليونسكو بإنشاء "بوابة عامة" تتيح الوصول إلى المعلومات في مجالات اختصاصها؛ وإعداد مبادئ للعمل في مجال إدارة شؤون الحكم بالوسائل الإلكترونية في ظل العولمة.

٣١- تشجيع التعبير عن التعددية والتنوع الثقافي في وسائل الإعلام وفي الشبكات العالمية للمعلومات

- إعداد استراتيجيات لتشجيع إنتاج وصون ونشر مضامين منوعة، سواء منها المضامين التعليمية أو العلمية (المعارف التقليدية) أو الثقافية (جميع أشكال التعبير الفني؛ وتراث المحفوظات والوثائق؛ والمنتجات السمعية البصرية)؛ والعمل لهذا الغرض على النهوض بمرافق الإذاعة والتلفزيون العامة وتيسير اعتماد وتطبيق مبادئ للعمل من أجل تأمين استخدام التعددية اللغوية، وإنتاج ونشر مضامين محلية، وتعميم الانتفاع بالمجال السيبرني؛

- العمل، في إطار من التعاون بين المؤسسات والشراكة الموسعة مع مؤسسات متعددة الأطراف (مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الدولي للاتصالات والبنك الدولي ...) ومع المنظمات الدولية الحكومية الإقليمية، وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية، على تشجيع مبادرات رائدة لمواءمة التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال واستخدامها لأغراض تربوية (مثل التعليم عن بعد) وعلمية (مثل نظم المعارف المحلية، والنشر العلمي، والمختبرات الافتراضية) وثقافية (مثل صون التراث المكتوب والشفهي) ولأغراض الاتصال (مثل المراكز متعددة الأغراض للانتفاع عن بعد بالمعلومات في المجتمعات المحلية، وهي مراكز تجمع بين وسائل الاتصال "التقليدية" والتكنولوجيات الجديدة).

٣٢- سد الفجوة في مجال الاتصال والمعلومات

- تشجيع صياغة سياسات واستراتيجيات في مجال المعلومات والاتصال على الصعيدين الإقليمي والوطني، لا سيما في البلدان النامية، مع التركيز على تنمية الموارد البشرية والقدرات اللازمة لعصر المعلومات (مثل تدريب جماعات المهنيين وتنمية القدرات المؤسسية على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال لأغراض تنمية المجتمعات)؛

- إعداد وسائل منهجية ومبادئ وتوجيهات لإنتاج المعلومات وحفظها وتخزينها ونشرها، بهدف زيادة التعاون والمبادلات (شبكات المعلوماتية)؛

- توسيع نطاق الانتفاع بالمعلومات (عن طريق المكتبات ودور المحفوظات ومراكز التوثيق ومراكز الانتفاع بالمعلومات عن بعد في المجتمعات المحلية)؛ وتطوير وسائل الاتصال (لا سيما محطات إذاعة المجتمع المحلي) لصالح الجماعات السكانية التي تكون في أكثر الأحيان محرومة من

الانتفاع بهذه الوسائل (النساء والشباب) و/أو تعيش في أوضاع خاصة (مناطق ريفية وحضرية محرومة، مناطق نزاعات)؛

- العمل، من خلال شراكات مع منظمات دولية للإذاعة والتلفزيون، على تطوير إنتاج المواد السمعية البصرية في البلدان النامية و/أو البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وتحسين نوعية البرامج التلفزيونية الموجهة إلى الأطفال ومكافحة بث مشاهد العنف على الشاشة، لا سيما عن طريق تعزيز المرافق العامة للإذاعة والتلفزيون.

٣٣- وبالإضافة إلى ذلك، ووفقا للاقتراحات التي قدمت إلى المجلس التنفيذي في دورته التاسعة والخمسين بعد المائة (تقرير المدير العام عن عملية الإصلاح، الوثيقة ١٥٩م ت/٥، الفقرات من ٩٣ إلى ٩٦) – وهي اقتراحات حظيت بتأييد واسع النطاق من الدول الأعضاء أثناء عملية المشاورة – فإنه يقترح، بالنسبة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧، اعتماد موضوعين مستعرضين جرى اختيارهما بالنظر إلى ما يتسمان به من درجة عالية من الأولوية ومن الأهمية في ظل الأوضاع الراهنة، وهما موضوعان تتطلب معالجتهما الاستعانة بمجموعة متنوعة جدا من النهوج والفروع العلمية والكفاءات. والموضوعان اللذان يقترح إدراجهما في الاستراتيجية المتوسطة الأجل القادمة هما:

- مكافحة الفقر، ولا سيما الفقر المدقع؛

- إسهام التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال في تطوير التعليم والعلوم والثقافة، وفي بناء مجتمع المعرفة.

٣٤- وستعرض في الوثيقة م/٤ استراتيجية متكاملة، على غرار الاستراتيجية المعروضة في الوثيقة ١٦٠م ت/١٣ (استراتيجية اليونسكو بشأن التنمية والقضاء على الفقر). وستؤدي هذه الاستراتيجية، في الوثيقة م/٥ إلى تنفيذ عدد من المشروعات المشتركة بين القطاعات، ترمي إلى إيجاد حلول عملية، وتكون مركزة على الاضطلاع بأنشطة على الصعيد الإقليمي أو دون الإقليمي بصورة رئيسية، مع تحديد جيد لأهدافها وللنتائج التي يتعين تحقيقها ووضع إطار زمني محدود لتنفيذها. وستدرج عناصر للتقييم في عملية تصميم المشروعات ذاتها.

٣٥- وتتمثل أهمية هذا الإجراء في أنه سيتيح ما يلي:

- تعزيز النهج الجامع بين التخصصات والمشترك بين القطاعات؛

- تعبئة كافة قطاعات المنظمة للاضطلاع بمجموعة من المهام المحددة بصورة مشتركة؛

- تسليط المزيد من الضوء على إسهام اليونسكو في تحقيق أهداف مشتركة لجميع المنظمات في منظومة الأمم المتحدة.

الفئات ذات الأولوية

٣٦- تتضمن الاستراتيجية المتوسطة الأجل الحالية أربع فئات ذات أولوية – النساء والشباب وافريقيا وأقل البلدان نموا – باعتبارها فئات يستهدفها عمل المنظمة خلال الفترة السداسية ١٩٩٦-٢٠٠١. وقد تمّ اتخاذ عدد من التدابير بهذا الشأن، من بينها إدراج مشروعات خاصة لصالح الفئات المذكورة بحيث تتجلى هذه الأولوية عمليا في برامج اليونسكو. وخلال عملية المشاورة، رأت أغلبية الدول الأعضاء أنه لا ينبغي لليونسكو الإبقاء على مبدأ الفئات ذات الأولوية في الاستراتيجية المتوسطة الأجل التالية.

٣٧- ورئي أنه ينبغي، بدلا من ذلك، إعطاء الأولوية لتلبية الاحتياجات الخاصة والملحة للفئات المهمشة والمستبعدة، وذلك كجزء أساسي في كافة أنشطة برنامج المنظمة. وهذا التوجه لا يعني بأي حال التقليل من الأهمية التي تتسم بها الموضوعات المتصلة بالشباب، أو بالمساواة بين الجنسين والاهتمام بقضاياهما بوجه عام، أو بأقل البلدان نموا، أو بافريقيا. بل بالعكس من ذلك، فإن من شأنه أن يمكّن المنظمة من تقديم إسهام أكثر فعالية من خلال تركيز أنشطتها لصالح المهمّشين والمستبعدين من الشباب والنساء (أطفال الشوارع، والجماعات الضعيفة، وسكان الأرياف، والمهجّرين، والأقليات ...) في جميع البلدان، لا سيّما في بعض البلدان النامية وأقل البلدان نموا حيث تكون احتياجات هذه الفئات أكثر حدة وأشد إلحاحا في مجالات اختصاص اليونسكو. وهذا النهج من شأنه أيضا أن ييسر تعبئة الدعم على الصعيدين الدولي والوطني في إطار المبادرات الجديدة المضطلع بها حاليا في جميع أنحاء العالم من أجل مكافحة الفقر. بيد أن الجهود المبذولة حتى الآن لمراعاة آراء واهتمامات النساء والشباب في جميع مراحل البرمجة في اليونسكو ولتعزيز إسهامهم في عمل المنظمة ستتواصل بكل قوة.

٣٨- وفي إطار هذا التوجه، المتمثل في تركيز الجهود على أهداف محددة بشكل واضح، يُقترح تحديد عدد صغير من البلدان (مثل نيجيريا وكمبوديا وهاييتي، وكذلك فلسطين) أو مجموعات من البلدان (مثل بلدان البلقان، أو بلدان القوقاز، أو شبه الجزيرة الكورية) لكي تبذل المنظمة بشأنها جهودا معززة ومنسقة خلال فترة معينة. ويتعلق الأمر هنا ببلدان أو مناطق فرعية، تمر بمرحلة انتقالية في أوضاع ما قبل النزاع أو بعده، وحيث يمكن الاضطلاع بأنشطة رائدة من شأنها أن تسفر عن نتائج ملموسة في إطار السعي إلى إقامة ثقافة حقيقية للسلام. ويمكن إعادة النظر في اختيار هذه البلدان، تبعا لتطور الأوضاع، وذلك بمناسبة المراجعة الدورية للخطة المتوسطة الأجل.

رابعا – معالم طريق للمنظمة

- **السعي إلى تحقيق الامتياز**

٣٩- إن اليونسكو وكالة متخصصة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وهذا التخصص، مع ما ينطوي عليه بطبيعته من تنظيم للتعاون الفكري ذي المنحى الأخلاقي، هو ما يشكل خصوصية المنظمة ويمدها بالكثير من مقومات مزيتها النسبية. ولن يمكن لليونسكو أن تدّعي القيادة في مجالات التربية والعلم والثقافة والاتصال إلا بقدر ما تتسم به من امتياز. ولكي تستعيد اليونسكو مرجعيتها ومصداقيتها، فإنها ينبغي أن تنظم شؤونها لتصبح بؤرة لتشخيص وجمع ومعالجة ونشر أفضل المعارف والخبرات المتوافرة في شتى

مجالات اختصاصها. لذلك، فإنها ينبغي أن تظل في علاقة تبادل دائم مع القوى الفاعلة في الأوساط الفكرية والعلمية وأوساط المهنيين المختصين وأرقى مراكز الخبرة في العالم. كما أن أساس امتيازها سيكمن أيضاً في قدرتها على الاضطلاع على نحو مجد وفعال وسريع بتعبئة الخبرات المتوافرة على الصعيدين المحلي والدولي من أجل إيجاد حلول ملائمة وتجديدية في ميادين النشاط العملي. وبالتالي فإن على اليونسكو أن تكون بمثابة "وسيط لتداول المعرفة" من أجل تجديد ونشر الأفكار والمبادئ والمعايير التي تدافع عنها في سياق أداء مهمتها. وسيتم تحقيق ذلك عن طريق جملة أمور من بينها حشد موظفين ذوي مستوى رفيع، واعتماد برنامج لتدريب الموظفين وتعزيز مهاراتهم، وتطبيق طرائق تجديدية لتأمين دفق أحدث الأفكار والكفاءات والإسهامات الجوهرية التي تقدمها شخصيات بارزة وخبراء كبار في مجالات شتى.

- **تعزيز الجمع بين التخصصات**

٤٠- إن اتساع نطاق مجالات اختصاص المنظمة، وهو ما كان يعتبر لوقت طويل بمثابة مصدر ضعف، قد يصبح مصدراً للقوة في عصر يستدعي فيه تعقيد المشكلات والتحديات المعاصرة تطوير كفاءات جامعة للتخصصات. فقد بات ينبغي الكف عن مجرد إعلان العزم في أحيان كثيرة جداً، والاستعاضة عن ذلك بالربط بين الكفاءات للاهتمام بموضوعات واستراتيجيات ومشروعات واضحة التحديد. وستُستغل فترة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، للقيام بما يلي: إقامة شبكات داخلية لتبادل المعارف تستند إلى الحفز الفردي؛ وتشكيل أفرقة مشتركة بين القطاعات لتوجيه تنفيذ مشروعات؛ وإيفاد بعثات متعددة التخصصات لمساعدة الدول الأعضاء على التحضير لعمليات مختلفة للبرمجة يُضطلع بها في إطار منظومة الأمم المتحدة (إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (UNDAF)، مرفق التمويل التعويضي (CFF)، الوثائق الاستراتيجية للقضاء على الفقر (PRSP) ...). ومن المفترض أن يسهم في رفد هذه الجهود تطوير عادات للعمل على أساس شبكي بالاستعانة بالتكنولوجيات الجديدة، وتجديد معايير تقييم الأداء مع مراعاة مدى المشاركة على نحو نشيط في شبكات أصحاب الكفاءات وفي أفرقة متعددة التخصصات، وإنشاء وحدات خاصة بعدة قطاعات لتعمل على أساس اللامركزية.

- **تعزيز امتدادية نشاط اليونسكو**

٤١- سيجري تعزيز نقل تنفيذ الأنشطة من المقر إلى الميدان على أساس اللامركزية، وذلك بغية توسيع نطاق امتدادية نشاط المنظمة ليشمل الأطراف المؤسسية التي تتعامل معها، وتحسين دمج الاستراتيجيات والحلول العالمية بالعمل الذي يجري على الصعيد القطري لدعم الأهداف الإنمائية الوطنية. وستكون قدرة اليونسكو على تقديم المشورة السديدة والخدمات والمواد الملائمة، وتلبية الاحتياجات والتأثير على الأوضاع في الدول الأعضاء، وإشراك أصحاب الشأن في العمل، دليلاً على سرعة حركة المنظمة وفعاليتها وجدواها (انظر الاقتراحات الواردة في الوثيقتين ١٥٩م ت/٥ و ١٦٠م ت/٦، الجزء الثالث).

- **توسيع الشراكات والتحالفات**

٤٢- نظرا لضخامة الاحتياجات والتطلعات ومحدودية الوسائل المتاحة للمنظمة، فإنها ينبغي أن تختار عدداً من مجالات العمل ذات الأولوية لتبذل فيها كل ما في وسعها للاضطلاع بدور قيادي وأن تكتفي، فيما عدا ذلك، بالمشاركة في بعض البرامج الأوسع نطاقاً التي تنفذ بالتعاون مع شركاء، وحتى بدفع من هؤلاء الشركاء في بعض الحالات. بيد أن هذا التشاطر في أداء المهام يقتضي وجود اتفاقات مسبقة والسعي بصورة منتظمة إلى صيغ لمضافرة الجهود وتكاملها. إلا أن هذا لا يعفي اليونسكو من أي من مسؤولياتها في مجمل مجالات اختصاصها ويفرض عليها تأمين حضورها عن طريق الشركاء، وذلك حتى في المجالات التي تقرر تخفيض مستوى مشاركتها فيها. وعليه، فإن من المهم أهمية حاسمة بالنسبة للمنظمة، أن يتم منذ البداية فهم نشاطها على أنه يجري في إطار شراكة تكفل أفضل توزيع للمهام بدون أن يخل ذلك بواجب المتابعة. فمن شأن هذا النهج أن ييسر تعزيز التكامل بين أولويات البرنامج العادي والبرامج التي تنفذ بأموال من خارج الميزانية.

٤٣- وقد تم الشروع في هذا التوجه على صعيد منظومة الأمم المتحدة بالتوقيع على عدد من اتفاقات التعاون في مجالات عمل محددة. ومن المفترض أن يستمر هذا التوجه وأن يتسع نطاقه ليشمل مؤسسات أخرى دولية حكومية ودولية وإقليمية، وبنوك للتنمية، وشركاء يعملون على أساس ثنائي، ومنظمات غير حكومية، بالإضافة إلى القطاع الخاص – وهذا اتجاه جديد. فضلاً عن ذلك، فإن اليونسكو تستمد قوتها من علاقاتها العريقة والخصبة مع هيئات عديدة من المجتمع المدني؛ وبالتالي، فإنها سيتعين عليها أن تعمل، بالاستعانة باللجان الوطنية، على إغناء هذا التراث الذي يجعل منها في كل البلدان شريكاً داخلياً في خدمة السكان، ولا سيما الأكثر حرماناً من بينهم.

- **تحسين عمليات التنظيم الإداري**

٤٤- إن تحسين عمليات التنظيم الإداري في المنظمة بأسرها سيكون أمرا حاسما لتأكيد مصداقيتها وفعاليتها. ولن يكون ذلك مسعى محدد الأجل وينتهي، وإنما يتطلب بذل الجهود بشكل دائم وعلى عدة مستويات، بما في ذلك العمل على تجديد شباب ملاك الموظفين فيها، وتجديد خبراتهم، وزيادة حفزهم من خلال تحسين إمكانيات التقدم في السلك الوظيفي مع تحسين التخطيط في هذا الصدد، وتحسين تفويض السلطة، وتعزيز المساءلة، واعتماد نهوج جديدة لاكتساب المعارف — التشارك في التعليم، والتعلّم مدى الحياة داخل إطار الأمانة.

٤٥- وانطلاقا من ملاحظة أثبت الواقع صحتها، ومفادها أن تخفيض أعداد موظفي المنظمات إلى حد كبير، لا يساعد على إنعاشها، فليس من المزمع إجراء تخفيض مهم في عدد الوظائف خلال النصف الأول من فترة الاستراتيجية المتوسطة الأجل على الأقل. وسيكون الهدف المنشود هو تأمين توزيع أفضل بين وظائف المستويات العليا ووظائف المستوى المتوسط بغية زيادة وزن عنصر الشباب وتجديد الخبرات على صعيد ملاك الموظفين؛ وتأمين توزيع أفضل بين وظائف المقر ووظائف الميدان لزيادة فعالية العمل في الدول الأعضاء؛ وتحسين التوزيع الجغرافي للموظفين؛ واستحداث ثقافة للتعلّم الدائم ("منظمة تعلّم") من خلال إقامة برامج للتدريب وتشاطر المعارف (٣٪ من تكاليف الموظفين في نهاية فترة الاستراتيجية المتوسطة

الأجل). وبكلمة أخرى، فإن الهدف المنشود هو الاحتفاظ بنفس العدد من الوظائف تقريبا، مع تحقيق انخفاض ملموس في كلفة نفقات الموظفين مع زيادة فعاليتهم.

زيادة إبراز صورة اليونسكو للعيان وتعزيز قدرتها على الاتصال

٤٦- في ظل أوضاع دولية يتعاظم فيه طابع التنافس، ستولى عناية خاصة لزيادة إبراز صورة اليونسكو للعيان، وكذلك لتعزيز قدرتها على الاتصال. فيجب القيام على نحو منهجي بتحديد إمكانيات إبراز كفاءة المنظمة وإسهامها، واستغلال هذه الإمكانيات لتسليط الضوء على المعالم الأساسية لليونسكو وتعزيز امتدادية نشاطها ليشمل أبرز الأطراف المؤسسية التي تتعامل معها. وبعبارة أخرى، فإنه سيتعين على اليونسكو أن تقلّل من السعي إلى التعريف بنفسها وأن تزيد من التعريف بمنجزاتها باعتبار أن مدى وضوح الصورة عن المنظمة سيكون مرهونا بمدى جودة إنجازاتها. ومن شأن تأمين حضور اليونسكو على نحو جيد ومتسق على شبكة ويب، أن يمكّن المنظمة من زيادة التركيز في استخدام وسائلها في مجال الاتصال. وبدلا من إصدار الكثير من المطبوعات، فإن اليونسكو يمكن أن تكسب من ترك الآخرين يتحدثون عن نجاحاتها الحقيقية بعد أن تصبح هذه النجاحات وقائع يجري التوثيق لها على النحو الملائم. وسيؤدي هذا بدوره إلى تيسير تعبئة الموارد من غير المصادر الأساسية. كما ينبغي الاعتراف بأن الوصول الفعّال إلى الجمهور، بما في ذلك عن طريق التكنولوجيات الجديدة للاتصال والتقنيات الحديثة للربط الشبكي، إنما يتضمن توافر كفاءات يتعين تعميمها على صعيد المنظمة كلها. وستعد توجيهات أكثر تحديدا على ضوء المشورة التي يقدمها فريق الخبراء الذي أنشئ وفقا لقرارات المؤتمر العام والمجلس التنفيذي.

ex

المجلس التنفيذي

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

160 EX/5
Part III
١٦٠م ت/٥
الجزء الثالث
باريس، ٢٠٠٠/٩/١٤
الأصل: انجليزي/فرنسي

الدورة الستون بعد المائة

البند ٥,١ من جدول الأعمال المؤقت

المقترحات الأولية بشأن مشروع الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢–٢٠٠٧ (٣١م/٤) ومشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣ (٣١م/٥)

الجزء الثالث

المقترحات الأولية بشأن البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٠–٢٠٠٣ (٣١م/٥)

ملخص

يعرض هذا الجزء الثالث من الوثيقة ١٦٠م ت/٥ المقترحات الأولية للمدير العام بشأن البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣، أي المرحلة الأولى من تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل.

ويشتمل هذا الجزء على ثلاثة أقسام:

- إطار البرمجة
- مجالات الأنشطة ذات الأولوية
- اعتبارات بشأن التوجهات العامة للميزانية في عامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣

أولا – إطار البرمجة

ألف – التركيز

١ – على نحو ما أكد فريق العمل الخاص بشأن اليونسكو في القرن الحادي والعشرين (الفقرة ٤ من الوثيقة ١٥٩م ت/٣٩، فإن "التحدي التنظيمي والسياسي الأكبر الذي يواجه اليونسكو في فجر القرن الحادي والعشرين هو الوفاء برسالتها مع ضمان التوازن بين نطاق عملها ومواردها المالية المحدودة. فينبغي تركيز برنامجها على جملة أولويات واقعية وقريبة المنال، لكي تحدّ من التشتت الحالي لأنشطتها."

٢ – ويمثل الإطار الاستراتيجي المعروض في الجزء الثاني من هذه الوثيقة مجهودا أوليا في العمل من أجل تعزيز الاتساق بين مجمل أنشطة المنظمة بالنسبة لعدد محدد من الأهداف المنشودة ومن النتائج المراد تحقيقها في حدود فترة معيّنة.

٣ – ولكي تتمكن المنظمة من تعزيز أثر أنشطتها وتأمين أكبر قدر ممكن من إمكانيات تحقيق النتائج المتوخاة، يُقترح علاوة على ذلك أن يجري تنظيم جهود المنظمة طبقا لجدول زمني، وذلك من خلال العمل في إطار كل فترة من الفترات المتتالية للبرنامج والميزانية (م/٥)، على تعيين عدد صغير من الأهداف ومجالات العمل التي ستعتبر ذات أولوية خاصة أثناء فترة العامين. وعليه، فإن المدير العام يقترح أن يتم تركيز الجهود في إطار برنامج وميزانية عامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣ (٣١م/٥)، على خمسة مجالات رئيسية للعمل تخصص لها، نظرا لأنها ستعتبر ذات أولوية مطلقة، موارد إضافية لا تقل عن ٥٠٪ من مخصصاتها المالية الحالية (أي مخصصاتها المذكورة في الوثيقة ٣٠م/٥). وستتمثل هذه المجالات الخمسة ذات "الأولوية المطلقة"، في ما يلي:

- التعليم الأساسي
- إدارة الموارد المائية
- أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا
- التنوع والتعددية والحوار فيما بين الثقافات
- توسيع نطاق الانتفاع بالمعلومات، وبوجه خاص المعلومات التي تندرج في إطار الملك العام.

٤ – غير أن زيادة الاعتمادات على هذا النحو، والتي سيتعين إجراؤها من خلال عملية إعادة توزيع داخلية للموارد الموجودة، لن تكفي وحدها لضمان فعالية وتأثير أنشطة المنظمة في هذه المجالات ذات "الأولوية المطلقة"؛ إذ لا بدّ أن تكون مصحوبة بجهود حاسمة من أجل تعزيز أوجه التآزر والتكامل، سواء داخل المنظمة أو خارجها، وإقامة شراكات مع جميع المؤسسات التي تسعى إلى تحقيق نفس الأهداف، على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني. وستمثل الجهود التي تبذل لالتماس التمويل من خارج الميزانية، من أجل تدعيم نشاط المنظمة في هذه المجالات ومنحه ما يلزم من القدرة على التأثير وسعة النطاق، عاملا حاسما في استراتيجية اليونسكو. وتعتزم الأمانة، في هذا الصدد، أن تعمل خلال فترة العامين القادمة،

على تحديد واعتماد نهوج أكثر دينامية وأدق أهدافا في مجال تعبئة الموارد من خارج الميزانية، وتركّز بقدر أكبر على مراعاة الأهداف ذات الأولوية التي حددتها المنظمة لنفسها.

باء – معايير اختيار الأنشطة

٥ – ويمكن تيسير عملية التركيز أيضا بتطبيق معايير صارمة في مجال اختيار الأنشطة وبرمجتها وإدارتها. ويمكن الاسترشاد في هذا الصدد بالمعايير المقترحة في تقرير الفريق الخاص للمجلس التنفيذي (الفقرات من ٢٩ إلى ٥٠ من الوثيقة ١٥٩م ت/٣٩)، الذي يحدد، بالإضافة إلى معيار ضمان التطابق مع الرسالة الأساسية لليونسكو ومهمتها، ومع مجالات العمل والأولويات التي تقررها الهيئتان الرئاسيتان لليونسكو ضمن هذه المجالات، المعايير التالية:

- **معايير البرمجة:** تأثير النشاط على تعزيز قدرات التنمية الذاتية وتحقيق آثار مضاعفة؛ الإسهام في الجمع بين التخصصات وتعزيز النهج المشترك بين القطاعات الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من تحليل المشكلات ومن العمل؛ الإسهام في تعزيز كفاءات المنظمة، أي معيار الامتياز القائم على جودة الخبرات والخبرة المكتسبة والقدرة على التجديد والاستباق؛

- **معايير الإدارة:** التأكد من ملاءمة العمل/النشاط المزمع، بالاستناد إلى ما تملكه اليونسكو من امتياز نسبي بحيث يمكن تفادي أوجه التداخل والازدواجية في العمل؛ وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، عن طريق إقامة شراكات مع منظمات أخرى؛ واعتماد أدوات وآليات موثوق بها في مجالي المتابعة والتقييم اللذين يعتبران من العوامل الحاسمة في توجيه نشاط المنظمة في المستقبل.

٦ – وكما هو الحال في أي عملية من عمليات البرمجة الاستراتيجية، فإن من المهم، بالنسبة لمجمل الأنشطة المزمعة، أن تحدد سلفا الأهداف الواضحة والنتائج المتوقعة على وجه التحديد وكذلك طرائق العمل الكفيلة بتيسير إحراز هذه النتائج. وسيُحرص في المقام الأول، على تحديد المؤشرات التي تسمح بالقيام ضمن آجال محددة، بقياس مدى تحقيق الأهداف ومدى تأثير الأنشطة كي يتسنى عند الضرورة اتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة.

جيم – الجمع بين التخصصات

٧ – إن التركيز والجمع بين التخصصات يشكلان نهجين متلازمين، نظرا لأن إحدى الميزات النسبية الرئيسية لليونسكو تكمن في قدرتها المحتملة (بالنظر إلى تنوع مجالات اختصاصها) على معالجة المشكلات واستنباط الحلول على نحو متكامل وجامع بين التخصصات.

٨ – وبغية التقدم في هذا السبيل، يقترح – علاوة على استحداث شبكات مشتركة بين القطاعات لتبادل المعارف وتشاطرها – تضمين الوثيقة ٣١م/٥ (والوثيقتين م/٥ اللاحقتين) عددا من المشروعات المشتركة بين القطاعات تتعلق بالموضوعين المستعرضين التاليين: **القضاء على الفقر؛ وإسهام التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال في تطوير التعليم والعلوم والثقافة وفي بناء "مجتمعات المعرفة"** (انظر الفقرة ٣٣ من الجزء الثاني).

٩ – وستكون هذه المشروعات محددة في إطار استراتيجية عامة تُعرض، بالنسبة لكل من هذين الموضوعين المستعرضين، في الوثيقة م/٤، وستغطي مجالات تتراوح بين البحوث الموجهة نحو صياغة السياسات واختبار حلول لمعالجة مشكلات واقعية. وبالتالي فإنها كثيرا ما ستكون ذات نطاق إقليمي أو دون إقليمي، وأهداف ونتائج متوخاة واضحة التحديد وإطار زمني محدد. وستدمج فيها منذ مرحلة التصميم عناصر للتقييم.

١٠– وهذه المشروعات، التي ستتولى تصميمها أفرقة مشتركة بين القطاعات، استجابة لطلب تقديم عطاءات داخلي، سيقوم مساعدو المدير العام جماعياً باختيارها بغية إدراجها في مشروع البرنامج والميزانية (م/٥). ومن المزمع أن يتم في إطار الوثيقة ٣١م/٥، تكريس ما بين ١٥ و ٢٠٪ من المبلغ الإجمالي للاعتمادات المخصصة للبرنامج (الباب الثاني – ألف) لتمويل مثل هذه المشروعات.

١١– وبعد موافقة المؤتمر العام على هذه المشروعات، سيتولى تنفيذها أفرقة مشتركة بين القطاعات تتكون من موظفين من مختلف الوحدات، في المقر وخارج المقر، يعملون على أساس الإعارة، ولبعض الوقت في أكثر الأحيان – مع بقائهم في إطار بنيتهم الأصلية – ويشرف عليهم رئيس فريق يتم اختياره من أحد الأقسام في المقر أو من إحدى الوحدات خارج المقر ليتولى المسؤولية الإدارية والمالية عن تنفيذ المشروع. وسيتولى مساعدو المدير العام جماعياً متابعة هذه المشروعات وتقييمها في إطار الإدارة العامة.

١٢– إن من شأن هذا النهج الجديد في البرمجة – الذي يستند إلى مفهوم الإدارة المشتركة بين القطاعات – أن يزيد إلى حد كبير ملاءمة أنشطة المنظمة للاحتياجات الحقيقية للدول الأعضاء، وأن يفضي إلى توثيق التعاون بين الوكالات في الميدان.

دال – بنية الوثيقة م/٥ وأسلوب عرضها

١٣– وعليه، فإن الوثيقة م/٥ ستعرض في شكل يقوم على بنية مختلطة منظمة حول خمسة برامج رئيسية تناظر القطاعات الخمسة للأمانة. وبالإضافة إلى ذلك، سيشتمل كل برنامج رئيسي على عدد من المشروعات الجامعة للتخصصات والمشتركة بين القطاعات والمتعلقة بالموضوعين المستعرضين السالفي الذكر. وسيتوقف الخيار فيما يتعلق بإدراج أي من المشروعات المشتركة بين القطاعات في برنامج رئيسي بعينه، على الاتجاه الرئيسي للمشروع (تربوي، علمي، ثقافي، في مجال الاتصال). ومع ذلك، فإن تصميم وتنفيذ هذه المشروعات سيتمان بواسطة أفرقة متعددة القطاعات.

البرامج الرئيسية التي ستنفذها القطاعات

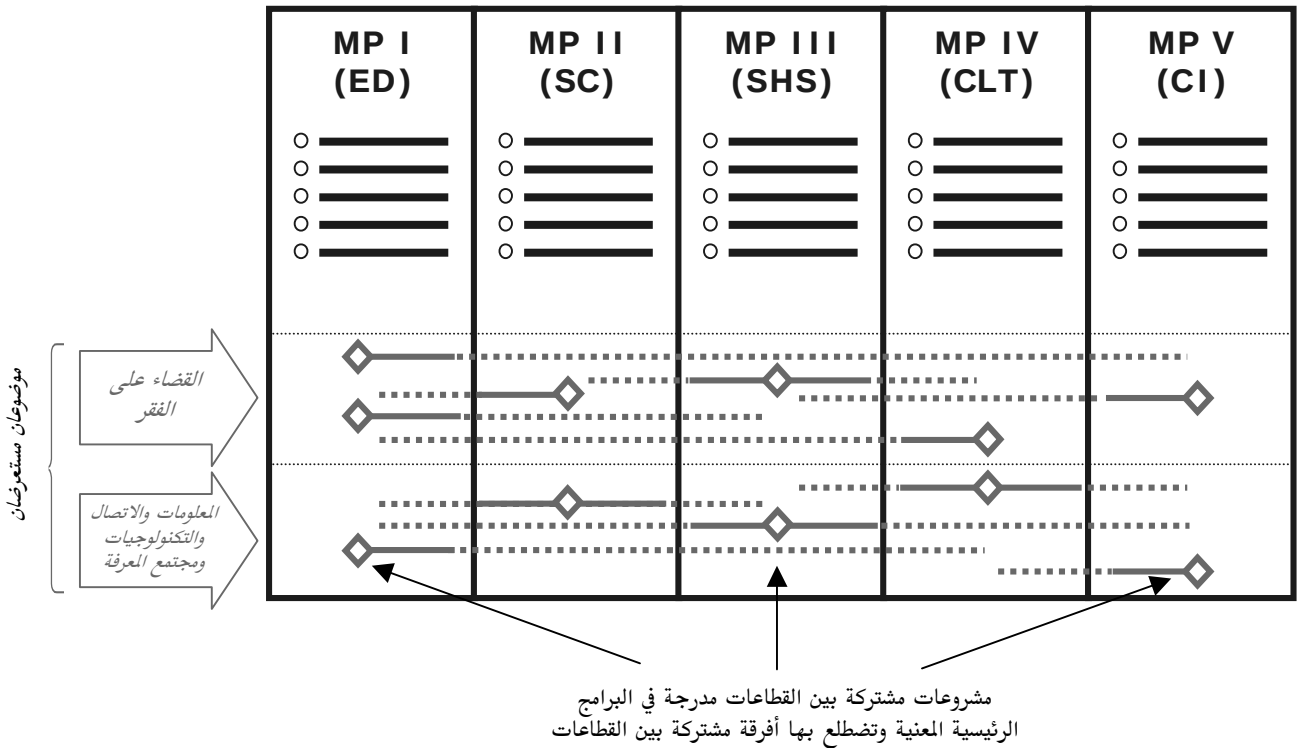

١٤- ومن المقترح العودة في الوثيقة ٣١م/٥، إلى اعتماد برنامجين رئيسيين متميزين، يخصص أحدهما للعلوم الطبيعية، والآخر للعلوم الاجتماعية والإنسانية، وذلك من أجل أن تتيح طريقة العرض هذه التي تتطابق فيها بنية البرنامج مع بنية الأمانة، سهولة قراءة الوثيقة م/٥ من جانب الأشخاص الذين يستعينون بها باستمرار (اللجان الوطنية، الوفود الدائمة، وغيرها من الشركاء المعتادين). ولكن يبدو بالمقابل أن الوثيقة م/٤ التي تتضمن إطارا استراتيجيا مستقلا عن أي بنية تنفيذية، يجب أن تنظم على أساس مجالات اختصاص المنظمة على نحو ما ينص عليها بيان تفويضها، حيث يُنظر إلى العلم من منظور شامل (كافة العلوم).

١٥- وسيستكمل عرض البرامج الرئيسية الخمسة بفصل خاص بمعهد اليونسكو للإحصاء الذي تتعلق أنشطته المستعرضة، بحكم طبيعتها، بمجالات اختصاص اليونسكو الخمسة.

هاء – طرائق العمل

١٦- إن اليونسكو، من حيث طبيعتها ومهامها، مدعوّة إلى أداء وظيفتين مقترنتين: (١) فالوظيفة الأولى، وهي وظيفة التيقظ "الفكري والاستراتيجي والأخلاقي"، تتجسد في أداء دور الاستباق، والمنتدى الفكري، ووضع المبادئ الأخلاقية والأطر التقنينية، وصياغة السياسات والاستراتيجيات، ودور المركز العالمي لتبادل المعلومات والجهة المرجعية في مجالات اختصاصها. (٢) وتتمثل الوظيفة، وهي تيسير تطبيق المعارف وتعبئة الكفاءات من أجل درء المشكلات أو حلّها، في أنشطة تعزيز القدرات وتقديم المشورة والخبرة التقنية من أجل صياغة السياسات والبرامج والمشروعات في الدول الأعضاء في المرحلة الأولى ثم من

أجل تنفيذها في المرحلة التالية، أو بعبارة أخرى في "التعاون من أجل التنمية". وينبغي، بعد تحديد الأهداف الاستراتيجية والنتائج المنشودة بصورة واضحة، إيلاء اهتمام خاص جدا لاختيار طرائق للعمل من شأنها أن تساعد على إحراز تلك النتائج. ولذا فإنه من المقترح، في سبيل الإسهام في تعزيز وزيادة تشاطر المعلومات والمعارف والخبرات، إعطاء الأولوية، في مجمل برامج المنظمة، لإقامة الشبكات وتنميتها على المستوى دون الإقليمي والإقليمي والدولي. وسيتم التركيز من جهة أخرى على طرائق العمل التي تستهدف تدعيم الجهود الإنمائية للدول الأعضاء ومساعدتها على امتلاك القدرات المؤسسية والبشرية ووسائل الوصول إلى الخبرات والدرايات الفنية في مجالات اختصاص المنظمة (تقديم الدعم لمؤسسات وطنية وإقليمية؛ وتنمية شبكات تعاونية؛ وتنظيم حلقات عمل؛ وتقديم منح وتنفيذ مشروعات رائدة للتدريب والإيضاح، وما إلى ذلك). وفي المقابل، سيجري الاقتصار على الحد الأدنى اللازم فيما يخص عقد الاجتماعات والمؤتمرات وإجراء الدراسات وإصدار المؤلفات ذات الطابع العام.

١٧- وفي هذا الصدد، يتبنى المدير العام من حيث المبدأ التوصية الواردة في التقرير الخاص "بتقييم سياسة اليونسكو المتعلقة بالتقارير العالمية" (الوثيقة ١٦٠م ت/٤٥)، والتي تدعو إلى إصدار تقرير عالمي واحد لليونسكو مرة كل عامين، يخصص لموضوع معين، ويعرض، بشأن بعض التحديات العالمية الكبرى، "رؤى للمستقبل تكون بمثابة الحجة الراسخة وتستند إلى المعرفة التجريبية المتينة". وإن إعداد هذه التقارير العالمية، الذي ينبغي أن يكون جزءاً أساسياً من عمل المنظمة في مجال الاستباق والدراسات المستقبلية، سيستلزم تنسيق الجهود بين أخصائيي مختلف الفروع العلمية داخل الأمانة، وكذلك الاستعانة بمقررين خارجيين. ويتبنّى المدير العام أيضا الاقتراح الخاص بالاستعاضة عن "التقارير العالمية" الحالية لليونسكو بتقارير تحليلية عما يصل إليه الوضع الخاص بالمعارف في مختلف مجالات اختصاص اليونسكو، على أن تصدر هذه التقارير بوتيرة منتظمة (كل ٤ أو ٦ سنوات).

واو – الاستراتيجيات الإقليمية

١٨- إن اليونسكو، باعتبارها منظمة دولية حكومية ذات رسالة عالمية، يجب عليها أن تحرص في المقام الأول على صياغة استراتيجيات شاملة في سبيل التصدي لمشكلات عالمية. ولكن هذه الاستراتيجيات لن تكون ناجعة ما لم تتسم بالمرونة اللازمة التي تكفل تطويعها لمواجهة المشكلات الخاصة للدول الأعضاء التي تظهر على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي. ومن ثم فإنه يتعين على المنظمة أن تراعي التنوع في الأوضاع بين المناطق وداخل المنطقة أو المنطقة الفرعية الواحدة، وهو تنوع يجب تجسيده في استراتيجيات مناسبة تستند إلى احتياجات البلدان المعنية. ويُقترح في هذا الصدد تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية الحكومية الإقليمية ودون الإقليمية العاملة في مجالات اختصاص اليونسكو، لا سيما من أجل دعم جهود التكامل الإقليمي في مختلف هذه المجالات. ويتعين كذلك، سواء في تخطيط الأنشطة أو في تنفيذها، إيلاء عناية خاصة للاحتياجات المحددة لبعض البلدان ومجموعات البلدان ذات الظروف والمعالم المتشابهة.

ثانيا – مجالات العمل ذات الأولوية

١٩- تستهدف الاقتراحات الواردة أدناه التوصل إلى تحديد انتقائي لبعض مجالات العمل، ثم داخل هذه المجالات، تحديد أولويات يوصى بأن تتركز عليها جهود المنظمة في عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وهذا

لا يعني بتاتا أن الأهداف الأخرى المحددة في الاستراتيجية المتوسطة الأجل سيجري إهمالها أو التخلي عنها، بل ستعامل، بشكل ما، باعتبارها من "الدرجة الثانية" عند القيام بعملية البرمجة، وبالتالي عند تخصيص الموارد المتاحة في إطار البرنامج العادي.

البرنامج الرئيسي الأول – التربية

الأولوية الرئيسية

٢٠- ***التعليم الأساسي للجميع:*** ضمان المتابعة الفعالة لإطار عمل داكار، لا سيّما من خلال ما يلي:

- تقديم الدعم لتصميم خطط العمل الوطنية وتنفيذها، مع التركيز بوجه خاص على "إيصال التعليم إلى المحرومين منه" (الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة، والشباب غير المقيدين في المدارس والكبار الأميين، وسكان المناطق الريفية المنعزلة، والأقليات الإثنية، وذوي الاحتياجات الخاصة، وغيرهم) من خلال إقامة شراكات جديدة وطرائق مبتكرة للتعليم والتعلّم، النظاميين وغير النظاميين على حد سواء، وبالاستخدام الملائم للتكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال؛
- تعزيز نوعية التعليم، بما في ذلك تنويع المضامين، واكتساب القيم والمواقف والمهارات اللازمة لمواجهة التحديات الناشئة التي تطرحها المجتمعات المعاصرة؛
- التخطيط الشامل للسياسات العامة والتنسيق بين الجهات المانحة على جميع المستويات؛
- تعزيز التعاون الإقليمي (الشبكات والبرامج الإقليمية)؛

وستعطى الأولوية للبلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان E-9 وأقل البلدان نمواً وافريقيا والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

الأولويات الأخرى

٢١- ***التربية من أجل ثقافة السلام:*** تواصل اليونسكو، في إطار إسهامها في عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان وفي العقد المنتظر لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم، تنفيذ الإطار الشامل للتعليم والتدريب الذي سبق إعداده – والذي يركز على تدريب المعلمين، وتحسين المضامين والأساليب والمواد التعليمية (بما في ذلك تنقيح الكتب المدرسية)، وتعزيز التعددية والتعليم بعدة لغات في إطار قيم عالمية مشتركة. وسيجري التركيز بشكل خاص على تعزيز الشبكات القائمة النشطة في هذا الميدان، لا سيّما شبكة المدارس المنتسبة.

٢٢- ***التعليم في مجال العلوم والتكنولوجيا:*** ضمان المتابعة الفعالة للمؤتمر العالمي للعلوم (بودابست، يونيو/حزيران – يوليو/تموز ١٩٩٩)، مع التركيز على تعزيز إعداد برامج متسقة، ابتداء من التعليم

الأساسي وحتى مستويات التعليم العالي، من أجل نقل المعارف والمهارات العلمية اللازمة لدخول عالم العمل أو الانخراط في مسارات علمية؛

٢٣- ***التعليم التقني والمهني:*** تعزيز متابعة الندوة الدولية الثانية بشأن التعليم التقني والمهني (سيول، أبريل/نيسان ١٩٩٩)، مع التركيز على تكييف المعارف والمهارات لمواكبة عالم سريع التغير، بما في ذلك تنويع البرامج القصيرة الأجل المعدة لتلبية احتياجات الدارسين وتطلعاتهم؛

٢٤- ***التعليم العالي:*** تعزيز متابعة المؤتمر العالمي للتعليم العالي (باريس، ١٩٩٨)، مع التركيز على تعزيز التعاون الأكاديمي الدولي وحراك الطلبة والمدرسين؛ وعلى تعزيز إسهام التعليم العالي في تجديد أساليب إعداد المعلمين واستخدام التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال.

البرنامج الرئيسي الثاني – العلوم الطبيعية

الأولوية الرئيسية

٢٥- ***توفير الأمن المائي من خلال علوم المياه:*** تسهم اليونسكو، بوصفها وكالة رائدة في البرنامج العالمي لتقييم المياه، في إنشاء قاعدة معرفية شاملة وموثوق بها لموارد المياه في العالم، كما تسهم، على هذا الأساس، في تعزيز القرارات المتعلقة بسياسات استخدام الموارد المائية وإدارتها بما يكفل استدامتها، وبدرء النزاعات المحتملة بشأن استخدامها.

الأولويات الأخرى

٢٦- ***بناء القدرات في مجال العلوم الأساسية والهندسية:*** تعزيز تعليم العلوم والتكنولوجيا (بالتعاون مع البرنامج الرئيسي الأول)؛ وتأمين المتابعة للمؤتمر العالمي للعلوم، مع التركيز على إعداد سياسات وطنية للعلم والتكنولوجيا، وتشريعات في هذا المجال من أجل تعزيز الموارد البشرية والتنمية المؤسسية في مجال العلوم والتكنولوجيا في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية؛

٢٧- ***تعزيز استخدام وإدارة الموارد الطبيعية بما يكفل استدامتها*** وتعزيز حماية البيئة العالمية من خلال البرامج الدولية الحكومية العلمية (مطاجيو وبهد والماب وكوي)، مع زيادة التركيز على ما يلي:

- إعداد أنشطة مشتركة بين الوكالات وبين البرامج وبين التخصصات؛ وستولى عناية خاصة، من هذا المنظور، إلى المراجعة وإعادة التوجيه للمسار البرنامجي وأساليب الإدارة للبرامج الدولية الحكومية؛
- تعزيز إسهام نظم المعارف للمجتمعات المحلية والسكان الأصليين، إلى جانب المعارف العلمية الحديثة، في استخدام الموارد المتعلقة بمجالات مختارة (مثل إدارة الموارد المائية، وصون التنوع البيولوجي، والإثنوبيولوجيا، وغير ذلك)؛

٢٨- ***تعزيز التنمية المستديمة في المناطق الساحلية والجزر الصغيرة:*** مع التركيز على المتابعة الفعالة لمؤتمر بربادوس +٥ (معالجة القضايا الإنمائية الأساسية، مثل إدارة النظم الإيكولوجية الجزرية والساحلية سريعة التأثر، وموارد المياه العذبة، والكوارث الطبيعية والبيئية، والنمو الحضري، وما إلى ذلك).

البرنامج الرئيسي الثالث – العلوم الاجتماعية والإنسانية

الأولوية الرئيسية

٢٩- ***أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا:*** تعزيز التأمل وتبادل الخبرات والآراء على الصعيد الدولي بغية وضع مبادئ ومعايير أخلاقية لتوجيه النشاط العلمي وعمليات اتخاذ القرارات بشأن موضوعات معينة ذات أولوية: (مثل علوم الحياة، والبيوتكنولوجيا، والمياه العذبة، والطاقة، والتنوع البيولوجي البيئي، وبيئة الفضاء الخارجي، وكذلك مجتمع المعلومات) وخاصة من خلال اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا، واللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية؛ ومساندة إنشاء لجان وطنية وإقليمية للأخلاقيات، وتشجيع التعليم والإعلام والتوعية في هذه المجالات.

الأولويات الأخرى

٣٠- ***تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مجالات اختصاص اليونسكو،*** وتشجيع ورصد تنفيذ الوثائق التقنينية؛ وإنشاء ودعم شبكات للبحوث والإعلام والنشر؛ وإشاعة الوعي بالانتهاكات التي تتعرض لها هذه الحقوق وبالأشكال الجديدة للتمييز، وتعزيز الإجراءات الموجودة لمعالجة الشكاوى.

٣١- ***تحسين السياسات المتعلقة بالتحولات الاجتماعية:*** يجري التشديد، في إطار برنامج إدارة التحولات الاجتماعية (موست)، الذي أعيد تركيزه وفقا للمبادئ التوجيهية لعملية تقييمه لمنتصف المدة، على التنمية الاجتماعية، ولا سيما عن طريق ما يلي:

- تعزيز القدرات البحثية الوطنية والإقليمية، وتوطيد علاقتها بالشبكات العلمية الدولية (لا سيّما بالوصول إلى منافذ للمعلومات والبيانات)؛
- تصميم أدوات تتيح تعزيز الترابط بين النتائج العلمية والقرارات السياسية وتيسير نقل "أفضل الممارسات" وتطويعها للظروف المحلية؛
- وضع مساقات دراسية مرجعية تكون بمثابة أساس لتعزيز السياسات العلمية الوطنية ولتجديد تدريس فروع العلوم الاجتماعية والإنسانية.

٣٢- ***استحداث مفاهيم وأدوات جديدة لفهم تطور بعض القضايا العالمية والمجتمعات المعاصرة،*** وتحليل أثر التغيرات الحالية والمتوقعة (مثل تغير أنماط التفكير والسلوك والاتصال، وظهور مجتمعات المعارف، وتطور أنماط الأمن ودرء النزاعات وتسويتها، والعوامل الإيجابية والسلبية التي تؤثر على عمليات تحقيق الديمقراطية...) من خلال دراسات جامعة للتخصصات ومقارنة وذات توجه مستقبلي

بشأن التحديات الناشئة، ونشر نتائج هذه الدراسات، بما في ذلك تقرير اليونسكو العالمي، الذي يصدر كل عامين، عن موضوعات هامة مختارة.

البرنامج الرئيسي الرابع – الثقافة

الأولوية الرئيسية

٣٣- ***حماية التنوع الثقافي وتعزيز التعددية الثقافية والحوار بين الثقافات***: تعزيز إسهام شتى أشكال التعبير الثقافي في الإبداع المعاصر وتشجيع التفاعلات الثقافية عن طريق ما يلي:

- حماية التراث غير المادي وإحيائه (اللغات، الثقافة التقليدية والفولكلور، التراث الشفهي) مع التركيز بوجه خاص على النشاط التقنيني من أجل حماية هذا التراث وعلى تطوير أساليب تجديدية لنقله بين الأجيال (على غرار نظام "الكنوز البشرية الحية")؛

- حماية وتعزيز التراث المادي (الثقافي والطبيعي)، لا سيما من خلال تنفيذ اتفاقية التراث العالمي، مع التشديد على المناطق الجغرافية الثقافية غير الممثلة بصورة كافية، وزيادة الترويج للمواقع التي تمثل ذاتيات ثقافية متعددة؛

- تعزيز الاعتراف بالوضع المتميّز للسلع والخدمات الثقافية (بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، الخ..) وإقامة شراكات تجديدية بين الشمال والجنوب لدعم النتاجات الثقافية للسكان المحليين؛

- تشجيع الحوار بين الثقافات، وتعزيز فهم التفاعلات بين الثقافات وبين الحضارات والاعتراف بالذاتيات المتعددة والمتنوعة؛

- تنمية الأنشطة التطوعية في مجال الثقافة.

الأولويات الأخرى

٣٤- ***النشاط التقنيني في مجال الثقافة***: مع التركيز بوجه خاص على مكافحة الإتجار غير المشروع بالسلع الثقافية، وحماية التراث المغمور بالمياه، واحترام حقوق المؤلفين والفنانين.

٣٥- ***الثقافة والتنمية***: التركيز بوجه خاص على الصناعات الثقافية والحرف والسياحة الثقافية، وعلى توثيق الصلات بين الثقافة والتربية، وعلى مشاركة الأقليات والفئات المهمشة والضعيفة الحال.

٣٦- ***الانتفاع بالمعلومات والخبرات في مجال الثقافة***، مع التركيز بصفة خاصة على ما يلي:

- إنشاء بنك بيانات عن السياسات الثقافية والأنشطة التنفيذية، بما يتيح الاستفادة من أفضل الممارسات، ولا سيما في مجال صون وترميم التراث الثقافي والطبيعي؛

– استحداث منافذ للانتفاع بالموارد والمعلومات الثقافية، وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال، لا سيما بين الشمال والجنوب.

البرنامج الرئيسي الخامس – الاتصال والمعلومات

الأولوية الرئيسية

٣٧- ***تعزيز الانتفاع بالمعلومات، ولا سيما المعلومات المندرجة في الملك العام، مع التركيز على ما يلي:***

– الإسهام في وضع سياسة عالمية متسقة للانتفاع بالمعلومات، لكي يعتمدها مؤتمر القمة العالمي عن مجتمع المعلومات المقرر عقده في ٢٠٠٣ والذي ستشارك اليونسكو على نحو نشيط في الأعمال التحضيرية الأساسية بشأنه، وخاصة من خلال اللجنة الدولية الحكومية لبرنامج المعلومات للجميع؛

– تقديم الدعم لصياغة سياسات عامة للمعلومات تكون موجهة نحو تعزيز الموارد والقدرات البشرية اللازمة لعصر المعلومات، وتطوير مواقع ومنافذ موردية توفر مضامين موضوعية شاملة (أي المعلومات، والمشورة بشأن السياسات العامة، وتشاطر للمعارف، والإحصاءات، والبيانات، وما إلى ذلك) في مجالات التربية والعلوم والثقافة والاتصال (بالتعاون مع وكالات أخرى للأمم المتحدة، ولا سيما البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف)؛

– توفير منبر للمناقشات الدولية في السياسة العامة بشأن صون المعلومات، وتقديم المساعدة لتطوير أفضل الممارسات القابلة للتطبيق على الصعيد الدولي، وذلك في إطار "برنامج ذاكرة العالم".

الأولويات الأخرى

٣٨- ***تعزيز حرية التعبير وحرية الصحافة***: بما في ذلك حماية حقوق الصحفيين، من خلال توعية الرأي العام وأصحاب القرار وتقديم الدعم للمنظمات المهنية التي تضطلع بأنشطة للرصد؛ وتعزيز استقلالية وتعددية وسائل الإعلام، لا سيما من خلال تقديم المساعدة لوسائل الإعلام المستقلة المحلية (بما في ذلك في مناطق النزاع أو المناطق التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع)، وتقديم خدمات استشارية بشأن التشريعات المتعلقة بوسائل الإعلام والجوانب التنظيمية المتعلقة باستخدام التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال؛

٣٩- ***تعزيز القدرات في مجال الاتصال***: لا سيما من خلال البرنامج الدولي لتنمية الاتصال (بدتا)، مع التشديد على تحسين التدريب المهني، وتنمية وسائل الإعلام/مراكز الاتصال عن بعد للمجتمعات المحلية، وتعزيز المرافق الإذاعية العامة، ودعم الإنتاج المحلي للمواد السمعية البصرية.

٤٠- ***وضع مبادئ ومعايير أخلاقية بشأن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مجتمع المعلومات***: من خلال اللجنة الدولية الحكومية لبرنامج المعلومات للجميع، وبالتعاون الوثيق مع "اللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية" (انظر الفقرة ٢٩).

ثالثا – اعتبارات تتعلق بالاتجاهات العامة لميزانية عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣

٤١- على الرغم من أن المجلس التنفيذي، حسبما جرت عليه العادة، لا يبدي رأيه بشأن الحد الأقصى للميزانية إلاّ حين يضع توصياته إلى المؤتمر العام (أي فيما يتعلق بالوثيقة ٣١م/٥، في دورتيه الحادية والستين بعد المائة، والثانية والستين بعد المائة)، فقد يكون من المستحسن أن يعبّر عن وجهة نظره بشأن الميزانية المفترضة التي ينبغي أن يبنى عليها مشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٤٢- وقد كان المبدأ الذي ساد العمل به في اليونسكو في الأعوام الأخيرة الماضية، هو مبدأ "النموّ الاسمي الصفري"؛ أي بعبارة أخرى، أن تكون الميزانية التي تبنى عليها الوثيقة م/٥ الجديدة مساوية من حيث المبلغ لميزانية م/٥ السارية. فإذا أُبقي على هذا المبدأ، ستكون الوثيقة ٣١م/٥ مبنية على ميزانية تقديرية إجمالية تبلغ ٢٥٠ ٣٦٧ ٥٤٤ دولاراً، أي مقدار الميزانية لعامي ٢٠٠٠-٢٠٠١ (٣٠م/٥).

٤٣- وكما يرد شرحه في الجزء الرابع من هذه الوثيقة، فإن التطبيق الدقيق لتقنيات الميزنة المعتمدة من المؤتمر العام، مقترنا بما يلي:

(١) تحديد سعر صرف جديد لـ "القيمة الثابتة للدولار" يراعي القيمة الفعلية الراهنة للدولار، وذلك على نحو ما جرت عليه العادة في بداية كل فترة تخطيط متوسط الأجل؛

(٢) إعادة العمل بتقنية كانت سارية المفعول حتى الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣، وتتمثل في إنشاء "احتياطي لمواجهة تقلبات أسعار العملة"، يعدل المؤتمر العام مبلغه (السالب أو الموجب) كل عامين عند التصويت على الميزانية، وذلك للتعويض عن الفروق بين القيمة الثابتة للدولار وقيمته الفعلية؛

يتيح، **ضمن فرضيّة النمو الاسمي الصفري**، توافر **مبلغ يزيد بمقدار ٢٠ مليون دولار تقريباً على الأساس الحالي للميزانية**، وهو مبلغ يعتزم المدير العام تخصيص جزء كبير منه لتمويل بعض التدابير الإصلاحية واستخدام الجزء المتبقي منه لتدعيم البرنامج.

٤٤- وتعرض الوثيقة ١٦٠م ت/٦ المخصصة لعملية الإصلاح، وفي جزئها الرابع، ملخصاً إجمالياً للحدّ الأدنى للتكلفة الإضافية التي تترتب، في عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣، على تنفيذ الإصلاحات المقترحة في إطار سياسة الموظفين ونظم الإدارة واللامركزية. وتبلغ هذه التكلفة ١٧ مليون دولار. ويقترح المدير العام تخصيص المبلغ المتبقي (أي قرابة ٣,٣ مليون دولار) لتدعيم جانب أولوي من جوانب البرنامج، يشمل مثلاً ما يلي:

- المشروعات المشتركة بين القطاعات والمزمع تنفيذها في إطار أيّ من "الاستراتيجيتين المستعرضتين" الراميتين إلى (١) الإسهام في القضاء على الفقر، ولا سيما الفقر المدقع؛ و (٢) استخدام الإمكانات التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال لتطوير التربية والعلم والثقافة، وبناء "مجتمعات المعرفة"؛

- برنامج معهد اليونسكو للإحصاء؛

- متابعة مؤتمر داكار؛

- أو أي برنامج آخر قد يرغب المجلس التنفيذي في أن يتم تدعيمه بوجه خاص في عامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣.

٤٥- وخلاصة القول، فإن المدير العام يقترح ما يلي:

(١) اعتماد مبلغ ٢٥٠ ٣٦٧ ٥٤٤ دولارا كمنطلق افتراضي لإعداد ميزانية العامين ٢٠٠٢–٢٠٠٣، أي اعتماد ميزانية تقوم على أساس نموّ اسمي صفري؛

(٢) إعداد ميزانية عامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣ وفقاً للتقنيات المبينة في الجزء الرابع من هذه الوثيقة؛

وهذا ما سيسمح له، ضمن هذا الإطار، بتمويل أكثر التدابير مدعاة للاستعجال من أجل الإسراع في عملية الإصلاح وتدعيم أساس ميزانية للبرنامج.

٤٦- وسيسعى المدير العام من جهة أخرى، وابتداء من ٣١م/٥، إلى إعادة الموازنة بين نفقات التشغيل (وخاصة تكاليف الموظفين) ونفقات البرنامج. وهو الآن بصدد استعراض مجمل وضع الموظفين بالأمانة في المقر وفي الميدان معاً، وذلك في سياق ترشيد بنية الأمانة المعروضة بالتفصيل في الجزء الثاني من الوثيقة ١٦٠م ت/٦. وينتظر أن تسفر هذه العملية التي سيُضطلع بها في الأسابيع المقبلة، عن تحقيق بعض الوفورات في اعتمادات الميزانية المخصصة لتكاليف الموظفين، بدون إجراء تخفيض بالضرورة في العدد الإجمالي للوظائف، وذلك عن طريق تعديلات في درجات الوظائف، ولا سيما وظائف المستويات العليا. وسيمكن تخصيص هذه الوفورات الناجمة (بما يبلغ ٣ ملايين دولار) لتمويل الأنشطة التدريبية التي هي من العناصر الأساسية في عملية الإصلاح، وجزئيا لتدعيم البرنامج. وعليه، فليس بوسع المدير العام، والحال هذه، أن يحدد الآن مقدار هذه الوفورات التي قد يكون لها تأثير على ميزانيات تكاليف موظفي المنظمة في المستقبل.

ex

المجلس التنفيذي **منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة**

160 EX/5
Part IV
١٦٠م ت/٥
الجزء الرابع
باريس، ٢٠٠٠/٩/٧
الأصل: انجليزي

الدورة الستون بعد المائة

البند ٥,١ من جدول الأعمال المؤقت

المقترحات الأولية بشأن مشروع الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢–٢٠٠٧ (٣١م/٤) ومشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣ (٣١م/٥)

الجزء الرابع

تقنيات الميزنة والتقديرات التقنية الأولية لعامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣

الملخص

يتضمن هذا الجزء من الوثيقة ١٦٠م ت/٥ ما يلي:

- وصفا عاما للأساليب والتقنيات المزمع استخدامها في إعداد مشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣ (٣١م/٥) وفقا لأحكام القرار ٣٠م/٨٠، يشمل اقتراحات لتحسين هذه التقنيات، وخاصة فيما يتعلق بمعالجة تقلبات سعر العملة؛

- تقديرا تقنيا للمتطلبات المالية التي يلزم توفيرها لعامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣ إذا ما قررت الدول الأعضاء الحفاظ على نفس القوة الشرائية للميزانية المعتمدة لعامي ٢٠٠٠–٢٠٠١. وتراعى في هذه المتطلبات الزيادات النظامية التي طرأت بالفعل والاتجاهات والمؤشرات الاقتصادية الحالية، وكذلك المتطلبات اللازمة في سياق عملية الإصلاحات الجارية.

أولا

تقنيات ومنهجية الميزنة

١ – أشار المؤتمر العام في القرار ٣٠م/٨٠ إلى أن *"المدير العام قد التزم، في إعداد مشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٠–٢٠٠١ (٣٠م/٥)، بتقنيات الميزنة التي أوصى بها في دورته التاسعة والعشرين (القرار ٢٩م/٨٦)"*، ودعا *"المدير العام إلى مواصلة تطبيق تقنيات الميزنة ذاتها في إعداد الوثيقة ٣١م/٥، مع مراعاة أي تعديلات أو تحسينات قد يوصي بها المجلس التنفيذي أو المدير العام في دورة من دورات المجلس المقبلة"*.

٢ – وفيما يلي بيان تقنيات الميزنة المشار إليها أعلاه والتي دعا المؤتمر العام المدير العام إلى مواصلة تطبيقها لدى إعداد الوثيقة ٣١م/٥:

التقنية	الأسلوب المقترح لتطبيقها في الوثيقة ٣١م/٥
(١) مبدأ القيمة الثابتة للدولار	تطبيقا لمبدأ القيمة الثابتة للدولار، ستكون تقديرات الميزانية في الوثيقة ٣١م/٥ قابلة للمقارنة بالميزانية المعتمدة لعامي ٢٠٠٠–٢٠٠١ استنادا إلى أسعار الصرف ذاتها. ولن تنطوي الميزانية على زيادة أو نقص على هذا الأساس.
(٢) معالجة التضخم عن طريق ما يلي:	
• **إعادة تقدير التكاليف**	ستراعى الزيادات التي طرأت بالفعل أو التي يحتمل أن تطرأ على التكاليف خلال فترة الميزانية الحالية، وذلك وفقا للأسلوب الذي اعتمده المجلس التنفيذي وصادق عليه المؤتمر العام بالنسبة لفترة العامين الحالية. ويرد شرح هذه المنهجية في الفقرة ٣ أدناه، في حين أن التقديرات الأولية ترد في الجدول المبين في الفقرة ٨.
• **الزيادات المتوقعة في التكاليف**	يرد بيان وشرح الاسقاطات الخاصة بالزيادات النظامية وغير النظامية المتوقعة في عامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣، في الفقرتين ٩ و ١٠ أدناه.
(٣) معالجة تقلبات سعر العملة	يرجى الرجوع إلى التوضيحات الواردة في الفقرات ١٩–٢٣ أدناه.

التقنية	الأسلوب المقترح لتطبيقها في الوثيقة ٣١م/٥
(٤) الميزنة على أساس صفري	تشرح قائمة اليونسكو لمصطلحات الميزانية والمصطلحات المالية هذه التقنية على أنها تعني *"وضع اقتراحات الميزانية لفترة العامين اللاحقة، انطلاقا من البداية، على عكس "الميزنة بالزيادة" حيث يجري التوصل إلى الاقتراحات الجديدة بإضافة نقاط إلى أساس الميزانية الجارية أو خصمها منه".* وتتيح **الميزنة على أساس صفري** تحديد الأولويات وقيم التقديرات المالية على نحو أوضح، ولا سيما فيما يخص طرائق العمل المختارة.
(٥) تطبيق معايير الميزانية	إن معايير الميزانية التي ستُستخدم في إعداد الوثيقة ٣١م/٥ من شأنها تيسير المقارنة بالأرقام المناظرة في الفترة ٢٠٠٠–٢٠٠١. ومن أجل حساب الزيادات النظامية في تكاليف الموظفين خلال عامي ٢٠٠٠–٢٠٠١، سيجري استيفاء معايير الميزانية هذه استنادا إلى اتجاهات الإنفاق الفعلية في عامي ٢٠٠٠–٢٠٠١ وإلى أحدث ما يتوافر من بيانات أخرى.
(٦) التسوية لمراعاة حركة استبدال الموظفين وتأخير التعيينات	إن تقنيات الميزنة التي اعتمدت لإعداد الوثيقة ٣٠م/٥ والتي يستمر العمل بها لإعداد الوثيقة ٣١م/٥، تقتضي تطبيق تسوية بنسبة ٣٪ لمراعاة حركة استبدال الموظفين وتأخير التعيينات *(عامل الفارق الزمني)*.
(٧) توزيع تكاليف الموظفين وتكاليف البرنامج غير المباشرة	ستوزع تكاليف الموظفين بحسب أبواب الاعتمادات وتعرض بصورة إجمالية في ملخصات الميزانية وفي الذيول المعنية.
(٨) تحليل البرنامج بحسب طرائق العمل الرئيسية	سيقدم هذا التحليل بالنسبة لكل برنامج فرعي في التفاصيل التقنية ويعرض بصورة إجمالية في أحد الذيول.
(٩) دمج الموارد الخارجة عن الميزانية	سيشار في كل باب من أبواب الاعتمادات إلى الموارد المتوقعة من خارج الميزانية، وتعُرض بصورة إجمالية في الذيول المعنية.

أساليب إعداد التقديرات التقنية

٣ – فيما يلي عرض موجز للمراحل الثلاث للمنهجية المزمع اعتمادها لإعداد مشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣، والتي تتماشى مع التقنيات التي وافق عليها المؤتمر العام بالفعل في القرار ٣٠م/٨٠:

(١) إعداد الميزانية المقترحة لعامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣ من بدايتها وطبقا لمبدأ الميزنة على أساس صفري مع مقارنة اعتماداتها من هذه الزاوية بالاعتمادات المناظرة الواردة في الوثيقة ٣٠م/٥ المعتمدة فيما يتعلق بكل باب وكل فصل وكل برنامج رئيسي. وبذلك، سيكون بإمكان المجلس التنفيذي والمؤتمر العام، في هذه المرحلة، وقبل إجراء أي تسوية لمراعاة الزيادات المتوقعة في التكاليف، أن يقدّرا تأثير التطورات الناجمة عن عملية الإصلاح، والأولويات الجديدة، على مستويات الموارد المخصصة في الميزانية كما ترد في الوثيقة ٣١م/٥ بالمقارنة باعتمادات البرنامج والميزانية الحاليين. وبذلك، فإن التغييرات في البرنامج ستتضح بمزيد من الشفافية إذ أنها ستكون متميزة بشكل واضح عن الزيادات التي لا مفر منها في التكاليف من أجل المحافظة على القوة الشرائية للوحدة الحسابية.

(٢) القيام، على أثر هذه المقارنة، بحساب الزيادات الناجمة في التكاليف عن العوامل النظامية وغير النظامية، وذلك على مرحلتين بالشكل التالي:

١ – **حساب الزيادات النظامية وغير النظامية** الناجمة في عامي ٢٠٠٠–٢٠٠١، والعمل بها وفقا لحجم ونوع النفقات المرتقبة في عامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣؛

٢ – **إعداد إسقاطات عن *الزيادات المتوقعة* في عامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣**، استنادا إلى أفضل ما يتوافر لدى الأمانة من معلومات عن مؤشرات المرتبات وأسعار البيع للمستهلكين، وآثارها على مختلف العناصر الواردة في الاعتمادات المقترحة. وستدرج هذه التقديرات في الباب السابع من الميزانية كاعتمادات يخضع استعمالها لموافقة مسبقة من المجلس التنفيذي.

(٣) إعادة التقييم (نتيجة لتغير في القيمة الثابتة للدولار) – يرجى الرجوع إلى الفقرات ١١–١٨ أدناه.

حساب التقديرات التقنية

٤ – إن التطبيق الصارم للمنهجية المذكورة أعلاه يقتضي حساب الزيادات النظامية وغير النظامية **على أساس الاقتراحات الجديدة للبرنامج** وحجم ونوع النفقات المرتقبة في تقديرات ميزانية عامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣. ولا يمكن القيام بذلك بصورة نهائية قبل أن يناقش المجلس التنفيذي في هذه الدورة المقترحات الأولية الواردة في الوثيقة ١٦٠م ت/٥ وقبل أن يبت فيها. وبعدئذ تدرج مبالغ ملائمة في مشروع الوثيقة ٣١م/٥ الذي سينظر فيه المجلس التنفيذي في دورته الحادية والستين بعد المائة. وستراجع هذه المبالغ باستمرار إلى أن يعتمد المؤتمر العام الميزانية في دورته الحادية والثلاثين.

٥ – وبغية تزويد المجلس بتقديرات أولية في دورته الحالية، فقد حسبت الزيادات النظامية وغير النظامية في التكاليف **على أساس الميزانية الحالية** مع مراعاة البيانات المتوافرة حاليا، على النحو التالي:

(١) آخر جدول للمرتبات الأساسية المعتمدة لجميع فئات الموظفين (لشهر مارس/آذار ٢٠٠٠ بالنسبة لموظفي الفئة المهنية وما فوقها، ولشهر يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠ بالنسبة لموظفي فئة الخدمة العامة)؛ والمعدلات الحالية للاشتراكات التي تدفع إلى صندوق المعاشات التقاعدية وصندوق التأمين الصحي؛

(٢) تصنيفات غلاء المعيشة للموظفين المهنيين العاملين في المقر ومواقع العمل الميدانية، وذلك على أساس أحدث المؤشرات المعمول بها؛

(٣) العلاوات الأخرى: العلاوة العائلية، وإعانات التعليم، ومنح مقر العمل، وإعانات السكن، وبدلات التنقل والمشقة، ومدفوعات نهاية الخدمة، والأسفار، وأمن مقر الإقامة، وغير ذلك؛ محسوبة على أساس معدلات الإنفاق التي سجلت خلال الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٠٠ بالنسبة لكل فئة من فئات الموظفين. وروعيت في هذه الحسابات الزيادة الطارئة على بدلات التنقل والمشقة ومدفوعات نهاية الخدمة نتيجة للزيادة بنسبة ٥,١ في المائة التي أوصت لجنة الخدمة المدنية الدولية بإدخالها على جداول المرتبات الأساسية/الإجمالية لموظفي الفئة المهنية وما فوقها اعتبارا من ١ مارس/آذار ٢٠٠١ على أساس عدم الخسارة وعدم الكسب (الوثيقة ICSC/51/R.3 المؤرخة في ٨ فبراير/شباط ٢٠٠٠)؛

(٤) المؤشرات الاقتصادية عن تطور الأسعار وأسعار صرف العملة) مثل النشرة الشهرية للإحصاء (المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية، فرنسا)؛ والإحصاءات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي)؛ وصحف اقتصادية، وغير ذلك).

٦ – وتبين هذه الحسابات أن الأمر سيتطلب توافر مبلغ قدره ٢٨ ٥١١ ٢٠٠ دولار (أو نسبة ٢,٧٪ سنويا)، وهو الحد المطلق اللازم للمحافظة على نفس القوة الشرائية المتاحة في الميزانية المعتمدة لعامي ٢٠٠٠–٢٠٠١.

٧ – ولم تدرج في هذه التقديرات التقنية الآثار المالية التي يمكن أن تنجم عن الاستقصاء الذي سيجري في باريس خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٠ بشأن تسويات غلاء المعيشة لموظفي الفئة المهنية وما فوقها. وستراعى هذه الآثار، وكذلك أي عوامل أخرى تترتب عليها تغييرات في التكاليف، لدى إعداد تقديرات الميزانية للوثيقة ٣١م/٥.

٨ – واستنادا إلى ما ذكر أعلاه، حُددت متطلبات إعادة تقدير التكاليف اللازمة للحفاظ على القوة الشرائية للدولار الأمريكي على النحو التالي:

إعادة التقدير – الأبواب من الأول إلى السادس

بنود الإنفاق	اعتمادات الأبواب من الأول إلى السادس في الوثيقة ٣٠م/٥ المعتمدة (على أساس مستوى الأسعار في ١٩٩٩/١٢/٣١)	إعادة التقدير للمتطلبات النظامية والزيادات في الأسعار في عامي ٢٠٠٠–٢٠٠١	التقديرات التقنية لعامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣ (الأبواب من الأول إلى السادس)	متوسط النسبة المئوية السنوية للزيادة الاسمية
	دولار	دولار	دولار	٪
(أ) مرتبات وعلاوات الموظفين				
المرتبات الأساسية	١٩٠ ٦٨٩ ٥٠٠	٧ ٩٢٠ ٧٠٠	١٩٨ ٦١٠ ٢٠٠	
تسوية غلاء المعيشة	٣٤ ١٠٩ ٨٠٠	٣ ٣٣٦ ٧٠٠	٣٧ ٤٤٦ ٥٠٠	
صافي المرتبات	**٢٢٤ ٧٩٩ ٣٠٠**	**١١ ٢٥٧ ٤٠٠**	**٢٣٦ ٠٥٦ ٧٠٠**	**٢,٥**
اشتراكات المنظمة في صندوق المعاشات التقاعدية	٤٦ ٠٤١ ٧٠٠	٢ ٧٣٨ ٣٠٠	٤٨ ٧٨٠ ٠٠٠	٢,٩
اشتراكات المنظمة في صندوق التأمين الصحي	٨ ١١١ ٢٠٠	٣٨٦ ٠٠٠	٨ ٤٩٧ ٢٠٠	٢,٤
العلاوة العائلية	٦ ٩١٦ ٣٠٠	٦٦٩ ١٠٠	٧ ٥٨٥ ٤٠٠	٤,٧
بدلات التنقل والمشقة ومدفوعات نهاية الخدمة ومنح مقر العمل وإعانات التعليم وعلاوة اللغة وغير ذلك من العلاوات والبدلات، وتكاليف الأسفار والنقل	٢٥ ٨٩٩ ٧٠٠	٢ ٤٦١ ٩٠٠	٢٨ ٣٦١ ٦٠٠	٤,٦
المجموع الفرعي، تكاليف الموظفين	**٣١١ ٧٦٨ ٢٠٠**	**١٧ ٥١٢ ٧٠٠**	**٣٢٩ ٢٨٠ ٩٠٠**	**٢,٨**
(ب) السلع والخدمات				
خدمات العاملين غير الموظفين الدائمين	١٨ ٦٧٦ ٢٠٠	٧٩٢ ٧٠٠	١٩ ٤٦٨ ٩٠٠	٢,١
الأسفار الرسمية وبدلات الإقامة اليومية	١٣ ٦٨٨ ٨٠٠	٢٧٥ ٣٠٠	١٣ ٩٦٤ ١٠٠	١,٠
الخدمات التعاقدية	٤٣ ٢٢٢ ٤٠٠	٢ ٠٩٦ ٣٠٠	٤٥ ٣١٨ ٧٠٠	٢,٤
نفقات التشغيل العامة	٢٢ ٠٥٧ ٢٠٠	٩٩٠ ٧٠٠	٢٣ ٠٤٧ ٩٠٠	٢,٢
اللوازم والمواد	٥ ٩٥٥ ١٠٠	١٤١ ٣٠٠	٦ ٠٩٦ ٤٠٠	١,٢
اقتناء الأثاث والمعدات	٤ ٢٩٣ ٩٠٠	١٢٠ ٦٠٠	٤ ٤١٤ ٥٠٠	١,٤
المخصصات المالية	٢٥ ٠٨٢ ٣٠٠	١ ٠٧٢ ٠٠٠	٢٦ ١٥٤ ٣٠٠	٢,١
العقود مع المنظمات غير الحكومية (الاتفاقات الإطارية)	٨ ٠١٧ ٦٠٠	٣٣٦ ٠٠٠	٨ ٣٥٣ ٦٠٠	٢,١
مساهمات أخرى	٢٥ ٤٥٩ ٢٠٠	١ ٠٣٣ ٦٠٠	٢٦ ٤٩٢ ٨٠٠	٢,٠
التكاليف غير المباشرة	١٣ ٦٤٧ ٠٠٠	١ ١٢٠ ٢٠٠	١٤ ٧٦٧ ٢٠٠	٤,٠
تجديد مباني المقر	٦ ٤٩٩ ٥٠٠	٢٦٢ ٦٠٠	٦ ٧٦٢ ١٠٠	٢,٠
مصروفات أخرى	٧ ٤٧٩ ٠٠٠	٩٨٨ ٧٠٠	٨ ٤٦٧ ٧٠٠	٦,٤
المجموع الفرعي، السلع والخدمات	**١٩٤ ٠٧٨ ٢٠٠**	**٩ ٢٣٠ ٠٠٠**	**٢٠٣ ٣٠٨ ٢٠٠**	**٢,٤**
(جـ) برنامج المساهمة	**٢٤ ٨٣٠ ٠٠٠**	**١ ٧٦٨ ٥٠٠**	**٢٦ ٥٩٨ ٥٠٠**	**٣,٥**
مجموع المصروفات	**٥٣٠ ٦٧٦ ٤٠٠**	**٢٨ ٥١١ ٢٠٠**	**٥٥٩ ١٨٧ ٦٠٠**	**٢,٧**

الزيادات المتوقعة في التكاليف

٩ – لم تدرج في تقديرات الاعتمادات للأبواب من الأول إلى السادس الزيادات المقدرة بمبلغ ٦٠٠ ٩٧٠ ١٥ دولار والتي يتوقع أن تطرأ على التكاليف نتيجة لعوامل نظامية وغير نظامية خلال تنفيذ البرنامج في عامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣. وطبقا لتقنيات الميزنة المعتمدة، فإن هذه الزيادات ستُدرج بشكل مستقل في إطار الباب السابع من الميزانية، وسيخضع استعمال هذا الاعتماد لموافقة مسبقة من المجلس التنفيذي وسيحدد تبعا لواقع الزيادات التي تطرأ خلال فترة العامين.

١٠– وقد أعدت التقديرات المتحفظة التالية بشأن "الزيادات المتوقعة في التكاليف" (الباب السابع من الميزانية)، كفرضية حد أدنى، وذلك بالاستناد إلى أفضل ما يتوافر لدى الأمانة من معلومات بشأن مؤشرات المرتبات وعوامل أخرى وآثارها على مختلف العناصر التي تتضمنها المقترحات الأولية للميزانية:

الباب السابع من الميزانية (الزيادات المتوقعة في التكاليف)

بنود الإنفاق	التقديرات التقنية الأولية لعامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣	الزيادات المتوقعة في التكاليف في عامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣			
		المقر	الميدان	المجموع	الزيادة السنوية
	دولار	دولار	دولار	دولار	٪
(أ) مرتبات وعلاوات الموظفين					
صافي المرتبات	٧٠٠ ٠٥٦ ٢٣٦	٤٠٠ ٨٧٥ ٦	٦٠٠ ٦٩٠ ١	٠٠٠ ٥٦٦ ٨	١,٨
اشتراكات المنظمة في صندوق المعاشات التقاعدية	٠٠٠ ٧٨٠ ٤٨	٠٠٠ ٥٦٥ ١	٤٠٠ ٤٢٨	٤٠٠ ٩٩٣ ١	٢,٠
اشتراكات المنظمة في صندوق التأمين الصحي	٢٠٠ ٤٩٧ ٨	٣٠٠ ٢٣١	١٠٠ ٦٤	٤٠٠ ٢٩٥	١,٧
العلاوة العائلية	٤٠٠ ٥٨٥ ٧	٤٠٠ ٢٢٠	٩٠٠ ٥٤	٣٠٠ ٢٧٥	١,٨
بدلات التنقل والمشقة ومدفوعات نهاية الخدمة ومنح مقر العمل وإعانات التعليم وعلاوة اللغة وغير ذلك من العلاوات والبدلات، وتكاليف الأسفار والنقل	٦٠٠ ٣٦١ ٢٨	٧٠٠ ٢٣٥	٦٠٠ ٣١٣	٣٠٠ ٥٤٩	١,٠
المجموع الفرعي، تكاليف الموظفين	**٩٠٠ ٢٨٠ ٣٢٩**	**٨٠٠ ١٢٧ ٩**	**٦٠٠ ٥٥١ ٢**	**٤٠٠ ٦٧٩ ١١**	**١,٨**
(ب) السلع والخدمات					
خدمات العاملين غير الموظفين الدائمين	٩٠٠ ٤٦٨ ١٩	١٠٠ ٣٦٠	٨٠٠ ٤٨	٩٠٠ ٤٠٨	١,٠
الأسفار الرسمية	١٠٠ ٩٦٤ ١٣	١٠٠ ٩٧	٥٠٠ ٤٢	٦٠٠ ١٣٩	٠,٥
الخدمات التعاقدية	٧٠٠ ٣١٨ ٤٥	٤٠٠ ٥٩٨	٦٠٠ ٣٩٨	٠٠٠ ٩٩٧	١,١
نفقات التشغيل العامة	٩٠٠ ٠٤٧ ٢٣	٩٠٠ ٣٥٧	٠٠٠ ١٠٣	٩٠٠ ٤٦٠	١,٠
اللوازم والمواد	٤٠٠ ٠٩٦ ٦	٨٠٠ ٥٩	٣٠٠ ١٣	١٠٠ ٧٣	٠,٦
اقتناء الأثاث والمعدات	٥٠٠ ٤١٤ ٤	٨٠٠ ٤٣	٠٠٠ ١٨	٨٠٠ ٦١	٠,٧
المخصصات المالية	٣٠٠ ١٥٤ ٢٦	٦٠٠ ٤٤٠	٦٠٠ ١٠٨	٢٠٠ ٥٤٩	١,٠
العقود مع المنظمات غير الحكومية (الاتفاقات الإطارية)	٦٠٠ ٣٥٣ ٨	٤٠٠ ١٠٧	٠٠٠ ٦٨	٤٠٠ ١٧٥	١,٠
مساهمات أخرى	٨٠٠ ٤٩٢ ٢٦	٢٠٠ ٣٤٧	٧٠٠ ١٨٢	٩٠٠ ٥٢٩	١,٠
التكاليف غير المباشرة	٢٠٠ ٧٦٧ ١٤	١٠٠ ٤٦	٦٠٠ ٥٤٤	٧٠٠ ٥٩٠	٢,٠
تجديد مباني المقر	١٠٠ ٧٦٢ ٦	٣٠٠ ١٣٥	٠	٣٠٠ ١٣٥	١,٠
مصروفات أخرى	٧٠٠ ٤٦٧ ٨	٤٠٠ ١٦٩	٠	٤٠٠ ١٦٩	١,٠
المجموع الفرعي، السلع والخدمات	**٢٠٠ ٣٠٨ ٢٠٣**	**١٠٠ ٧٦٣ ٢**	**١٠٠ ٥٢٨ ١**	**٢٠٠ ٢٩١ ٤**	**١,٠**
(جـ) برنامج المساهمة	**٥٠٠ ٥٩٨ ٢٦**	–	–	–	**٠,٠**
مجموع المصروفات	**٦٠٠ ١٨٧ ٥٥٩**	**٩٠٠ ٨٩٠ ١١**	**٧٠٠ ٠٧٩ ٤**	**٦٠٠ ٩٧٠ ١٥**	**١,٤**

إعادة التقييم وإعادة إدراج الباب الثامن في الميزانية

١١- تتمثل الخطوة التالية في إعادة تقييم تقديرات الميزانية المقترحة نتيجة للتغير في القيمة الثابتة المعتمدة للدولار، بهدف جعل هذه القيمة مطابقة للواقع بالنظر إلى الاتجاهات الراهنة في أسعار الصرف.

١٢- وقد طبقت اليونسكو مبدأ القيمة الثابتة للدولار في إعداد برنامجها وميزانيتها المقترحين منذ فترة العامين ١٩٧٣-١٩٧٤. والهدف من استخدام هذه التقنية هو ضمان إمكانية مقارنة الميزانية المقترحة بالميزانية المعتمدة *(أي الميزانية التي يجري تنفيذها)* من أجل تحديد الزيادة أو النقص الحقيقيين في الميزانية المقترحة.

١٣- ومنذ الفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ وحتى الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ (أي على مدى فترتين من التخطيط المتوسط الأجل)، ظل سعر الصرف الثابت للدولار يساوي ٦,٤٥ فرنك فرنسي للدولار الأمريكي الواحد. وفي دورة المجلس التنفيذي الخامسة والأربعين بعد المائة تقرر تعديل هذا السعر بحيث أصبح **الدولار الأمريكي الواحد يساوي ٥,٧٠ فرنك فرنسي و ١,٤٥ فرنك سويسري**، وذلك مراعاة للانخفاض المستمر في قيمة الدولار مقابل الفرنك الفرنسي في ذلك الوقت. وقد أعيد تقييم الميزانية في الوثيقة ٢٨م/٥ (١٩٩٦-١٩٩٧) تبعا لذلك، وظلت هذه القيمة الثابتة للدولار هي المعمول بها حتى الآن.

١٤- ومنذ منتصف عام ١٩٩٧ زادت قيمة الدولار الأمريكي مقابل الفرنك الفرنسي (ثم مقابل اليورو) زيادة كبيرة وعلى نحو متواصل. وفيما يلي بيان لمتوسط سعر صرف الدولار الأمريكي للفترة من سبتمبر/أيلول ١٩٩٧ وحتى أغسطس/آب ٢٠٠٠:

	فرنك فرنسي	**فرنك سويسري**
متوسط سعر الصرف لفترة الـ ٣٦ شهرا الماضية	٦,٢٠ (يورو: ٠,٩٤٥)	١,٥١
متوسط سعر الصرف لفترة الـ ٢٤ شهرا الماضية	٦,٣١ (يورو: ٠,٩٦٢)	١,٥٣
متوسط سعر الصرف لفترة الـ ١٢ شهرا الماضية	٦,٦٨ (يورو: ١,٠١٨٤)	١,٦٢
متوسط سعر الصرف لفترة الـ ٦ أشهر الماضية	٦,٩٥ (يورو: ١,٠٥٨)	١,٦٧

١٥- يتضح مما ذكر أعلاه أن الاستمرار في تطبيق سعر صرف يساوي ٥,٧٠ فرنك فرنسي للدولار الأمريكي الواحد (٠,٨٦٩ يورو) سيكون إجراء بعيدا عن الواقع ومن شأنه أن يعطي دائما صورة مشوهة عن القيمة الظاهرية للميزانية المحسوبة بالدولار، ومن ثم عن مستوى الالتزامات المالية المطلوبة من الدول الأعضاء بالمقارنة بالمنظمات الأخرى. وفي الواقع فإن قيمة الدولار ظلت أعلى من مستوى الصرف هذا طوال الفترة منذ أبريل/نيسان ١٩٩٧، أي منذ ثلاث سنوات. ولذلك يمكن التفكير في تعديل قيمة الدولار بما يناسب الواقع، باعتماد سعر الصرف ٦,٢٠ فرنك فرنسي (متوسط السعر لـ ٣٦ شهرا) أو

٦,٦٨ فرنك فرنسي (متوسط السعر لـ ١٢ شهرا). **وأيّا كان سعر الصرف المعتمد، فإن إعادة التقييم، بحد ذاتها، لن تؤدي إلى زيادة في القوة الشرائية ولا في الاشتراكات المحددة للدول الأعضاء، وذلك بالنظر إلى أن سعر الصرف المستخدم لأغراض الميزانية، بموجب نظام تحديد الاشتراكات بعملتين، لا يترتب عليه تعديل في مبالغ الاشتراكات المحددة بالفرنك الفرنسي وبالدولار الأمريكي.**

١٦- وتحقيقا للتوازن، ومع مراعاة الآثار الطويلة الأجل، فإن المدير العام يقترح تطبيق إجراء يجمع بين البديلين التاليين:

(أ) بالنسبة للأبواب من الأول إلى السادس من الميزانية، اعتماد قيمة ثابتة للدولار تساوي ٦,٢٠ فرنك فرنسي (٠,٩٤٥ يورو) و ١,٥١ فرنك سويسري، على أساس متوسط سعر الصرف لـ ٣٦ شهرا وفقا للإجراء المتبع عادة في إعادة التقدير.

(ب) إعادة إدراج الباب الثامن في الميزانية (اعتماد لمواجهة تقلبات سعر العملة) وإدراج اعتماد في هذا الباب يناظر الفرق بين إجمالي الميزانية، المحسوب على أساس القيمة الثابتة الطويلة الأجل الجديدة للدولار المشار إليها في الفقرة (أ)، ومبلغ الميزانية المحسوب على أساس سعر الصرف الأكثر استعمالا في الوقت الراهن(*). وإن تسوية القيمة الإجمالية للميزانية، بهذه الطريقة وفي ظل الظروف الحالية، ستؤدي إلى تسجيل رقم سالب في إطار الباب الثامن. وسيجري تعديل المبلغ الإجمالي للميزانية محسوبا بالدولارات الأمريكية، وكذلك الاعتماد المدرج في الباب الثامن (انظر الفقرات ١٩-٢٣ أدناه) تبعا لسعر الصرف المعمول به لدى اعتماد المؤتمر العام للبرنامج والميزانية.

١٧- وتتمثل ميزة النهج المبيّن أعلاه في أنه يساعد على إعطاء قيمة أكثر واقعية للميزانية لدى اعتمادها من جانب المؤتمر العام. يضاف إلى ذلك، وهو الأمر الأكثر أهمية في فترات العامين التالية خلال فترة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، أنه لئن كان من الممكن الإبقاء على سعر الصرف الثابت للدولار من أجل تأمين الوضوح وإمكانية المقارنة في الأجل الطويل، فإنه يمكن تعديل المستوى الإجمالي للميزانية بما يناسب الواقع عن طريق تطبيق سعر الصرف المعمول به لدى اعتماد المؤتمر العام لقرار فتح الاعتمادات المالية. وهذا من شأنه أن يكفل طابع الشفافية لعملية الميزنة.

١٨- وإن إعادة التقييم، المشار إليها في الفقرة ١٦ (أ) أعلاه، والقائمة على تغيير القيمة الثابتة للدولار من ٥,٧٠ فرنك فرنسي (٠,٨٦٩ يورو) و ١,٤٥ فرنك سويسري إلى قيمة أكثر واقعية تتمثل في ٦,٢٠ فرنك فرنسي (٠,٩٤٥ يورو) و ١,٥١ فرنك سويسري في الأبواب من الأول إلى السابع من الميزانية، تؤدي إلى تخفيض بمبلغ ٧٠٠ ٩٦٤ ٢٧ دولار أمريكي في القيمة الاسمية بحيث يصبح إجمالي التقديرات التقنية ٥٠٠ ١٩٣ ٥٤٧ دولار كما هو مبين في الجدول الوارد في الفقرة ٢٤ أدناه.

(*) ١ دولار = ٦,٦٨ فرنك فرنسي (١,٠١٨٤ يورو) و ١,٦٢ فرنك سويسري، على أساس متوسط سعر الصرف لفترة الـ ١٢ شهرا الأخيرة.

١٩- وكما ذكر في الفقرة ١٦ أعلاه، فإن المدير العام يقترح تعديل الأجزاء من الأول إلى السابع من الميزانية على أساس استخدام سعر الصرف ١ دولار أمريكي = ٦,٢٠ فرنك فرنسي (٠,٩٤٥ يورو) و ١,٥١ فرنك سويسري، وهو ما يمثل متوسط سعر الصرف لفترة الـ ٣٦ شهرا الأخيرة. غير أن سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة خلال شهر أغسطس/آب ٢٠٠٠، أي عند إعداد هذه الوثيقة، كان يساوي ٧,١٠ فرنك فرنسي أو ١,٦٧ فرنك سويسري للدولار الأمريكي، في حين أن سعر الصرف في السوق كان يتراوح بين ٧,١٠ و ٧,٣٥ فرنك فرنسي. ولئن اقتُرح، بالنسبة للأبواب من الأول إلى السابع من الميزانية، استخدام قيمة ثابتة للدولار على أساس متوسط سعر الصرف لفترة ٣٦ شهرا كاستراتيجية طويلة الأجل، فإنه سيكون من الضروري تعديل المستوى الإجمالي للميزانية لمراعاة أحدث التطورات في أسعار الصرف. ولذلك فإن المدير العام، وكما ذُكر في الفقرتين ١٦ و ١٧ أعلاه، يقترح ما يلي:

(١) تعديل المستوى الإجمالي للميزانية على أساس متوسط سعر الصرف لفترة الـ ١٢ شهرا الأخيرة (١ دولار أمريكي = ٦,٦٨ فرنك فرنسي (١,٠١٨٤ يورو) و ١,٦٢ فرنك سويسري)، على أن يسجل الفرق في شكل **اعتماد سالب** في إطار الباب الثامن من الميزانية.

(٢) إجراء مزيد من التعديل في المستوى الإجمالي للميزانية تبعا لسعر الصرف المعمول به لدى اعتماد البرنامج والميزانية من جانب المؤتمر العام.

٢٠- وكان من مميزات النهج المذكور أعلاه، والذي اتبعته اليونسكو في عامي ١٩٧٧-١٩٧٨ وواصلت العمل به إلى عامي ١٩٩٢-١٩٩٣، حتى بعد اعتماد نظام تسديد الاشتراكات بعملتين في عامي ١٩٨٨-١٩٨٩، أنه:

- ساعد على ترجمة أو تحويل الميزانية المحسوبة بالقيمة الثابتة للدولار في إطار الأبواب التنفيذية من الأول إلى السابع من الميزانية إلى ميزانية محسوبة بالقيمة الجارية للدولار؛
- مكّن الدول الأعضاء من تقدير القيمة الجارية الحقيقية للميزانية لدى اعتمادها من المؤتمر العام؛
- يسّر المقارنة بميزانيات الوكالات الأخرى للأمم المتحدة.

٢١- وبناء على الاقتراحات البديلة التي قدمها المدير العام في الوثيقة ١٣٩م ت/٢٢ المؤرخة في ١٢ مارس/آذار ١٩٩٢، وافق المجلس التنفيذي على التوقف عن استخدام هذا النظام المزدوج، وذلك في القرار ١٣٩م ت/٦,٥.

٢٢- وبالنظر إلى الاعتبارات المشروحة أعلاه، فإن المدير العام يرى أن من المناسب والملائم إعادة إدراج آلية الباب الثامن في الميزانية والتي، كما ذُكر آنفا، **لن يكون لها بحد ذاتها أي تأثير سواء على القوة الشرائية للميزانية أو على الاشتراكات المحددة للدول الأعضاء وذلك بالنظر إلى أنه، في إطار نظام تسديد الاشتراكات بعملتين، لا يترتب على سعر الصرف المستخدم لأغراض الميزانية أي تعديل في المبالغ المحددة باليورو (الفرنكات الفرنسية) وبالدولارات الأمريكية**.

٢٣- واستنادا إلى افتراض أن ٦١ في المائة من إجمالي الميزانية يجري إنفاقه بالفرنكات الفرنسية والسويسرية، فسيدرج مبلغ قدره ٥٠٠ ١٧٠ ٢٣ دولار في شكل **اعتماد سالب** في الباب الثامن من الميزانية، وهو ما يمثل الفرق بين مبلغ الأبواب من الأول إلى السابع محسوبا بسعر الصرف ١ دولار أمريكي = ٦,٢٠ فرنك فرنسي (٠,٩٤٥ يورو) و ١,٥١ فرنك سويسري (٥٠٠ ١٩٣ ٥٤٧ دولارا) وإجمالي الميزانية (الأبواب من الأول إلى الثامن) محسوبا بسعر الصرف ١ دولار أمريكي = ٦,٦٨ فرنك فرنسي (١,٠١٨٤ يورو) و ١,٦٢ فرنك سويسري (٠٠٠ ٠٢٣ ٥٢٤ دولارا). وسيجري عند الضرورة تعديل سعر الصرف هذا وكذلك الاعتماد المدرج في الباب الثامن، تبعا لسعر الصرف المعمول به لدى اعتماد البرنامج والميزانية من جانب المؤتمر العام.

الملخص التقني الإجمالي

٢٤- إن التطبيق الصارم لتقنيات الميزنة وإعادة إدراج الباب الثامن في الميزانية حسبما ذكر أعلاه سيتيحان تخصيص اعتماد بمبلغ ٢٥٠ ٣٤٤ ٢٠ دولاراً لتغطية التكاليف الأولية لعملية الإصلاح (انظر الوثيقة ١٦٠م ت/٦، الجزء الرابع) ولتعزيز أولويات البرنامج على النحو المقترح في الوثيقة ١٦٠م ت/٥، الجزء الثالث، وذلك مع البقاء ضمن حدود النمو الاسمي الصفري لمستوى الميزانية البالغ ٢٥٠ ٣٦٧ ٥٤٤ دولاراً.

التقديرات التقنية الأولية للميزانية في الوثيقة ٣١م/٥ (٢٠٠٢–٢٠٠٣)
ملخص إجمالي

العناصر الرئيسية	٣٠م/٥ المعتمدة (بسعر الصرف ١ دولار = ٥,٧٠ فرنك فرنسي و ١,٤٥ فرنك سويسري)	متطلبات إعادة التقدير	المبلغ الإجمالي المعاد تقديره	إعادة التقييم (بسعر الصرف ١ دولار = ٦,٢٠ فرنك فرنسي و ١,٥١ فرنك سويسري)	٣١م/٥ المبالغ المقترحة بعد إعادة التقدير/ إعادة التقييم	الزيادة/(النقص) في القيمة الاسمية	
	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	٪
(أ) الأبواب من الأول إلى السادس							
الموظفون	٣١١ ٧٦٨ ٢٠٠	١٧ ٥١٢ ٧٠٠	٣٢٩ ٢٨٠ ٩٠٠	(١٧ ١٦٩ ٢٠٠)	**٣١٢ ١١١ ٧٠٠**	٣٤٣ ٥٠٠	٠,١
الأنشطة	١٨٠ ٤٣١ ٢٠٠	٨ ١٠٩ ٨٠٠	١٨٨ ٥٤١ ٠٠٠	(٩ ٩٦٣ ٠٠٠)	**١٧٨ ٥٧٨ ٠٠٠**	(١ ٨٥٣ ٢٠٠)	(١,٠)
برنامج المساهمة	٢٤ ٨٣٠ ٠٠٠	١ ٧٦٨ ٥٠٠	٢٦ ٥٩٨ ٥٠٠	٠	**٢٦ ٥٩٨ ٥٠٠**	١ ٧٦٨ ٥٠٠	٧,١
تكاليف البرنامج غير المباشرة	١٣ ٦٤٧ ٠٠٠	١ ١٢٠ ٢٠٠	١٤ ٧٦٧ ٢٠٠	(٥٦ ٠٠٠)	**١٤ ٧١١ ٢٠٠**	١ ٠٦٤ ٢٠٠	٧,٨
المجموع الفرعي (أ)	**٥٣٠ ٦٧٦ ٤٠٠**	**٢٨ ٥١١ ٢٠٠**	**٥٥٩ ١٨٧ ٦٠٠**	**(٢٧ ١٨٨ ٢٠٠)**	**٥٣١ ٩٩٩ ٤٠٠**	**١ ٣٢٣ ٠٠٠**	**٠,٢**
(ب) الباب السابع	١٣ ٦٩٠ ٨٥٠	٢ ٢٧٩ ٧٥٠	١٥ ٩٧٠ ٦٠٠	(٧٧٦ ٥٠٠)	**١٥ ١٩٤ ١٠٠**	١ ٥٠٣ ٢٥٠	١١,٠
الزيادات المتوقعة في التكاليف							
المجموع، الأبواب من الأول إلى السابع (أ)+(ب)	**٥٤٤ ٣٦٧ ٢٥٠**	**٣٠ ٧٩٠ ٩٥٠**	**٥٧٥ ١٥٨ ٢٠٠**	**(٢٧ ٩٦٤ ٧٠٠)**	**٥٤٧ ١٩٣ ٥٠٠**	**٢ ٨٢٦ ٢٥٠**	**٠,٥**
(جـ) الباب الثامن	–	–	–	–	**(٢٣ ١٧٠ ٥٠٠)**	**(٢٣ ١٧٠ ٥٠٠)**	–
اعتماد لمواجهة تقلبات سعر العملة (بسعر الصرف ١ دولار = ٦,٦٨ فرنك فرنسي و ١,٦٢ فرنك سويسري)							
المجموع، الأبواب من الأول إلى الثامن (أ)+(ب)+(جـ)	**٥٤٤ ٣٦٧ ٢٥٠**	**٣٠ ٧٩٠ ٩٥٠**	**٥٧٥ ١٥٨ ٢٠٠**	**(٢٧ ٩٦٤ ٧٠٠)**	**٥٢٤ ٠٢٣ ٠٠٠**	**(٢٠ ٣٤٤ ٢٥٠)**	**(٣,٧)**
(د) التكاليف الأولية لعملية الإصلاح					**٢٠ ٣٤٤ ٢٥٠**	**٢٠ ٣٤٤ ٢٥٠**	–
إجمالي التقديرات، ٣١م/٥ (أ) + (ب) + (جـ) + (د)	**٥٤٤ ٣٦٧ ٢٥٠**				**٥٤٤ ٣٦٧ ٢٥٠**	**٠**	**٠,٠**